وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة ابن خلدون – تيارت –

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم: علوم التسيير

الفساد الإداري والمالي وأثره على النمو الاقتصاد الجزائر
دراسة قياسية للفترة 1990 –2018

مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر

تخصص: إدارة مالية

من اعداد الطلبة:

- **مجاهد عبد الرحمان**
- **هامل عبد القادر**

تحت اشراف الأستاذ:

د. بلعباس مخطار

لجنة المناقشة		
الدكتور: عمران بن عيسى	استاذ التعليم العالي	رئيسا
الدكتور: شداد محمد	استاذ التعليم العالي	مناقشا
الدكتور: شريف محمد	استاذ التعليم العالي	مناقشا

نوقشت واجيزت بتاريخ: 01/ 2020/10

السنة الجامعية 2019–2020

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

أتقدم بخالص عبارات الشكر والتقدير والامتنان للأستاذ المشرف الأستاذ بلعباس مخطار وهيئة التدريس التي أشرفت علينا خلال دراسة الجامعية، كما يقدم لكل من ساعده في إنجاز المذكرة، وكل من قدم لنا يد العون من قريب أو بعيد الي عمال المعهد الوطني المتخصص في التكوين المهني زيان بلقاسم.

إهداء

أهدي عملي وثمرة جهدي بعد حمد الله الواحد الأحد على توفيقه

ونعمته على

إلى والدي الكريمين حفظهما الله وإخوتي وأخواتي الأعزاء والى

العائلة الكبيرة.

مجاهد عبد الرحمان

إهداء

أهدي هذا العمل المتواضع الوالد الكريم أطال الله في عمره.

إلى جميع إخوتي كل باسمه.

إلى كل أفراد العائلة الكريمة

إلى كل الأصدقاء.

هامل عبد القادر

فهرس المحتويات

شكر وعرفان	IV
الإهداء	II
فهرس المحتويات	IV
فهرس الجداول	VI
فهرس الأشكال	VII
فهرس الملاحق	VIII
جدول المختصرات	IX
مقدمة	ب
الفصل الأول: الإطار النظري للفساد المالي والاداري	
تمهيد	06
المبحث الأول: ماهية الفساد المالي والاداري	06
المطلب الأول: مفهوم الفساد المالي والاداري وعوامل انتشاره	06
المطلب الثاني: مظاهر الفساد واثاره	10
المطلب الثالث: انواع الفساد	15
المبحث الثاني: مؤشرات الفساد حسب المنظمات الدولية	18
المطلب الأول: المنظمات الدولية لمكافحة الفساد	18
المطلب الثاني: مؤشرات الفساد حسب المنظمة الدولية للشفافية	21
المطلب الثالث: مؤشرات الفساد حسب البنك الدولي	25
المبحث الثالث: واقع الفساد في الجزائر	26
المطلب الأول: جذور الفساد في الجزائر	26
المطلب الثاني: مظاهر الفساد في الجزائر	29
المطلب الثالث: احصائيات الفساد في الجزائر	33
خلاصة الفصل	38
الفصل الثاني: الإطار النظري للنمو الاقتصادي	
تمهيد	39
المبحث الاول: ماهية النمو الاقتصادي	39
المطلب الأول: مفهوم النمو الاقتصادي	39

المطلب الثاني: مصادر النمو الاقتصادي	43
المطلب الثالث: أهمية ودوافع النمو الاقتصادي	45
المبحث الثاني: نظريات ونماذج النمو الاقتصادي	46
المطلب الأول: النظرية الكلاسيكية للنمو الاقتصادي	46
المطلب الثاني: النظرية النيوكلاسكيسة	48
المطلب الثالث: النظرية الحديثة للنمو الاقتصادي	50
المبحث الثالث: واقع النمو الاقتصادي في الجزائر	62
المطلب الأول: النمو الاقتصادي واهم مكوناته في الجزائر	62
المطلب الثاني: تطور إجمالي الناتج المحلي سنويا في الجزائر	66
خلاصة الفصل	69
الفصل الثالث: دراسة قياسية لفساد الإداري والمالي وأثره على النمو الاقتصادي الجزائر 1990–2018	
تمهيد	65
المبحث الاول :النظريات المفسر لعلاقة الفساد الإداري والمالي بالنمو الاقتصادي	65
المطلب الأول :نظرية الوكالة	65
المطلب الثاني :نظرية البحث عن الريع	66
المطلب الثالث :تكاليف المعاملات	67
المبحث الثاني :مفاهيم حول السلاسل الزمنية	68
المطلب الأول: مفهوم السلسلة الزمنية	68
المطلب الثاني: استقرارية السلاسل الزمنية	70
المطلب الثالث: اختبارات الجذر الوحدة لاستقرارية السلسلة الزمنية	71
المبحث الثالث: منهجية دراسة القياسية	77
المطلب الأول: دراسة الاستقرارية	77
المطلب الثاني: اختبار التكامل المشترك باستخدام طريقة Granger –Engel	81
المطلب الثالث: نموذج متجه الانحدار الذاتي VAR	82
خلاصة الفصل	91
الخاتمة العامة	93
الملاحق	96
قائمة المراجع	108

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
جدول رقم (01.1)	مقارنة بين مؤشرات منظمة الشفافية الدولية	**24**
جدول رقم (02.1)	تطور مؤشر مدركات الفساد في الجزائر خلال الفترة 2003-2018	**34**
جدول رقم (03.1)	تطور مؤشر ضبط الفساد في الجزائر خلال الفترة 1996-2018	**36**
جدول رقم (01.2)	تطور إجمالي الناتج المحلي سنويا في الجزائر	**61**
جدول رقم (01.3)	تحديد فترة الابطاء لـ ccorrp	**78**
جدول رقم (02.3)	تحديد فترة الابطاء لـ gdp	**79**
جدول رقم(03.3)	نتائج اختبار جذر الوحدة اختبار ديكي فولار المطورADF	**80**
جدول رقم (04.3)	نتائج تقدير النموذج بطريقة CCR	**81**
جدول رقم (05.3)	نتائج استقرارية البواقي عن طريق اختبار ديكي فولار المطور	**82**
جدول رقم (06.3)	تحديد درجة التأخير الموافقة لنموذجVAR	**83**
جدول رقم (07.3)	تقدير نموذج الانحدار الذاتي	**83**
جدول رقم (08.3)	اختبار التوزيع الاحتمالي للبواقي	**86**
جدول رقم (09.3)	اختبار LMالارتباط الذاتي للبواقي	**87**
الجدول رقم (10.3)	اختبار استقرارية النموذج VAR	**88**
الجدول رقم (11.3)	اختبار السببيةGranger Causality	**89**

فهرس الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
الشكل رقم (01.1)	مظاهر الفساد برنامج الامم المتحدة الانمائي	**11**
الشكل رقم (02.1)	تطور مؤشر مدركات الفساد في الجزائر خلال الفترة (2003 -2018)	**29**
الشكل رقم (03.1)	تطور مؤشر ضبط الفساد في الجزائر خلال الفترة (1996 -2018)	**31**
الشكل رقم (01-2)	نموذج الساكن ل سولو	**50**
الشكل رقم (02-2)	نموذجAK	**54**
الشكل رقم (03-2)	تطور معدلات النمو إجمالي الناتج المحلي في الجزائر خلال الفترة1990 -2018	**62**
الشكل رقم (01.3)	نظرية الوكالة	**66**
الشكل رقم (02.3)	استقرارية النموذج VAR (AR Roots Graph)	**88**

فهرس الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	الصفحة
الملحق رقم 01	بيانات الدراسة مؤشر ضبط الفساد والناتج المحلي الإجمالي	**96**
الملحق رقم 02	نماذج دراسة الاستقرارية لسلسلة الزمنية c corp " اختبار ADF " في المستوى	**97**
الملحق رقم 03	نماذج دراسة الاستقرارية لسلسلة الزمنية ccorrp " اختبار ADF " في الفرق الأول	**99**
الملحق رقم 04	نماذج دراسة الاستقرارية لسلسلة الزمنية gdp " اختبار ADF " في المستوى	**101**
الملحق رقم 05	نماذج دراسة الاستقرارية لسلسلة الزمنية lgdp " اختبار ADF " في الفرق الأول	**103**
الملحق رقم 06	نماذج دراسة الاستقرارية البواقي عن طريق اختبار ديكي فولار المطور في المستوى	**105**

جدول المختصرات

اختصار	باللغة العربية	باللغة الإنجليزية
CPI	مؤشر مدركات الفساد	**C**orruption **P**erceptions **I**ndex
BPI	مؤشر دافعي الرشاوى	**B**ribe **P**ayers **I**ndex
GCR	تقرير الفساد العالمي	**G**lobal **C**orruption **R**eport
NIS	تقييمات نظام النزاهة الوطني	**N**ational **I**ntegrity **S**ystem assessment
GCB	مقياس الفساد العالمي	**G**lobal **C**orruption **B**arametre
ADF	اختبار ديكي–فولر المطور	**A**ugmentes **D**ikey- **F**uller Test
VAR	نموذج متجه الانحدار الذاتي	**V**ectorial **A**uto**R**egressive
OECD	منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية	**O**rganisation for **E**conomic **C**oopération and **D**evelopment
OLS	طريقة المربعات الصغرى	**O**rdinary **L**east **S**quars
PP	اختبار فيليبس – بيرون	**P**hillips – **P**erron Test
DF	اختبار ديكي فولر البسيط	**D**ikey- **F**uller Test

مقدمة

مقدمة:

تعد ظاهرة الفساد ظاهرة قديمة قدم المجتمعات الإنسانية، فقد ارتبط وجود هذه الظاهرة بوجود الأنظمة السياسية والتنظيم السياسي، وتعتبر ظاهرة الفساد الإداري والمالي، مشكلة عالمية تشكل تهديدا خطيرا على تطور الدول ولا تقتصر على شعب دون آخر أو دولة أو ثقافة دون أخرى بالأخص الدول النامية وتمس القطاع العام والقطاع الخاص ، اعتبارها العقبة الرئيسة أمام الإصلاح والتنمية والاستثمار الصحيح وسببا مهما لتنامي أنشطة غير المشروعة، ورغم أن معظم الحكومات والقيادات السياسية تعلن أن برنامجها هو مكافحة الفساد فانه يظل عمليا غائبا عن برامج الحكومات والمؤسسات المختلفة ، حيث يؤثر على امنها الاجتماعي واستقرارها السياسي و رجائها الاقتصادية وتنميتها المستدامة، بكيفيات مختلفة وبدرجات متفاوتة .

وبالرغم من أن الأسباب الرئيسية لظهور الفساد وانتشاره متشابهة في معظم المجتمعات إلا أنه تفسير ظاهرة الفساد بين شعب وآخر تبعا لاختلاف الثقافات والقيم السائدة، كما تختلف النظرة إلى هذه الظاهرة باختلاف الزاوية التي ينظر إليها من خلالها وذلك ما بين رؤية سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية، وهو ما يبرر الاختلاف في تحديد مفهوم الفساد، مهما تعددت أسباب الفساد الاداري والمالي، يؤدي الى اهدار الموارد المادية والمالية للاقتصاد الدول حيث اجتمعت تقارير الخبراء والمنظمات الدولية لمكافحة الفساد على ضرورة معالجتها في الدول النامية إذا ما أريد تنفيذ برامج التنمية، والجزائر كغيرها من الدول لم تسلم من الفساد بالأخص خلال الفترة الانتقالية 1990 نتيجة لعدم استقرار الأمني والسياسي والازمة الاقتصادية وضعف مؤسسات الدولة وغياب الأنظمة الرقابية الذي يؤدي الى نهب أموال الدولة وتبديدها وكذا فضائح الفساد التي طالت كافة القطاعات.

عانى الاقتصاد الجزائري خلال مراحل تطوره من انتشار الفساد الإداري والمالي في العديد من مجالات النشاط الاقتصادي، وقد كان واضحا خلال المرحلة الانتقالية سنة 1990 حيث تميزت هذه الأخيرة بضعف دور الدولة في المجال الاقتصادي وانخفاض مستويات المعيشة، كل هذه الأسباب وأسباب أخرى مهدت الطريقة لانتشار نمو الفساد الإداري والمالي في الجزائر خاصة في السنوات الأخيرة نتيجة تحقيق فوائض مالية لارتفاع أسعار النفط وضخامة المشاريع الحكومية في برامج الإنعاش والمخططات الخماسية ،حيث بلغ الفساد مستويات قياسية وظهر للجميع.

ونظرا لاستفحال هذه الظاهرة في الاقتصاد الجزائري والتي أصبحت تهدد المصالح الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للدولة أصبح من الضروري فهم طبيعتها واسبابها من اجل الإحاطة بمختلف مظاهره، وأيضا الاثار المترتبة على النمو الاقتصادي.

الإشكالية:

وانطلاقا مما سبق تتبلور معالم الإشكالية التي يمكن صياغتها على النحو التالي:

ما مدى إثر الفساد الإداري والمالي على النمو الاقتصاديالجزائر خلال الفترة 1990-2018؟

التساؤلات الفرعية: لتوضيح هذه الإشكالية وتبسيطها أكثر نطرح التساؤلات الفرعية التالية:

1- ما المقصود بالفساد الإداري والمالي وماهي عوامل انتشاره وفيما تتمثل مظاهره وآثاره؟

2-ماهو مفهوم النمو الاقتصادي وماهي النظريات المفسرة لعلاقةالفسادالاداري والمالي النمو الاقتصادي؟

3-هل هناك علاقة معنوية إحصائيا بين الفساد والنمو الاقتصادي؟ وما هو نوع هذه العلاقة؟

فرضيات البحث: سعيا للإجابة عن هذه التساؤلات انطلقنا من الفرضيات التالية:

-الفساد الإداري والمالي ظاهرة سلبية اتجاه عوامل السياسية، الاقتصادية والاجتماعية.

- الفساد الإداري والمالي يؤثر على النمو الاقتصادي الجزائر سلبيا.

-هناك سببية من الفسادالاداري والمالي نحو النمو الاقتصادي.

أسباب اختيار الموضوع: جاء اختيارنا لهذا الموضوع انطلاقا من الاعتبارات التالية:

-الموضوع الساعة بالنسبة للجزائر.

-فهم ظاهرة الفساد وعوامل انتشاره.

أهمية البحث:

تتمثل أهميةالبحث في خطورة الظاهرة محل الدراسة والمتمثلة في الفساد الإداري والمالي الذي تعاني منه الدول النامية من اجل إنعاش الاقتصادي، وهو سبب مشاكل والأزمات التي يعيشها العالم في الوقت الراهن، فدراسة هذا الموضوع يعد أمرا ضروريا، لان الجزائر تعيش الان على فضائح الفساد في جميع المستويات ومختلف القطاع حيث تعتبر عائق امام النهوض بالاقتصاد.

أهداف البحث: إن التطرق إلى هذا الموضوع واختياره كان من أجل:

- تحليل ودراسة ظاهرة الفساد الإداري المالي ومختلف ابعاده واثاره على الاقتصاد الجزائر.

-اظهر حقيقة ظاهرة الفساد المالي والإداري وأسباب ظهورها وواقع الجزائر منها.

منهج البحث: من أجل الدراسة المعمقة والتحليل الشامل لمختلف العناصر والمتغيرات المؤثرة في مفردات البحث وتماشيا مع أهداف وأهمية وطبيعة الموضوع، نستخدم المنهج الوصفي التحليلي، والذي يهدف إلى جمع الحقائق والبيانات وتحليلها للوصول إلى النتائج المرجوة وكونهما يتماشيان مع طبيعة الموضوع وذلك من خلال وصف وتحليل أثر الفساد الإداري والمالي على النمو الاقتصادي، كما اعتمدنا في الدراسة التطبيقية على المنهج القياسي وذلك لبناء نموذج قياسي للعلاقة ما بين متغيرات الدراسة.

حدود الدراسة :

1-**الحدود المكانية** : سنتناول في هذه الدراسة أثر الفساد الإداري و المالي في الجزائر على النمو الاقتصادي.

2-**الحدود الزمنية** : سنتناول في هذه الدراسة مدى تأثير الفساد وعرقلة التنمية وذلك في الفترة الزمنية 1990 2018.

الأدوات المستخدمة:

تمثلت أدوات الدراسة بالنسبة للجانب النظري على المسح المكتبي بتناول المراجع من كتب، رسائل ماجستير، أطروحات دكتوراه، دراسات لعدة باحثين مستوحاة من الإنترنت.

أما الجانب التطبيقي فتم الاعتماد على التحليل القياسي بالاستعانة ببرنامج Eviews 10 في تحديد العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع، ومن ثم بناء النموذج القياسي.

هيكل البحث: بغرض الإجابة على إشكالية البحث واختبار فرضياته تم تقسيمه إلى ثلاثة فصول حيث يتضمن الفصل الأول المعنون بـ "الإطار النظري لفساد الإداري والمالي" (03) مباحث تتطرق على التوالي إلى:

- المبحث الأول: ماهية الفساد المالي والإداري
- المبحث الثاني: مؤشرات الفساد حسب المنظمات الدولية.
- المبحث الثالث: واقع الفساد في الجزائر.

الفصل الثاني المعنون بـ "الإطار النظري النمو الاقتصادي " (03) مباحث تتطرق على التوالي إلى:

- المبحث الأول: ماهية النمو الاقتصادي.
- المبحث الثاني: نظريات النمو الاقتصادي.
- المبحث الثالث: واقع النمو الاقتصادي في الجزائر.

الفصل الثالث المعنون بـ "دراسة القياسية للفساد الإداري والمالي وأثره على النمو الاقتصاد الجزائر " (03) مباحث تتطرق على التوالي إلى:

- المبحث الأول: النظريات المفسر لعلاقة الفساد الاداري والمالي بالنمو الاقتصادي.

- المبحث الثاني: مفاهيم حول السلاسل الزمنية.
- المبحث الثالث: منهجية دراسة القياسية.

الفصل الأول:

الإطار النظري للفساد المالي والإداري

تمهيد:

يشكل الفساد ظاهرة خطيرة حيثما حصل وكيفما تمت ممارسته وينتج عنه مشاكل ومخاطر على استقرار المجتمعات وامنها ويؤثر على الاخلاقية والعدالة، ويؤثر على سيادة القانون فيه، خصوصا الجريمة المنظمة، والجريمة الاقتصادية كما يؤثر على موارد الدول ويهدد استقرار التنمية المستدامة لهذه الدول والمجتمعات فأصبحت مكافحة الفساد مسؤولية تقع على جميع الدول، مما يستدعي تعاون بين الدول لمكافحته والحد منه ومن اثاره.

المبحث الاول: ماهية الفساد المالي والاداري

للفساد معاني متعددة ومختلفة، اذ يصعب تقديم تعريف موحد وشامل وهذا راجع لتعدد موضوعاته وعوامله وانواعه

المطلب الاول: مفهوم الفساد المالي والاداري وعوامل انتشاره

-تعريف منظمة الشفافية الدولية للفساد بانه "استغلال السلطة من اجل المصلحة الخاصة" اما البنك الدولي فيعرف الفساد بانه "اساءة استعمال الوظيفة العامة للكسب الخاص"، فالفساد يحدث عادة عندما يقوم موظف بقبول او طلب او ابتزاز او رشوة لتسهيل عقد او اجراء لمنافسة عامة، كما يتم عندما يعرض وكلاء او وسطاء لشركات او اعمال خاصة تقديم رشوة للاستفادة من سياسات او اجراءات عامة للتغلب على منافسين وتحقيق ارباح خرج إطار القوانين المرعبة، كما يمكن ان يحصل الفساد عن طريق استغلال الوظيفة العامة من دون اللجوء الى الرشوة وذلك بتعيين الاقارب او سرق اموال الدولة مباشرة.[1]

[1]:سمير التنير، الفقر والفساد في العالم العربي ،لبنان، دار الساقي،2009 ص15.

1-الفساد المالي: هو مجمل الانحرافات المالية ومخالفات القواعد والاحكام المالية التي تنظم سير العمل الاداري والمالي في الدولة ومؤسساتها ومخالفة التعليمات الخاصة بأجهزة الرقابة المالية، ويمكن ملاحظة الفساد المالي في الرشاوى، الاختلاس، التهرب الضريبي، تخصيص الاراضي، المحاباة والمحسوبية في التعيينات.[1]

2-الفساد الاداري: يتعلق بالانحرافات الادارية والوظيفية او التنظيمية وتلك المخالفات التي تصدر عن الموظف العام اثناء تأديته لمهام وظيفته في منظومة التشريعات والقوانين.[2]

المفهوم الأول :يربط الفساد الإداري بممارسة الوظيفة الإدارية والانحراف على أصولها فالفساد يتحقق بعدم قيام الموظف بعمل من صميم واجبه القيام به أو الامتناع عن القيام بعمل هو من صميم مسؤولياته الوظيفة كان من أجل تحقيق منفعة شخصية.

المفهوم الثاني :يربط الفساد الإداري بحركية السوق فهو يعتبر الفساد الإداري مؤسسة غير رسيمة يستخدمها الافراد لإنجاز معاملاتهم الإدارية داخل الاجهزة الإدارية ونتيجة زيادة الفساد الإداري ونفوذ هؤلاء الافراد تصبح الوظيفة العامة جزءا من السوق ويصبح الموظف الفاسد مرتبطا بحركة العرض والطلب وبقدرته على الاستفادة من أصحاب المصلحة.[3]

لمفهوم الفساد انه ينطوي على عدة معاني هي:

- الفساد هو سلوك منحرف ومخالف للقواعد والاحكام القانونية.
- الفساد يكون بشكل مقصود ومتعمد.
- يغلب عليه الطابع السري الى درجة مستحيل اكتشافه فيها.
- ينطوي الفساد على التحايل والتظليل وخيانة الثقة والاخلال بالواجب المهني.
- الغرض من الفساد هو تحقيق مكاسب شخصية ومتبادلة بين عدة أطراف.

كما انه هناك بعض التعاريف للاقتصاديين

[1]: باديس بوسعيود.ماسسة مكافحة الفساد في الجزائر 1999-2012 مذكرة ماجيستير العلوم السياسية تخصص التنظيم والسياسات العامة. جامعة مولود معمري. تيزي وزو 2015 ص50

[2]:نقماري سفيان، مداخلة بعنوان "الاطار الفلسفي و التنظيمي للفساد الاداري و المالي" ملتقى وطني حول حكومة الشركات كاليه للحد من الفساد الاداري والمالي، الجزائر، جامعة البليدة 6-7 ماي 2012 ص04.

[3]: مدحت محمد أبو النصر. الحوكمة الراشيدة فن إدارة المؤسسات عالية الجودة. المجموعة العربية للتدريب والنشر. ط 01. القاهرة 2015. ص75

1-تعريف جونسون Johnston: يعرفه على انه " اساءة استخدام الادوار" ويقصد الوظائف العامة او الموارد العامة بغرض المنفعة الخاصة.[1]

2-كما عرف روبرت كلينجارد Robert Klidgard عن الفساد بالصيغة التالية:

الفساد = الاحتكار+ حرية التصرف – المسائلة

3-تعريف صامول هنتغون Samuel Huntingtonيعرف الفساد بانه " سلوك يتضمن انحراف المسؤولين العامين وانتهاكهم للأسس التي يقوم عليها النظام السياسي بغية تحقيق مصالحهم الخاصة.

-عوامل انتشار الفساد:

قد اختلفت العوامل لظهور وانتشار الفساد على النحو التالي:

1-العوامل الاقتصادية

تدخل الدولة في الانشطة الاقتصادية الذي يعتبر العوامل الرئيسية لضهور الفساد، وذلك لان الافراد بطبيعتهم يميلون الى منح الرشوة للمسؤولين لتجاوز بعض المحظورات والاجراءات العامة، وقد يحقق بعض المسؤولين احيانا عن رفض تلك الرشوة من الامثلة على ذلك.

- قيد الاستيراد: في بعض الدول يكون الحصول على رخصة الاستيراد عملا مربحا، لذا يهتم المستوردون برشوة المسؤولين للحصول على تلك الرخصة او حماية الصناعة المحلية يخلق حالة شبه احتكارية للصناعة الوطنية، وهنا يحاول المنتجون المحليون الى افساد المسؤولين الحكوميين لاستمرار هذه الحماية.
- منح الاعانات الحكومية: هناك بعض الصناعات تدعم من قبل الدولة ولذا يميل المنتجون الى رشوة المسؤولين لزيادة حجم الدعم بشكل او باخر، لذا زاد الفساد في المجتمع.

[1]: يوسف يوسف حسن، الفساد الاداري والاقتصادي والكسب الغير مشروع وطرق مكافحته، دار التعليم الجامعي، ط1، الاسكندرية، 2014، ص07.

- التحكم في الاسعار وتعدد انظمة الصرف الاجنبي وهنا يحاول الافراد رشوة المسؤولين في الحصول على النقد الاجنبي.
- انخفاض الاجور في القطاع الحكومي مقارنة بالقطاع الخاص حينئذ يقبل الموظفون تقاضي الرشوة لتحقيق التوازن مع متطلبات الانفاق الخاص.
- وجود موارد اقتصادية كبيرة في المجتمع مما يغري المسؤولين بممارسة الفساد بصورة كبيرة.

2-العوامل السياسية

يمثل الفساد وسيله لتحقيق اهداف سياسية في كثير من البلدان النامية بحيث قد يتحول الى الية لشراء الولاء السياسي لتحقيق نوع من الاندماج والمشاركة، كما ان انتشاره يقود عادة الى عدم الاستقرار السياسي في هذه الدول ونشوء حكومات ضعيفة قد تكون صالحة لتنمية الفساد، فالحكم على الضعف او قوة الحكومة يتم من خلال: [1]

- مدى الغموض او الشفافية في معاملاتها الاقتصادية.
- مدى اتباع الاجراءات والنظم الموضوعية في التعينات والوظائف.
- مدى قصور او فعالية الرقابة على انشطة الدولة.

عندما لا تهتم الدولة بمحاربة الفساد فان المشكلة تزداد خطورة خاصة في حالة اشتراك القادة أنفسهم وتورطهم في اعمال الفساد او عندما يتغاضون عن مثل هذه الاعمال لا قاربهم او اصدقائهم، عدم الالتزام بمبدأ الفصل المتوازن بين السلطات الثلاث التنفيذية والتشريعية والقضائية في النظام السياسي وطغيان السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية وهو ما يؤدي الى الاخلال بمبدأ الرقابة المتبادلة، كما ان ضعف الجهاز القضائي وغياب الاستقلالية والنزاهة يعتبر عاملا مشجعا على الفساد.

[1]:مصطفى بوسف كاني الاعلام والفساد الاداري والمالي وتداعياته على العمل الحكومي الاردن دار حامد لنشر والتوزيع 2016 ص92، 93

3-العوامل الاجتماعية والثقافية

طبيعة العلاقة بين افراد المجتمع، عندما تقوى الروابط الاجتماعية بين افراد الطائفة الواحدة او القبيلة في المجتمع، يميل المسؤولين الحكوميين لتفضيل اقاربهم واصدقاءهم ومجاملتهم يؤدي هذا الى ظهور الفساد في المجتمع.

-ضعف دور مؤسسات المجتمع والمؤسسات الخاصة في الرقابة على الاداء الحكومي او عدم تمتعها بالحيادية في عملها.

-غياب حرية الاعلام وعدم السماح لها او الموظفين بالحصول الى المعلومات مما يحول دون ممارستهم لدورهم الرقابي على اعمال الوزارات والمؤسسات العمومية.

-انخفاض عدد الافراد الذين يعاقبون بتهمة الفساد على الرغم من تفشي الظاهرة.

المطلب الثاني: مظاهر الفساد واثاره

يتخذ الفساد اشكالا متعددة ولعلها تبدأ بإساءة استخدام السلطة العامة لتحقيق مكاسب شخصية وحسب دراسة لبرنامج الامم المتحدة الانمائي PNUD لخصت فيه اهم مظاهر الفساد في المخطط التالي:

الشكل رقم (1. 01): مظاهر الفساد برنامج الامم المتحدة الانمائي

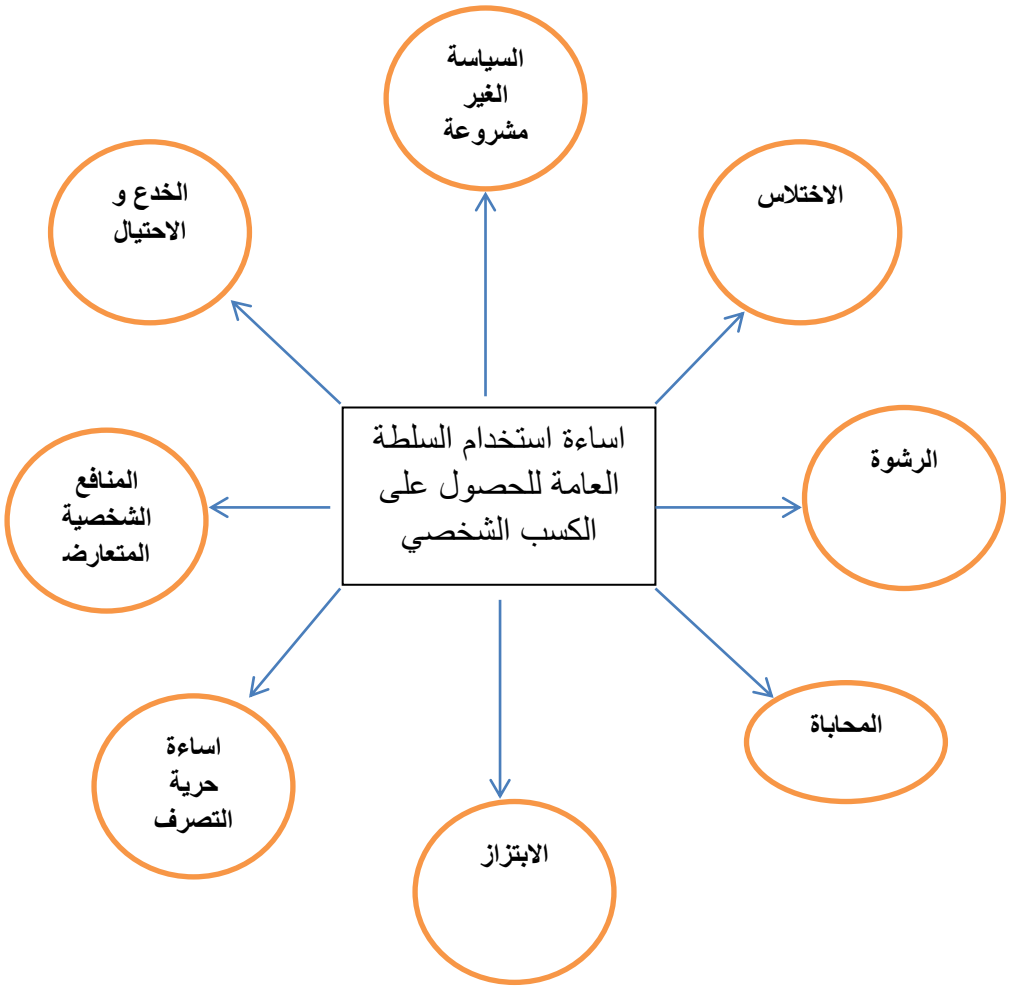

المصدر: يوسف يوسف حسن الفساد الاداري والاقتصادي والكسب الغير مشروع وطرق مكافحته. دار التعليم الجامعي ط1 الاسكندرية 2014ص92

1- **الرشوة:** هي اعطاء او تلقي شيء ذي قيمة نقدية او غير نقدية في اطار معاملة تتسم بالفساد، على الرغم من ان الرشوة تقدم لتجاوز اللوائح و القوانين فان احيانا ما يقدمها الفرد الطبيعي او المعنوي للحصول على حق من حقوق لم يكن ليحصل عليه من تقديم الرشوة، ويرى كثير من الباحثين ان عملية الرشوة هي جوهر ظاهر للفساد او الشكل الرئيسي للفساد، و بوجه عام تعرف الرشوة بانها "مبلغ ثابت او ذا قيمة معينة من قيمة صفقة ما، او اي شكا من اشكال المنافع

"نقدية او غير نقدية "يقدم الى احد موظفي الحكومة الذي يتمتع بسلطات معينة تمكنه من منح مزايا لا يقرها القانون للفرد او جهة معينة"[1]

2-**الاختلاس**: هو الاستيلاء على شيء ذي قيمة اقتصادية من قبل من يتولى ادارة او المحافظة على هذا الشيء، او عندما يتولى أحد العاملين في شركة أصل ذات قيمة تملكها الشركة او ان يستولي أحد مسؤولي او موظف الحكومة على جزء من الاصول العامة او استغلالها لمصالح خاصة.

3-**الاحتيال**: يعرف بانه القيام بتشويه او تزييف المعلومات والحقائق لتحقيق منافع خاصة، قد تتم عمليات الاحتيال بين الافراد وبعضهم البعض وقد تتم بوساطة مسؤولين السياسيين او موظفي الحكومة، بلا طبع فان عمليات الاحتيال التي تتم من قبل الاعضاء السلطة التنفيذية هي الاكثر خطورة اذ يكون جميع افراد المجتمع ضحية هذا الاحتيال هو جريمة اقتصادية تتضمن نوعا من الغش الو الخدع.

4-**التهرب الضريبي**: نعني فيه تهرب الافراد والمؤسسات من دفع اقساط الضريبة بعدم التصريح بالأرباح التي عادة ما تنجز عن النشاطات غير المصرح بها او بالتصريح الكاذب، كما يحصل التهرب الضريبي في محيطه الطبيعي في السوق غير رسمية "الاقتصاد الموازي" كما يفقد الحكومة القدرة على مراقبة الكتلة النقدية من جهة ويفوت عليها فرصة تمويل الخزينة بالشكل الملائم.[2]

5-**المحاباة**: وهو اسلوب يتم من خلاله تموقع الفرد واحتلاله مكانة اجتماعية فيمنح الفرص والامتيازات للأقارب والاصدقاء على حساب الاشخاص ذوي الكفاءة والخبرة كمحاباة المسؤولين القدامى مثلا في قطاع الصحة لأجل ابنائهم في اقتناء واستيراد الادوية لصالح المستشفيات.[3]

6-**غسيل الاموال**: تعد عملية غسيل الاموال من الآفات الخطيرة والحاضنة للفساد المالي وهي جريمة قانونية، وكسب محرم ويجب ان تتكاتف كل الجهود من اجل ايقافه كما تصنف هذه الظاهرة الاكثر خطورة في عصر الاقتصاد الرقمي.

[1]:محمد صادق، الفساد الاداري في العالم العربي مفهومه وابعاده المختلفة ،المجموعة العربية للتدريب والنشر ط1 القاهرة، مصر،2014،ص24.
[2]:يوسف يوسف حسن، الفساد الاداري و الاقتصادي والكسب غير المشروع وطرق مكافحته، دار التعلم، الاسكندرية،2014، ص82
[3]:يوسف يوسف حسن، مرجع نفسه، ص 82.

7-**المحسوبية:** تعتبر أكثر مظاهر الفساد خطورة ة الاصعب علاجا، فهي تنجم عن استغلال المنصب الحكومي للاستفادة الشخصية لمصلحة الفرد دون وجه حق.

8-**الابتزاز والتزوير:** لغرض الحصول على المال من الاشخاص فيقوم الفرد باستغلال موقعه الوظيفي بتغيرات القانونية او الادارية او اخفاء التعليمات النافذة على الاشخاص المعنيين كما يحدث في تزوير المستندات الرسمية او تزوير النقود.

9-**اهدار المال العام:** هو التهاون في المال العام وفي متطلباته مما يؤدي الى اضاعته وعدم المحافظة عليه، لان ذلك يتعارض مع المصلحة العامة، والموظف الذي يفرط فيما عهد اليه يعد مخلا بأمانته ومضرا بالمصلحة العامة.

1-اثار الفساد على الاقتصاد.

لا تقتصر ا ثار الفساد على الاوضاع الاقتصادية فقط بل تتعدى ذلك بدرجة أكثر خطورة الى الاوضاع الاجتماعية والسياسية، ان الفساد يؤثر سلبا على الكفاءة الاقتصادية في المجتمع وفي النمو الاقتصادي بل أكثر من ذلك يؤدي الفساد الى انهيار الدولة ومن أبرز الاثار الاقتصادية.

الاثار المترتبة على ايرادات الدولة ونفقاتها[1]

يمكن اجمالها في العناصر الاتية:

- تراجع ايرادات الخزينة العمومية نتيجة التهرب الضريبي والغش الجبائي والحصول على اعفاءات ضريبة غير مشروعة كما يؤثر على الانفاق الحكومي، حيث تقف الدولة عاجزة على الوفاء بالتزاماتها على مستوى النفقات العامة او تلجا الى رفع مستوى الضرائب الموجودة او تستحدث ضرائب جديدة تثقل بها كاهل المكلفين بالضريبة.

[1]:محمد صادق، الفساد الاداري في العالم العربي مفهومه وابعاده المختلفة، المجموعة العربية للتدريب و النشر، القاهرة، مصر،2014، ص 13-20

- اعادة النظر في طبيعة برامج التنمية حين ينتشر الفساد نجد ان الانفاق يتجه الى المجالات التي تتاح فيها الرشوة بدلا من المجالات التي تحقق قيمة مضافة في الاقتصاد اي ان انتشار الفساد يؤدي الى قيود وتخصيص الموارد المالية بما يفيد المجتمع واغفال النشاطات التي لها اهمية اقتصادية.
- امكانية خضوع الدولة للمديونية الخارجية لمواجهة تكاليف التنمية واستيراد المواد الغذائية والتجهيزات الصناعية وما تتركه هذه المديونية من اثار على الاقتصاد الوطني يستمر لعقود او قد تضطرها الى جدولة هذه الديون.

الاثار على المؤشرات الاقتصادية الكلية [1]

تتولد هذه الافكار على حجة الخصوص عن عمليات تبييض الاموال نذكر منها

- علاقة بين الفساد وارتفاع التضخم في الدولة من خلال:

زيادة السيولة بشكل لا يتناسب مع زيادة انتاج السلع والخدمات، ورفع تكلفة الانتاج نتيجة الاعباء التي يفرضها الفساد من خلال الرشوة والعمولات وأثر ذلك على ارتفاع الاسعار.

- التأثير على سوق الصرف: الممارسات الفاسدة تؤدي الى بروز سوق صرف غير رسمي غير خاضع لأية اليات الرقابة، وتتميز بحركية أكثر من خلال شراء وبيع لكل النقد الاجنبي وتوجيهه الى تمويل انشطة هامشية أو محضورة أو تهريبها الى الخارج، مقارنة بالسوق الرسمية تتميز بقلة العرض وكثرة الطلب وهذه ما يسبب اثار وخيمة على الاقتصاد الوطني من خلال عجز ميزان المدفوعات.

2-اثار الفساد على الاستثمار

يقلل الفساد من حافز على الاستثمار لان رجال الاعمال في البيئة الفاسدة تقع عليهم اعباء اضافية عند قيامهم بأنشطتهم الاستثمارية، كما يؤدي الى زيادة التكاليف التي يتحملها مما يعرقل عمليات الاستثمارية حيث الاستثمار هو المحرك الاساسي للتنمية الاقتصادية ويؤدي الفساد الى ضعف الاستثمار والفشل في جذب الاستثمارات الخارجية وهروب الاموال المحلية خارج البلد نتيجة للعراقيل وعدم وجود تسهيلات لرجال الاعمال.

[1]:محمد صادق ، مرجع سابق

المطلب الثالث: انواع الفساد

هناك انواع عديدة لظاهرة الفساد سوف نتطرق لها فيما يلي:

1-الفساد من حيث الانتظام

الفساد المنظم: وهو ذلك النوع الذي يكون ظاهرا ومعروفا من قبل مختلف المتعاملين فيما بينهم اذ تكون قواعد الفساد معروفة لدى الجميع، يعرفون مختلف اجراءات الفساد التي يدفعون مقابل الحصول على المنفعة المراد الحصول عليها.

الفساد الغير منظم: ويعتبر أخطر من النوع الاول من حيث التكاليف لان اجراءات القواعد لا تكون معروفة او محل اتفاق من طرف الجميع، فتزيد المساومات مما يزيد ثمن تكلفة الفساد.[1]

2-الفساد من حيث المستوى

الفساد الكبير: يتعلق الفساد الكبير بممارسات التي تجلب عائد او منافع كبرى والمتعلقة اساسا بنهب وسلب مختلف الموارد الموجهة لعقد الصفقات والقيام بالمهام وغيرها من برامج التمويل المالي ويكون هذا المستوى من الفساد أكثر تنظيما ومهيكلا ومن الامثلة

- المكافآت التي يتقاضاها الموظفون السامون والمسؤولون الكبار في الدولة.
- استيراد السلع دون دفع الرسوم.
- دفع الرشوى مقابل الاعفاء من دفع القروض
- تحديد اسعار باهظة لسلع ذات جودة رديئة
- تحويل الموارد العمومية بواسطة ممارسة النفوذ والسلطة لبلوغ المنافع الخاصة
- اختلاس وتحويل الاموال الموجهة لبرامج مكافحة الفقر والامراض المزمنة وتحويلها الى مالها الخاص.

[1]: مصطفى عبدو، تاثير الفساد السياسي في التنمية المستدامة "حالة الجزائر 1995-2006" مفكرة ماجستير في العلوم السياسية تخصص تنظيمات سياسية وادارية، جامعة باتنة كلية الحقوق و العلوم السياسية :2008: ص32.

الفساد الصغير: يتعلق بممارسات الفساد التي تستهدف عوائد ومنافع محدودة في قيمتها وعادة ما يحصل هذا النوع في المواقع الدنيا من الجهاز الاداري للدولة، وموجود من خلال التفاعلات الاجتماعية التي تتطور يوما بعد يوم في المجتمع، والتي تتخذ شكل مد الهدايا، المزايا الخاصة، النهب ومن امثلة هذا النوع من الفساد

- دفع رشوة من اجل تجاوز طابور طويل
- تقديم رشاوي التوظيف لدمج موظف لا يملك مؤهلات علمية وحرفية.

3-الفساد من ناحية الانتشار

الفساد الدولي: هذا النوع: يأخذ معنى واسعا وعالميا يعبر حدود الدول وحتى القارات ضمن ما يطلق عليه العولمة بفتح الحدود والمعابر بين الدول وتحت مظلة النظام الاقتصادي الحر ترتبط المؤسسات الاقتصادية للدولة داخل وخارج البلد بالكيان السياسي او قيادته لتمرير منافع اقتصادية نفعية يصعب الفصل بينها ويعتبر أخطر نوع.

الفساد المحلي: هو الذي ينتشر داخل البلد الواحد في منشاته الاقتصادية وضمن المناصب الصغيرة ومن الذين لا ارتباط مع خارج حدود شركات او كيانات كبرى عالمية.[1]

4-الفساد من حيث نشاطه

الفساد السياسي: يغرف الفساد السياسي بانه " اساءة استخدام السلطة العامة وسعي الحكومة لأهداف غير مشروعة وعادة ما تكون سرية لتحقيق مكاسي شخصية وله عدة مظاهر اهمها.

- الحكم الشمولي.
- غياب الديمقراطية.
- فساد الحكام.

[1]:محمد صادق، الفساد الاداري في العالم العربي مفهومه وابعاده المختلفة، المجموعة العربية للتدريب والنشر، الطبعة الاولى، القاهرة، مصر، 2014،ص19.

- فقدان المشاركة.
- فساد القمة وهو أخطر انواع الفساد، بحسب ارتباطه بقيمة الهرم السياسي في كثير من اشكال النظم السياسية.

الفساد الاقتصادي: هو استخدام الوظيفة العامة لتحقيق منافع خاصة تتخذ اشكال منها الحصول على الرشاوى او العمولات من خلال تقديم خدمة او عرض عقود للمشتريات والخدمة الحكومية او افشاء معلومات عن تلك العقود او المساعدة على التهروب من دفع الضرائب والرسوم الجمركية، الممارسات الاستغلالية، الاحتكارات الاقتصادية وقطاعات الاعمال لصالح النخب.

الفساد الاجتماعي: هو الخلل الذي يصيب المؤسسات الاجتماعية التي اوكل لها المجتمع تربية الفرد، وتنشئته كالأسرة والمدرسة والجامعة، مؤسسات العمل كما ان التنشئة الفاسدة تؤدي حتما الى فساد اجتماعي مستقبلي، يتمثل في عدم تقبل الولاء الوظيفي، عدم احترام الرؤساء، عدم تنفيذ الاوامر والاخلال بالأمن العام.[1]

الفساد المالي: يتعلق بفساد المؤسسات المالية وذلك عندما تستخدم هذه المؤسسات الموارد المتاحة لخدمة المصالح الخاصة، والتفريط في تطبيق القواعد والضوابط المهنية، استخدام المواقع المتميزة لبعض الاشخاص للحصول على منافع لهم على حساب منافع الاخرين وخلق اتجاهات خداعية في السوق.

الفساد الاداري: يفصد ذلك النوع من الفساد الذي يمس الادارة من حيث الاهمال واللامبالاة والمحسوبية وتعطيل المصالح والابتزاز والتحايل والتجاوزات الاداري لمصالح ذاتية للموظف، بينما راي البعض فيقصد بالفساد الاداري سوء تسيير الادارة بوجه عام على مستوى الدولة، الادارة، المؤسسة، حيث تترتب عليه اثار سلبية فردية وجماعية.

[1]: صلاح الدين فهمي محمود، الفساد الاداري كمعوق لعمليات التنمية الاجتماعية والاقتصادية www.kotobarabia.com

المبحث الثاني: مؤشرات الفساد حسب المنظمات الدولية.

تطور الاهتمام الدولي بالفساد خلال السنوات المنصرمة وأصبح ظاهرة عالمية لما له من أثار كبيرة في استقرار المجتمعات، وانطلاقا من أن الفساد لا يمكن القضاء عليه بشكل فردي جاءت ضرورة تشكيل تحالفات مناهضة للفساد وقد بذل عدد كبير من المنظمات والهيئات والمؤسسات الدولية جهودا كبيرة في محاربة هذه الظاهرة.

المطلب الاول: المنظمات الدولية لمكافحة الفساد

1-منظمة الشفافية الدولية: هي منظمة غير حكومية معنية بالفساد ومقرها في برلين بألمانيا، تأسست في عام 1993 كمؤسسة غير ربحية، وتدعو لان تكون منظمة ذات نظام هيكلي ديمقراطي متكامل وتقول المنظمة عن نفسها الشفافية الدولية "هي منظمة مجتمع المدني عالمية تقود الحرب ضد الفساد، تجمع الناس معا تجمع عالمي قوي للعمل على انهاء الاثر المدمر للفساد على الرجال والنساء والاطفال حول العالم".[1]

منظمة الشفافية الدولية هي خلق تغيير نحو العالم من دون فساد وترفض فكرة تفوق الشمال فيما يتعلق بالفساد، تلتزم بكشف الفساد حول العالم منذ 1995 بدأت بإصدار مؤشرات فساد سنوي، هي تنشر تقرير الفساد عالمي، هو بارومتر الفساد العالمي ودليل دافعو الرشوة.

المنظمة لا تتولى التحقيق في قضايا فساد معينة او على الافراد بل تطور ومشاكل مكافحة الفساد، وتعمل مع المنظمات المجتمع المدني، الشركات، الحكومات لتنفيذها.

2-البنك الدولي: يعد البنك الدولي من أكثر ا لاطراف الدولية اهتماما بمكافحة الفساد، لكونه من أكبر الجهات الراعية لبرامج تنمية المجتمعات وتمويلها على المستوى الدولي، وبالتالي من أكثرها إدراكا لمخاطر الفساد على هذه التنمية واستدامتها ومن هذا المنطلق فقد أعلن حملته ضد ما أطلق عليه (سرطان الفساد)، وشدد على ضرورة تكامل الجهود الوطنية والدولية هذا المجال، وبادر بوضع استراتيجيات للقضاء على الظاهرة، كما يعمل على مساعدة الدول على تحسين طريقة الحكم، للتقليل من الآثار السلبية للفساد على التنمية وتتضمن هذه استراتيجيات الجديدة لنشاطه في مجال مكافحة الفساد أربعة محاور رئيسية هي:

[1]:محمد صادق، مرجع سابق، ص150.

-منع كافة اشكال الاحتيال والفساد في المشروعات الممولة من طرف البنك الدولي كشرط أساسي لتقديم العون للدول النامية.

-تقديم العون للدول النامية التي تعتزم مكافحة الفساد ولا سيما فيما يتعلق بتصميم وتنفيذ برامج المكافحة وذلك بشكل منفرد أو بالتعاون مع المؤسسات الدولية المعنية، ولا يطرح البنك الدولي برنامجا موحدا لكل الدول النامية بل يطرح نماذج متفاوتة تبعا لظروف كل دولة أو مجموعة من الدول.

-اعتبار مكافحة الفساد شرطا أساسيا لتقديم خدمات البنك الدولي في مجالات رسم استراتيجيات المساعدة وتحديد شروط ومعايير الاقتراض، ووضع سياسة المفاوضات واختيار وتصميم المشاريع.

-تقديم العون والدعم للجهود الدولية لمحاربة الفساد.

- دعم جهود المنظمات الاقليمية الساعية في هذا المجال.

-تبادل الآراء والافكار ووجهات النظر مع المنظمات الغير حكومية.[1]

3-صندوق النقد الدولي:

يعتبر صندوق النقد الدولي من اهم المنظمات الدولية التي تقدم الإعانات والقروض للدول المتعثرة والدول الأعضاء، بحيث يتمتع بصلاحيات عديدة تتمثل في وظائف استشارية ورقابية وهذا من شأنه أن يتيح له تصحيح السياسات الاقتصادية والمالية والوظيفية وامكانية التدخل لإقراض البلدان المتعثرة وتقديم إعانات للدول الأعضاء من أجل تحسين مواردها العمومية، ومن أجل تحقيق ذلك فقد كرس الصندوق مبدأ الاهتمام بمكافحة الفساد المالي ضمن أهم صلاحياته ذلك أنّ الصندوق ينظر للفساد من الزاوية الاقتصادية.

كما حدد صندوق النقد الدولي مسلكين اساسيين من اجل مكافحة الفساد

المسلك الاول: تركيز انشطة الدولة على المجالات التي تتلائم مع قدرتها، اي تركز جهد الحكومات على الانشطة العامة التي لا غنى عنها للتنمية فان ذلك يزيد من فاعليتها.

[1]:كايد كريم الركيبات، الفساد الاداري والمالي " مفهومه واثاره وطق مكافحته" لاحام للنشر والتوزيع، عمان، الاردن،2015، ص182.

المسلك الثاني: تحسين قدرة الدولة، عن طريق تنشيط المؤسسات العامة، وذلك بوضع قيود وقواعد فعالة للحد من تصرفات الحكومة التحكمية ومكافحة الفساد من خلال ارساء القانون، اضرار البيئة لسياسات المالية، الاستثمار في الخدمات الاجتماعية وحماية الضعفاء.[1]

4-المنظمة العالمية للبرلمانيين ضد الفساد

تأسست هذه المنظمة في مؤتمر برلماني دولي عقد في كندا في اكتوبر 2002 وهي معنية بتعزيز مبادئ المساءلة والنزاهة والشفافية وقد توسعت هذه لتضم أكثر من 250 برلماني من 72 بلدا وتقوم بدور التنسيق العالمي في حين تعمل الشبكات الاقليمية على تفعيل قدرة البرلمانيين في مواجهة قضايا الفساد ومن اهم اهدافها

- وضع دليل للبرلمانيين لكيفية السيطرة على الفساد.
- توفير مادة تدريبية للبرلمانيين على موضوع الموازنة والمراقبة المالية.
- اصدار مدونة سلوك البرلمانيين.
- قياس اداء الدور الوقائي للبرلمانيين.
- الالتزام باتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد خاصة فيما يتعلق بغسيل الاموال وضرورة تحفيز البرلمانيين على مكافحته.

5-منظمة التعاون والتنمية الاقتصاديةOECD

تقوم منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بدور ريادي في الحرب الدولية ضد الرشوة والفساد، حيث لديها العديد من المبادرات والنشاطات في هذا المجال، ففي عام 2003 قامت بإعداد ورقة بشأن مكافحة الفساد، ولعل أهم ما أشارت إليه هذه الورقة كان بشأن دور المجتمع المدني في مكافحة الفساد، وتضمنت النقاط التالية:

-إعداد القوانين وتقديم التسهيلات لتأسيس منظمات المجتمع المدني، وتعزيز دورها في مكافحة الفساد.

- المساعدة في تطوير استقلال وسائل الإعلام لتتمكن من الفحص الدقيق للعمليات الحكومية.

[1]: بن عودة حورية، الفساد واليات مكافحته في إطار اتفاقيات الدولية وقانون الجزائر: دكتوراه في القانون الدولي والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية قسم العلوم القانونية، جامعة جيلالي اليابس سيدي بلعباس،2016، ص228

– زيادة الشفافية في العمليات الحكومية وتعاون الحكومة مع المجتمع المدني للتحدي للفساد.
–توفير المعلومات الخبرات المنظمات المجتمع المدني.
– دعم البرامج التدريسية المنظمات المجتمع المدني حتى تتمكن من توعية أفراد المجتمع بخطورة الظاهرة.
وتركز جهود منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية على مكافحة

- الرشوة في تبادلات الاعمال الدولية.
- الفساد في المشتريات الممولة والمساعدات.

المطلب الثاني: مؤشرات الفساد حسب المنظمة الدولية للشفافية.

اصدرت مجموعة البحوث العامية الخاصة بمنظمة الشفافية الدولية العديد من مؤشرات الخاصة بالفساد " قياس مستويات الفساد" وقد اختص كل مؤشر منها بجانب معين بالقياس ومنها:

1–مؤشر مدركات الفساد Corruption Perceptions Index

يرمز له ب "CPI" صدر سنة 1995، ويعتبر هذا المقياس اكثر شهرة و استخداما على المستوى الدولي، وهو يعطى 183 دولة، يقيم ويرتب الدول طبقا لدرجة ادراك وجود الفساد بين المسؤولين و السياسيين في الدولة، وهو مؤشر مركب يعتمد على بيانات ذات صلة بالفساد تتم تجميعها عن طريق إستقصاءات متخصصة قامت بها مؤسسات مختلفة و مستقلة و حسنة السمعة، وهو يعكس اراء اصحاب الاعمال و المحللين من جميع انحاء العالم متضمن المتخصصين و الخبراء من نفس الدولة الجارية تقييمها، و من شان هذه المصادر اعطاء مسح حقيقي لمستويات الفساد في الدول مع مراعاة الشوط وهي توحيد مفهوم الفساد بناء على تعريف المنظمة له، وهي تندرج من 0 الي 10 وفقا له فان الدولة الخالية من الفساد كليا تنال 10 نقاط بينما الدول التي ينتشر فيها الفساد بصورة مطلقة تنال 0 نقطة، وفي سنة 2012 تم تغيير درجة تصنيف الفساد من 0الي 100.[1]

[1]: WWW.transparency.org.

2-مؤشر دافعي الرشاوى Bribe Payers Index

ويرمز له ب "BPI"، وهو يقيس الفساد من وجهة الشركات الصناعية والمتعددة الجنسيات التي تدفع رشاوي للمسؤولين الحكوميين في الدول أخرى لتسهيل اعمالها ولتصدير منتجاتها لتلك الدول، وكان الصدور في سنة 1999 في ان تكلفة هذا المؤشر أغلي، حيث ان منظمة الشفافية الدولية تعتمد على شركات الاستبيان كشركة Gallupوباعتباره يحتاج الى عمل وجهد كبيرين فهو لا يصدر سنويا وانما من(02) سنتين الى(03) ثلاث سنوات.

يتم اختيار الدول للدخول الى التصنيف المؤشر دافعي الرشوة وفقا

-مدى الانفتاح التجاري ويقاس من خلال "حجم الصادرات، وتدفق الاستثمارات الاجنبية المباشرة".

-ما إذا الدولة مصنفة في اخر اصدار للمؤشر.

-العضوية في مجموعة الدول العشرين "G20".

-الاهمية التجارية داخل المنطقة او القارة.

3-تقرير الفساد العالمي Global Corruption Report

يرمز له ب "GCR" وصدر اول مرة سنة 2001 يصدر سنويا، هو تقرير يتم من خلاله استكشاف قضايا الفساد بالتفصيل لقطاع معين او لقضية من قضايا الحكم الرشيد، يقدم التقرير بحث وتحليل المختصين فضلا عن نوع تقرير الدراسات حول حالات معينة حيث تجمع النتائج العملية لكبار الباحثين في مختلف جوانب الفساد بين وجهات النظر الاكاديمية والاصوات العملية من الميدان حيث ان تقرير الفساد العالمي يعتبر مؤشرا نوعي وليس كمي.[1]

4-تقييمات نظام النزاهة الوطني National Integrity System Assessments

يرمز له ب "NIS" صدر لأول مرة في 2001 هو عبارة عن سلسلة من الدراسات التي تتم داخل الدولة، وتقدم تقييما مكثفا لنقاط القوة و الضعف التي تمتلكها أبرز المؤسسات التي تتيح وجود الحكم

[1]: WWW. Transparency .org

الرشيد و النزاهة في الدولة، تهدف الدراسات الى تقييم النظام النزاهة الوطني في الدولة على المستويين القانوني "قوانين ونصوص تنظيمية" و العملي "التطبيق"، يقوم نظام النزاهة الوطني على توقيع قاعدة المحاسبة الأفقية الى الحد الذي لا تعود القوة في يد سلطة واحدة، ويعني الانتقال من نظام المساءلة العمودية القائم في ظل النظم الاستبدادية التي يحكمها طاغية او حزب واحد الى نظام المحاسبة الأفقية الذي يقوم على تعدد هيئات الرقابة والمحاسبة و هذا لمواجهة الفساد من خلال اصلاح الاطر المؤسسية والقانونية و اجراءات العمل وهو يقوم على منهج تدريجي من خلال مشاركة مجتمعية و تشمل مؤسسات المجتمع المدني و القطاع الخاص ووسائل الاعلام و المؤسسات الدينية كما يقوم نظام النزاهة الوطني على برامج اصلاح كلي يشمل جميع القضايا و المحاولات المتصلة بنظام الحكم و يشمل: [1]

-الإطار المؤسسي (الاجهزة والادارات الحكومية)

-الإطار القانوني (التشريعات التي تحمي المواطن من تعسف السلطة وتمنع انتشار الفساد)

-السياسات العامة (استراتيجيات تنمية تأخذ في الحسبان مصالح الجمهور بكل فئاته)

5-مقياس الفساد العالمي Global Corruption Barametre

يرمز له ب "**GCB**" صدر للأول مرة في 2003 وهو استطلاع لآراء المواطنين حول الفساد وتجاربهم في دفع الرشاوي اضافة الى تقييم الفساد في ابراز المؤسسات الخدمية والجهود التي تبذلها الحكومة في مكافحة الفساد في الدول التي يعيشون فيها كمقياس الفساد العالمي هو استقصاء للراي العام وهذا يعني انه استطلاع للجمهور عامة وليس للخبراء في كل دولة شملها القياس. يعتمد مقياس الفساد العالمي على الاستبيان المصمم من قبل منظمة الشفافية الدولية. [2]

[1]: المرجع نفسه

[2]: WWW. Transparency .org

جدول رقم (01.1): مقارنة بين مؤشرات منظمة الشفافية الدولية

المؤشر	سنة الاصدار	نوعية المؤشر	ماذا يقيس المؤشر	الجهة المنفذة
مؤشر مدركات الفساد	1996	كمي	يركز على اراء الخبراء والمحللين حول العالم	مجموعة مختلفة من المؤسسات
مؤشر دافعي الرشوة	1999	كمي	مسح خبراء الاعمال ووجهات النظر القطاع الخاص	المنتدى الاقتصادي العالمي او مؤسسة غالوب
تقرير الفساد العالمي	2001	نوعي	يقدم عرضا وتقييما معمقا لقضية من قضايا الفساد في جميع انحاء العالم	منظمة الشفافية الدولية
تقييمات الفساد العالمي	2001	نوعي	تقييم نقاط القوة والضعف التي تمتلكها مؤسسات الدولة	منظمة الشفافية الدولية بالتعاون مع المنظمات المحلية بالدولة نفسها
مقياس الفساد العالمي	2003	كمي	يقيم اراء الجمهور حول الفساد من نفس الدولة وتجاربهم مع الفساد	مؤسسة غالوب الدولية او المنظمات المحلية تفوضها منظمة الشفافية الدولية

المصدر. غزوان رفيق عويد دراسة تحليلية لمؤشرات منظمة الشفافية الدولية(مع الإشارة إلى حالة العراق) مجلة النزاهة والشفافية للبحوث والدراسات العراق العدد 09. 2016 ص185.

المطلب الثالث: مؤشرات الفساد حسب البنك الدولي.

تقوم استراتيجية البنك الدولي على تحسين نتائج التنمية والخدمات المختلفة والتسيير الامثل للمداخيل والتوجيه الجيد للاستثمارات وذلك من خلال الاهتمام بالمسائل الحكومية ومكافحة مختلف اشكال الفساد.

قد أصدر مؤشرات للفساد حيث تعتبر هذه المؤشرات ذات طابع انطباعي اي انها تشير الى المدركات وتصورات المستجوبين في التقييمات والاستطلاعات الراي ومنها:

1-مؤشر ضبط الفساد: [1] يقيس هذا المؤشر مدى انتشار الفساد بين الموظفين الحكوميين، وتكرار الدفعات الاضافية غير المنتظمة التي يتلقونها لإنجاز اعمال معينة فتعلق بتصاريح التصدير والاستيراد والرخص التجارية والتقييمات الضريبية وطلبات القروض، وقياس مدى تأثير الفساد على بيئة الاعمال وعلى جاذبية الدولة كمكان للقيام بالأعمال، كما يقيس المؤشر مدى تورط المسؤولين السياسيين في ممارسات الفساد وميل النخب للانخراط في سياسة الاستيلاء على الدولة، ومحصور بين -2.5و 2.5

2-مؤشر الحكم القانوني:[2] يتضمن قياس مدى الثقة والقيد بالقواعد القانونية في المجتمع، ومدى فاعلية السلطة القضائية والتنفيذ بقرارات المحاكم ومدى امكانية اللجوء الى القضاء بحسب تمرد الاجراءات الحكومية والقدرة على مقاضاة الحكومة ومساءلتها من خلال محاكم مستقلة ونزيهة.

3-مؤشر الراي والمساءلة: يقيس امكانية انتقال في الحكم ومدى قدرة المؤسسات على حماية الحريات والمشاركة السياسية الحرة ومدى فعالية السلطة التشريعية وقدرتها على المساءلة والمحاسبة كما بقيس المؤشر مدى شفافية بيئة الاعمال والاجراءات الحكومية، ومدى اطلاع الشركات على التطورات في القواعد المسيرة لنشاطها.

[1]: مصدي عبد القادر حبيش، مؤشرات قياس الفساد الاقتصادي واثاره الاقتصادية والاجتماعية، مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي، جامعة المسيلة، العدد، سبتمبر2017، ص273.

[2]: مصدي عبد القادر على حبيش، مرجع نفسه ص 274.

4-مؤشر فعالية الحكومة: يقيس هذا المؤشر كفاءة الخدمات والاجراءات البيروقراطية، ومدى استقلالها عن الضغوط السياسية، وكفاءة ومقدرة موظفي الحكومة على تنفيذ القرارات بعيدا على ضغوطات القطاع الخاص، اضافة الى قياس الاستخدام الفعال للموارد.

5-مؤشر نوعية الاداء التنظيمية: يقيس مدى ودور تدخل الحكومة في النشاط الاقتصادي وعبئ التشريعات والضوابط التي تفرضها على الشركات، ومدى شمولية القواعد القانونية وفعاليتها ومدى انفتاح عقود القطاع العام للمستثمرين والقطاع الخاص ومشاركتهم في مشروعات البنية التحتية واهمية المشروعات المملوكة للدولة، ومدى منافسة السوقية، ومدى كفاءة او فساد النظام الضريبي السائد.

المبحث الثالث: واقع الفساد في الجزائر

ان ظاهرة الفساد في الجزائر ليست وليدة اليوم بل هي نتيجة لتطورات تاريخية، فمنذ الاستقلال وكدول العالم الثالث ورثت الجزائر عن الاستعمار امراض بيروقراطية وظهور صراعات داخل الحكم في الحصول على مناصب سياسية وعسكرية وعدم وجود مؤسسات وقوانين وكفاءات واطارات لتسيير وخدمة مصالح الاشخاص، ومراحل تطور الاقتصادي ومشاكله.

المطلب الاول: جذور الفساد في الجزائر

1-فترة احمد بن بلة 1962-1965 [1]

تميزت هذه الفترة بانتشار امراض بيروقراطية تحول الثورة من خدمة اهداف وطنية الى خدمة عصب معينة في الحكم وتجلى هذا الصراع بعد مؤشر طرابلس وازمة صائفة 1962 والكيفية التي تعامل بها في قيادة البلاد واستغلال اقلية عسكرية وسياسية لخدمة مصالحهم وتمثل الفساد خلال هذه الفترة في:

-قضية المجاهدين المزيفين.

-قضية خزينة جبهة التحرير الوطني.

[1]:كنزة سعدون، اثر الفساد على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1995- 2015 ، مذكرة ماستر جامعة العربي بن مهدي العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد قياسي، الجزائر، ص30-31.

-قضية صندوق التضامن.

2-فترة حكم بومدين 1966-1978[1]

كان هدف الرئيس بومدين هو جعل الجزائر قوة سياسية واقتصادية هامة من الناحية المغاربية والعربية لتحقيق موقعا استراتيجيا في العلاقات الدولية بشكل عام. ولتحقيق عملية التصنيع لابد من اللجوء افكار اقتصادية موضحة بشكل اكثر تفصيلا، من خلال ابحث عن اقطاب محركة للنمو في الاقتصاد الجزائري، و اتباع اقتصاد مخطط مستقل... خلال هذه الفترة توقيع الفساد خاصة القطاعي الصناعي الذي يعتبر اكثر القطاعات تجاوزت الاستثمارات الصناعية 100مليار دينار اي ما يعادل 20مليار دولار امريكي.

3-فترة حكم الشاذلي بن جديد 1979-1989

أصبح الفساد في هذه المرحلة وسيلة للإثراء غير المشروع من قبل كبار المسؤولين والموظفين الحكوميين من خلال اختلاس العملة الصعبة والوطنية وعقد صفقات البترول والغاز مع الشركات الاجنبية.

قد بدأت قضايا الفساد تظهر للعيان ابتداء من منتصف الثمانينات وهذا نظرا لتدهور اسعار البترول التي تم من خلالها الكشف عن اقنعة النظام الفاسد خاصة بعد احداث 1988 حول ضلوع مسؤولين في سرقة 26 مليار دولار.[2]

4-المرحلة الانتقالية 1989 -1997

تعتبر هذه المرحلة من اصعب و اعقد المراحل التي مرت بها الجزائر في تاريخها التي تميزت بالشغور مؤسساتي كبير حيث اصبحت الدولة قاب قوسين او ادني من التدويل في الامم المتحدة ، و ذلك في ضل وجود الهوة الكبيرة بين الاستئصال من جهة و دعاة الحوار من جهة اخرى، فاغتيال الرئيس الراحل محمد بوضياف لا يعبر الا عن حقيقية واحدة هو تكراره في عدة مناسبات بانه لابد من محاسبة المسؤولين الفاسدين المتمثلة في نخبة الجيش و المدراء العاملون للشركات الوطنية، ان هذه النخبة ادركت تمام الادراك بان الرئيس ماض نحو عملية تطهير و المحاسبة الخاصة بعد فتح قضايا اختلاس المال العام فكان لابد على

[1]:كنزة سعدون، مرجع نفسه، ص 30-31

[2] عنترة بن مرزوق، عبدو مصطفى، معضلة الفساد في الجزائر،(دراسة الجذور والأسباب .والحلول) ،دار النشر جيلطي، الجزائر2000 ، ص 73-74

هذه الطبقة التخلص من الرئيس الذي اصبح يهدد مصالحها كان مصير الرئيس ان لقى حتفه مما فتح الباب واسعا نحو عملية النهب والاختلاس من الاموال المهربة نحو الخارج.

تميزت هذه الفترة ان الفساد لم يعد مثلما كان في السابق وسيلة لإبعاد الخصوم في عهد بومدين او وسيلة للإثراء في عهد الشاذلي بن جديد، وانما أصبح في هذه المرحلة ظاهر للعيان ومستفحلا في مختلف الاجهزة والقطاعات وهو نتيجة الفراغ المؤسساتي الذي عاشته البلاد وضعف القضاء الذي يحاسب ويطبق القانون على هؤلاء المفسدين[1].

5-فترة حكم بوتفليقة 1999 -2018:

تشهد الجزائر خلال هذه الفترة مفارقات عجيبة لمظاهر خطير للفساد، تجلت في تورط مسؤولين كبار في فضائح اختلاس مليارات الدولارات، خاصة مع الأموال الضخمة التي تضخ لتمويل الاقتصاد في إطار كل من برنامج الإنعاش الوطني وبرامج دعم النمو والمخطط الخماسي 2010-2014، الذي خصص له حوالي 286 مليار دولار، والمخطط الخماسي الأخير 2015-2019 والذي خصص له 262 مليار دولار، وهي مبالغ ضخمة حولت الجزائر الى ورشة مفتوحة على الكثير من المشاريع الكبرى الخاصة بالبنية التحتية، و نفس الوقت حولتها الي محيط للفساد بمختلف اشكاله ، تكبدت الجزائر خسائر مليارات الدولارات ، من سنة 2003 تفخرت العديد من قضايا التي تم تصفيتها في ظروف جد غامضة بدون متابعة فعلية لأصحابها الذين فروا للخارج.[2]

[1]: المرجع السابق، ص33.

[2] سارة بوسعيود عقون شراف: واقع الفساد في الجزائر واليات مكافحته. مجلة البحوث الاقتصادية والمالية. جامعة ام البواقي. المخلد الخامس العدد 01. جوان2018 ص312.

المطلب الثاني: مظاهر الفساد في الجزائر

1-قضية آل خليفة بنك[1]:

تم اعتماد بنك «آل خليفة بنك» كشركة أسهم في 1998 بالجزائر العاصمة، ويتكون رأسمالها من 500 مليون دينار مقسم إلى 5000 سهم اجتماعي بقيمة 100.000 دج للسهم الواحد وتهدف هذه الشركة إلى تحقيق كل العمليات البنكية وحتى التدخل على مستوى أسواق رؤوس المال وتقديم الخدمات التوجيه، التكوين وذلك داخل وخارج الحدود الوطنية في إطار القوانين المحلية والأجنبية والدولية الغير معنية بهذه العمليات.

بدأت ملامح تجاوزات «آل خليفة بنك» منذ سنة 2001 إثر عمليات الرقابة الدورية لبنك الجزائر لأعمال ونشاطات مختلف البنوك والمؤسسات المالية، وقد تم إعداد تقرير من البنك المركزي يبين مخالفة هذا البنك لأنظمة الصرف المعتمدة وتم إرساله إلى الوزير المكلف بالمالية في شهر ديسمبر 2001 ولم تقم أية جهة بالإجراءات القانونية والتنظيمية الضرورية قبل استفحال الخطر وفقدان التحكم فيه، إلا أن عمليات مراقبة أخرى التي أجريت عليها في سبتمبر 2002 أكدت استمراره في مخالفة أنظمة الصرف وتحويل رؤوس الأموال إلى الخارج، فأعد المراقبون تقريرا لمختلف التجاوزات المرتكبة وسلم إلى العدالة في فبراير 2003 بموجب التعديلات التي أدخلت على الأمر(96-22)والتي تخول لبنك الجزائر إرسال محاضر المخالفات إلى العدالة.

عقب المخالفات المسجلة في تشغيل «آل خليفة بنك» قرر بنك الجزائر اتخاذ إجراء تحفظي إبتداءا من 27 نوفمبر 2002، وفي اجتماع اللجنة المصرفية في جلسة 2 ديسمبر 2002 قررت استنادا إلى تطبيق القانون(90-10) المؤرخ في 14 أبريل 1990 المعدل والمتمم والمتعلق بالنقد والقرض، تأكيد الإجراء التحفظي بتعليق عمليات تحويل رؤوس الأموال للخارج وكما قررت اللجنة أيضا، نتيجة لعجز مسيري «آل خليفة بنك» من اتخاذ الإجراءات المناسبة. وتفاديا لتدهور الوضعية المالية لهذا البنك تم تطبيق المادة 155 من القانون(90-10) المتعلق بالنقد والقرض، بتعين قائم بالإدارة مؤقتا تنقل له كل السلطات اللازمة لإدارة أعمال «آل خليفة بنك» وتسييرها. وفي 26 مايو 2003، ترأست اللجنة المصرفية الجلسة التأديبية بحضور مسيرين فقط للبنك المعني، وقد تم الاستماع إلى المدير المؤقت لتقديم نتائج التحقيق المحاسبي

[1] https://doi.org/10.5339/rolacc.2019.2

والمالي؛ فأكد أن الوضعية المالية لشركة المساهمة «آل خليفة بنك» تتميز بعجز في الموارد ملفق بتصاريح مزورة ويرجع هذا العجز في الموارد إلى:

-تهريب رؤوس الأموال نحو الخارج،

-تراكم المستحقات للديون المعدومة على مؤسسات تابعة،

-مخالفات تنظيم الصرف المتزامنة مع اختلال الهيكل المالي،

-اختلاسات ضخمة في الموارد، ومخالفة القواعد المحاسبية والمهنية.

هذه الوضعية من سوء التسيير أدت إلى حالة خطيرة من فقدان السيولة التي سرعان ما تحولت إلى إعسار مالي وعدم القدرة على التسديد لالتزاماتها عند فترة التحصيل وهو ما يؤكد ضياع الودائع، وبعد المداولة للجنة المصرفية وفق القانون تم اتخاذ لقرارا بسحب ترخيص بنك «آل خليفة بنك» وتعيين مصف.

2-قضية سوناطراك[1]:

سوناطراك هو المختصر الفرنسي للشركة النفطية الوطنية الجزائرية، وهي مجموعة بترولية حكومية تختص بالمهن المتعلقة بإنتاج وتسويق المنتجات النفطية، وتعتبر عصب الاقتصاد الجزائري، إذ أن أكثر من 95% من عائدات الجزائر تأتي من الأنشطة المرتبطة بالنفط والغاز. ويتجاوز تأثير الشركة المجال الاقتصادي إلى المجالين الاجتماعي والسياسي، فهي ثالث مشغل للجزائر بعد الجيش والمصالح الحكومية، كما أنها مرتبطة أشد الارتباط بالتأثيرات السياسية الداخلية في الجزائر، وفوق ذلك كله تشكل ورقة رابحة في العديد من الصفقات الديبلوماسية الجزائرية.

من الناحية التقنية يتعلق الأمر بـ4 قضايا تسمى في الإعلام الجزائري «قضية سوناطراك 1، 2، 3، 4»، لكنها تدور كلها حول شبكة فساد مالي وسياسي في هرم الدولة، ويتهم فيها مجموعة كبيرة من السياسيين والمسؤولين الجزائريين عن قطاع النفط بتلقي عمولات ورشاوي دولية تقدر بملايين الدولارات، من مجموعة من الشركات الأوروبية أو المتعددة الجنسيات مقابل صفقات ضخمة تخص الشركة النفطية الجزائرية .وتحظى قضيتا سوناطراك 1 و2 بنصيب الأسد من المتابعة الإعلامية نظرًا لوزن الشخصيات الجزائرية والشركات الدولية المرتبطة بهذه القضية.

يعد وزير الطاقة الجزائري الأسبق شكيب خليل أبرز متهم في هذه القضية، إذ أنه إضافة لكونه الوصي السياسي عن أهم قطاع حيوي منذ وصول الرئيس بوتفليقة إلى الحكم وله صيت عالمي، ذلك أنه قد اشتغل

[1] فضيلة بوطورة. نوفل سمايلي: تأثير ظاهرة الفساد الاداري على حقوق الانسان والتنمية البشرية في الجزائر مع إشارة لأهم الوسائل القانونية لمكافحته. على الرابط https://doi.org/10.5339/rolacc.2019.2

مستشارًا للبنك الدولي مكلفًا بسوق النفط، وأيضًا لترأسه منظمة أوبك عامي 2001 و2008. محمد مزيان هو ثاني أهم متهم في القضية بصفته الرئيس لسوناطراك من 2003 إلى 2010، ويعد منصب رئاسة مجلس إدارة الشركة الوطنية النفطية بالجزائر وتتعلق القضية بخمس صفقات مشبوهة بقيمة تقارب المليار دولار أميركي، منحها محمد مزيان، لمجمّع الشركة الألمانية «كونتال ألجيريا فونك فرك» في إطار مشروع إنشاء نظام مراقبة بصرية وحماية إلكترونية لجميع مركبات مجمّع «سوناطراك» في الجزائر. وأشار قرار الإحالة إلى أن شركة «سوناطراك» أبرمت صفقة مشبوهة مع المجمّع الإيطالي «سيبام» في إطار مشروع إنجاز أنبوب الغاز الرابط بين الجزائر وسردينيا الإيطالية لنقل الغاز الطبيعي من حقل حاسي الرمل جنوب الجزائر إلى إيطاليا، وهو مشروع مقسم إلى أربعة أقسام، ورُفعت في هذه الصفقة عدة اتهامات.

وفي 2014، تفجّرت قضية ثانية تتعلق بشركة «سوناطراك»، تورط فيها وزير الطاقة الجزائري السابق، شكيب خليل، المتواجد في واشنطن حينها ونجلاه وزوجته ونجل شقيق وزير الخارجية الجزائري الأسبق، محمد بجاوي، وأصدرت السلطات الجزائرية طلبات جلب دولية في حق تسعة متهمين في القضية. ودلت التحقيقات في هذه القضية على وجود شبكة دولية كبيرة للفساد، تشمل مسؤولين جزائريين في قطاع الطاقة ومسؤولين في شركة «سوناطراك» كانت تتلقى رشاوي وعمولات من شركات أجنبية تنشط في الجزائر، مقابل الحصول على صفقات مع شركة النفط الجزائرية «سوناطراك». وتوصلت التحقيقات إلى وجود حسابات مصرفية في سنغافورة والإمارات وسويسرا وفرنسا وإيطاليا وهونغ كونغ والولايات المتحدة الأميركية للمتهمين.

3-قضية «الطريق السيار شرق غرب»:

من القضايا التي هزت المجتمع الجزائري، فضيحة الطريق السيار شرق غرب التي اشتُبه في تورط وزير الأشغال العامة الأسبق عمار غول فيها، ويحاكم في هذه القضية 16 شخصاً وسبع شركات أجنبية متهمة بـ «الرشوة وغسل الأموال وتبديد المال العام». وجاء في القضية التي حركها القضاء الجزائري عام 2009، اتهامات بقيادة جمعية أشرار واستغلال النفوذ والرشوة وغسيل الأموال وتبديد أموال عامة. وقُدّرت قيمة مشروع إنجاز «الطريق السيار شرق غرب» بستة مليارات دولار أميركي، وبعد خضوع المشروع لسلسلة من عمليات إعادة تقييم قيمة إنجازه خلال عامي 2011 و2012 وصلت قيمته إلى 11 مليار دولار أميركي، ثم تمت إعادة تقييم قيمة الإنجاز في سنة 2014 إلى أكثر من 13 مليار دولار أميركي بعد تعثّر الإنجاز، ليتم

فضح صفقات فساد وتضخيم فواتير وانطلق المشروع في 2006 أي في الولاية الثانية لرئيس الجمهورية، على أن ينتهي بعد أربع سنوات وبقيمة أولية فاقت ستة مليارات دولار.[1]

4-قضية قناطير الكوكايين واللحوم المجمدة[2]

أعلنت الرئاسة الجزائرية في 2018 أن الرئيس بوتفليقة أقال المدير العام للأمن الوطني عبد الغاني هامل من منصبه، وتأتي هذه الإقالة بعد ساعات قليلة من تصريحات للهامل حول قضية تهريب كوكايين. ويأتي هذا القرار غير المتوقع وسط فضيحة تهريب كوكايين أطاحت بالعديد من المسؤولين وضمنهم قضاة. وحدثت الواقعة، عندما صادر خفر السواحل يوم 29 ماي 2018 شاحنة في عرض البحر قادمة من ميناء فالنسيا بإسبانيا، متوجهة إلى ميناء وهران بغرب الجزائر. وانطلقت الباخرة المحملة بالمخدرات من البرازيل.

ففي شهر أبريل وقبل شهر ونصف من شهر رمضان حيث يرتفع فيه استهلاك الشعب الجزائري للحوم الحمراء حوالي أربع مرات حسب مديرية التجارة أي حوالي 37000 طن، عقدت شركة دنيا للحوم في الجزائر التي يمتلكها كمال الشيخ مع شركة مينيرفا فود اتفاق يقضي باستيراد 1206 علبة لحم طازج دون عظم بـ 70 مليار سنتيم وهي أكبر شركة تصدير لحوم في البرازيل والغريب في الأمر أن المستورد الجزائري لم يزر لا هو ولا ممثلا عن شركته البرازيل في هذه الصفقة الكبيرة، وكمال الشيخ حاصل على امتياز استيراد اللحوم في سنة 2007 من شركة مينيرفا فود وهو الوحيد الذي يحق له توزيع لحومها في الجزائر بشكل حصري، وقد تم تسهيل الاستيراد عن طريق ترست بنك بالجزائر الذي يتعامل معه كمال الشيخي بمئات المليارات حيث فتح البنك خط قرض في هذه الصفقة للمستورد دنيا ميت عن طريق صيغة المرابحة بـ160 مليار سنتيم وتم الاتفاق مع الشركة البرازيلية على تسديد المستورد لثمن البضاعة وتكاليف النقل بعد وصول السلعة لميناء وهران، وصلت البضاعة بعد مرورها على ميناء فالنسيا بإسبانيا ، أين تم التفتيش من قبل مصالح الجمارك وفتح الحاوية التي بها كمية الكوكايين وإعادة غلقها بقفل جديد دون الإشارة إلى وجوده وتم تسليم سند الشحن بشكل عادي لقائد الباخرة الذي يقود باخرة من الشركة البحرية MSC المعروفة بمقرها جنيف، وبمجرد وصولها لميناء وهران تم العثور على أحد الحاويات العشرون محملة بلحم كان قد فسد وكمية معتبرة ومذهلة من الهيروين.

[1] مصطفى عبد السلام، الجزائر .موعد متجدد مع الفساد، جريدة العربي الجديد، على الرابط/https://www.alaraby.co.uk/economy/2017/3/27

[2] قناة الحياة الجزائرية، القصة الكاملة لل 7 قناطير من الكوكايين،2018 / 07 / 28 ، على الرابط التشعبيhttps://www.youtube.com/watch?v=z97gEWb0NgE :

واضطرت الحكومة الجزائرية للخروج عن صمتها، بعد حوالي شهر من التداول الإعلامي والجدل السياسي، بخصوص مزاعم عن «تورّط مسؤولين كبار» في قضية تهريب أكثر من 700 كلغ من الكوكايين وكشف الوزير العدل أن النيابة أمرت بسجن 12 شخصاً على ذمة التحقيق، في قضية مصادرة شحنة المخدرات الصلبة، التي جاءت على ظهر باخرة ليبيرية من البرازيل، مصحوبة بأطنان من اللحوم الحمراء، استوردها رجل أعمال معروف في البلاد. ومن بين الموقوفين على ذمة التحقيق في القضية صاحب البضاعة كمال شيخي، بالإضافة إلى اثنين من أشقائه، وأحد شركائه في مشروعات عقارية ضخمة. كما تم توقيف قاضيين يُشتبه في علاقتهما بتمكين شيخي من تسهيلات وامتيازات هامة من أجل الفوز بمشروعات في المزاد العلني. ليفوز شيخي بصفقات عقارية، في مقابل تلقي رشاوي وعمولات. وفضائح العقار التي ارتبطت بشيخي، تم اكتشافها، بناء على التحريات القضائية في القضية الأولى، وهي كمية الكوكايين المصادرة، وأعلن إطلاق «إنابات قضائية» باتجاه القضاء في إسبانيا والبرازيل وهما بلدان على صلة بشحنة الكوكايين، لمعرفة الجهات أو الأشخاص الذين لهم صلات مفترضة مع قضية الكوكايين. يشار إلى أن شيخي يموّن وزارة الدفاع ومئات الثكنات العسكرية باللحم المستورد، وتوجد شكوك في تورط مسؤولين عسكريين في أنشطته التجارية إذا ما ثبت أنها مشبوهة.

المطلب الثالث: احصائيات الفساد في الجزائر

1-ترتيب الجزائر بمؤشر مدركات الفساد حسب منظمة الشفافية الدولية:

اعتماد اعلى التقارير الدولية فمؤشر منظمة الشفافية الدولية الذي يتدرج من 0 الى 10 ابتداء من سنة 2012 تم تغيير من 0 الى 100 حيث

- 0 سيطرة الفساد بشكل الكلي: فاسد جدا.
- 10 او 100 خلو من الفساد: نظيف جدا.

جدول رقم (02.1) تطور مؤشر مدركات الفساد في الجزائر خلال الفترة 2003–2018

السنوات	ترتيب الجزائر	عدد دول الترتيب	المؤشر	السنوات	ترتيب الجزائر	عدد دول الترتيب	المؤشر
2003	88	133	2.6	2011	112	176	2.9
2004	97	146	2.7	2012	105	177	34
2005	97	158	2.8	2013	94	177	36
2006	84	163	3.1	2014	100	177	36
2007	92	180	3	2015	88	177	36
2008	99	180	3.2	2016	108	167	34
2009	111	180	2.8	2017	112	180	33
2010	105	178	2.9	2018	105	180	35

المصدر: من اعداد الطالبين بناءا على معلومات تقارير منظمة الشفافية الدولية على الرابط http://www.transparency.org/news/feature/coppuption_perceptions_index_

الشكل رقم (02.1) تطور مؤشر مدركات الفساد في الجزائر خلال الفترة (2003 –2018)

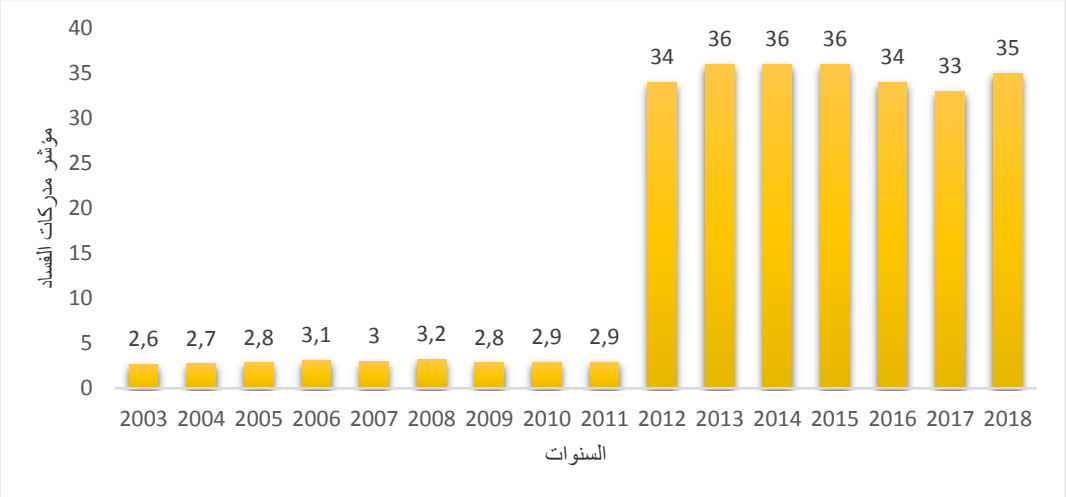

المصدر: من اعداد الطالبين بناءا على معلومات تقارير منظمة الشفافية الدولية

حسب الجدول رقم01 توجد ضمن مجال الدول التي بها حجم كبير من الفساد وهي من البلدان المتأخرة في مجال ضمان الشفافية والحد من الفساد، فبعد البدء في البرامج التنموية التي جاءت بمشاريع ضخمة وفي سنة 2003 تحصلت الجزائر على درجة سيئة قدرت في المؤشر ب 2.6 واحتلت الرتبة 88 من أصل 133دولة، وهذا يعني تفشي الفساد في البلاد، ثم تحسن المؤشر بشكل طفيف خلال الفترة من سنة 2004إلى غاية سنة 2006 ويعود ذلك أساسا للإجراءات القانونية المتخذة من قبل الحكومة الجزائرية ، و اصدار القانون رقم 06-01 المؤرخ في20 فبراير 2006 ، المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 14 ، الصادرة بتاريخ2006/03/08 ، ومباشرة خلال سنوات 2006 ، 2007 ، 2008 ، ارتفع المؤشر قليلا عند درجة 03 من أصل عشر درجات لتخرج بذلك من القائمة السوداء التي تضم مجموعة لبلدان الأكثر فسادا في العالم والتي تتحصل على أقل من 03 درجات في المؤشر. لتعود للقائمة مباشرة خلال سنوات2009 ،2010 ،2011 ، نتيجة انخفاض المؤشر إلى أقل من 03 درجات، وهي فترة بداية برنامج دعم النمو (2010-2014) الذي خصص له غلاف مالي قدر ب 1000 مليار دينار جزائري، لدعم التنمية الاقتصادية بجملة من الاستثمارات الضخمة في معظم القطاعات، إلا أن المسؤولين وجدوا فرصة أكبر لممارسة الفساد بشكل أعمق .ثم ارتفع المؤشر في سنة 2012 إلى 34 وبقي حتى خلال السنوات اللاحقة مستقرا في نفس المجال 32-36 وهو مؤشر ضعيف من أصل 100 درجة مما يفسر وجود بيئة من الفساد ومراتب غير مشرفة من حيث الشفافية والنزاهة في الجزائر خاصة فيما يتعلق بالوظيفة العمومية وتسيير المال العام وقد جاءت بترتيب 108 من مجموع176 دولة خلال سنة2016 ، وبقيت على نفس الحال خلال سنة 2017 حيث رتبت في الرتبة 112 من مجموع 180 دولة وبمؤشر 33 من أصل مئة، اما سنة 2018تحصلت على الرتبة 105 من مجموع 180 بمؤشر 35 أي تحسن ضفيف.

2-ترتيب الجزائر بمؤشر ضبط الفساد حسب تقارير البنك الدولي:

يصدر البنك الدولي مؤشر ضبط الفساد وهو مؤشر يوضح وضعية نظام الحكم يتم تجميع عناصره من مصادر مختلفة، ويقيس الادراكات الحسية للمفاهيم التالية:

-الفساد بين المسؤولين الحكوميين.

-الفساد كعقبة في وجه الأعمال التجارية.

-مدى تقديم أموال غير قانونية إلى الرسميين والقضاة.

-مدى إدراك وجود الفساد في سلك الخدمة المدنية.

تتراوح التقديرات ما بين 2.5 و -2.5 والقيم العليا هي الأفضل.

جدول رقم (03.1) تطور مؤشر ضبط الفساد في الجزائر خلال الفترة 1996-2018

السنوات	قيمة المؤشر	السنوات	قيمة المؤشر	السنوات	قيمة المؤشر
1996	0.57-	2006	0.52-	2013	0.47-
1998	0.88-	2007	0.56-	2014	0.60-
2000	0.94-	2008	0.59-	2015	0.65-
2002	0.88-	2009	0.58-	2016	0.68-
2003	0.69-	2010	0.52-	2017	0.60-
2004	0.68-	2011	0.54-	2018	0.64-
2005	0.48-	2012	0.50-		

المصدر: من اعداد الطالبين بناءا على معلومات تقارير البنك الدولي على الرابط http://www.worldbank.org

الشكل رقم (03.1) تطور مؤشر ضبط الفساد في الجزائر خلال الفترة (1996 -2018)

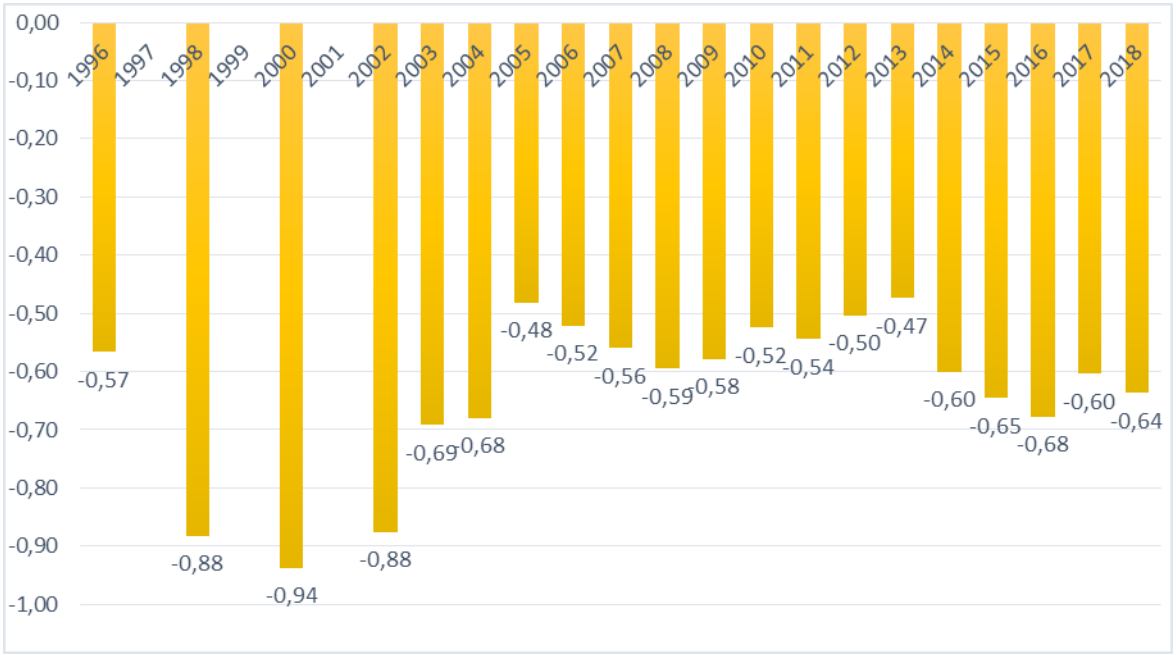

المصدر: من اعداد الطالبين بناءا على معلومات تقارير البنك الدولي.

ترتبت الجزائر من خلال التقارير البنك الدولية للفساد في مراتب متأخرة تؤكد على وجوده وانتشاره في جميع أجهزة الدولة، والجدول رقم (03) يبين مؤشر ضبط الفساد حسب تقارير البنك الدولي خلال الفترة(1996-2018) وهذا ا رجع إلى أن هذه الفترة في هذا المجال حيث يلاحظ تذبذب أدائها خلال الفترة (1996-2000) تعد من أصعب وأعقد المراحل التي مرت بها الجزائر منذ الاستقلال وذلك نتيجة للأزمة الأمنية التي عرفتها الجزائر من جهة .ومن جهة أخرى لكونها تعتبر مرحلة انتقالية في الاقتصاد الجزائري حيث تسبب ذلك في شغور مؤسساتي كبير نتيجة لإعادة الهيكلة وخوصصة المؤسسات الاقتصادية ما ساعد على اتساع عمليات الفساد وتمركز الثروة في يد أقلية وافقار فئات واسعة من المجتمع الجزائري، ولقد كان الفساد خلال هذه الفترة متنوع الأوجه وقد انتقل إلى عمليات أخرى أكثر ربحية.

حيث فرض صندوق النقد الدولي على الجزائر إبتداءا من سنة1994 برامج إعادة الهيكلة الاقتصادية حيث بلغ الفساد مستويات قياسية لدرجة أنه أصبح يتم النهب علنا للثروات الوطنية. يشير التقارير الذي أصدره البنك الدولي عن أوضاع الحوكمة خلال الفترة(2000-2018) والذي يعتمد على قياس مدى تورط السياسيين والبرلمانيين والقضاة وموظفي الحكومة ومسؤولي الضرائب والجمارك في قضايا الرشوة وفضائح إختلاس مليارات الدولارات خاصة مع الأموال الضحمة التي تضخ لتمويل الاقتصاد الوطني في إطار كل من برامج الإنعاش الاقتصادي وبرامج دعم النمو والمخطط الخماسي الأخير 2010-2014 الذي خصص له حوالي 286 مليار دولار وهي مبالغ ضخمة حولت الجزائر إلى ورشة مفتوحة للكثير من المشاريع الكبرى خاصة البنى التحتية وفي نفس الوقت حولتها إلى مملكة للفساد من رشوة ونهب للمال العام إضافة إلى عقد العديد من الصفقات المشبوهة.

خلاصة الفصل الاول

من خلال ما تقدم، يظهر أن الفساد الإداري والمالي ليس ظاهرة حديثة النشأة، ولا هو مقتصر على البلدان النامية دون المتقدمة منها، وتختلف الأسباب والعوامل التي تؤدي إلى نموه وانتشاره، إلا أن طرق ممارسة الفساد متشابهة إلى حد ما كما أنه من غير الممكن قياس مدى انتشاره بصورة دقيقة في دولة وانما يتم ذلك في الغالب بصورة تقريبية، فمعظم أعمال الفساد الإداري والمالي تتم بسرية (مبدأ السرية والتواطؤ)، ونادرا ما يتم الكشف مثل هذه العمليات وخاصة منها تلك التي تتم في الأوساط الرسمية العليا، فأتساع دائرته ليصبح جزء أساسي في المعاملات اليومية وتشابك حلقاته وغموض الوسائل والأساليب التي يتم أتباعها من قبل الفاسدين قد أدى الى أن أصبح أحد التهديدات الرئيسة لمسيرة التطور ولمستقبل شعوب، وتتم ممارسته من قبل موظف الحكومي الذي له سلطات بموجب القانون ويستغل الوظيفة العامة استغلالا سيئا فتتحول الوظيفة العامة من وسيلة لإدارة الشأن العام وخدمته ومن كونها تكليفا قانونيا وأمانة وطنبة مقدسة الى سلعة يتم المتاجرة بها لتحقيق المصلحة الخاصة على حساب المصلحة العامة، فالفساد الإداري والمالي مفهوم يعبر وجود خطأ في أدارة الدولة فهو مرتبط بضعف مؤسسات الدولة وغموض القوانين وضعف مؤسسات الشفافية والمساءلة فيها، كما ان الجزائر لم تسلم من هذه الظاهرة حيث ان مؤشرات الفساد تعكس واقع الفساد الإداري و المالي من خلال القضايا كثير أهمها ما تم ذكره سابقا .

الفصل الثاني:

الإطار النظري للنمو الاقتصادي

تمهيد:

إن النُّمو الاقتصادي يعد من الأهداف الرئيسية التي تسعى لتحقيقها الدول، ويتطلع إليها أفراد المجتمع وذلك لكونه يمثل الخلاصة المادية للمجهودات الاقتصادية وغير الاقتصادية في المجتمع؛ إذ يعد من الأهداف الأساسية لتحقيق المستوى المعيشي للمجتمعات، كما يعد مؤشرًا من مؤشرات ازدهارها، ويرتبط النُّمو الاقتصادي بمجموعة من العوامل المهمة في المجتمع تُعَد بمثابة المناخ الملائم لتطوره؛ كعامل توفر المؤسسات ذات الكفاءة العالية، الحكم الراشد، المشاركة المجتمعية، البحث العلمي، الصحة والتعليم. ولتحقيق مستوى نمو لا بأس أصبح من المهم توفر هذا المناخ المؤثر.

المبحث الأول: ماهية النمو الاقتصادي:

تعتبر ظاهرة النمو الاقتصادي من أكثر الظواهر الاقتصادية تعقيدا حيث كانت مركز العديد من المناظرات، النقاشات والبحوث الأكاديمية التي اهتمت بالأسباب والعوامل التي تؤثر على النمو اقتصادي للدول إما بالإيجاب أو السلب وكيفية قياسه والأسباب المساعدة عل النمو الاقتصادي وسنحاول في هذا المبحث الإجابة عن هواته الأسئلة.

المطلب الأول:مفهوم النمو الاقتصادي:

يعتبر مفهوم النُّمو الاقتصادي مفهومًا كميًّا يعبِّر عن زيادة الإنتاج في المدى الطويل، ويعرف النُّمو الاقتصادي بأنه: "الزيادة المحققة على المدى الطويل لإنتاج البلد، كما يمكننا الإشارة إلى مفهوم التوسع الاقتصادي، الذي هو الزيادة الظرفية للإنتاج، وبالتالي نستطيع القول: إن النُّمو الاقتصادي هو عبارة عن محطة لتوسع الاقتصاد المتتالي، وبما أن النُّمو يعبر عن الزيادة الحاصلة في الإنتاج، فإنه يأخذ بعين الاعتبار نصيب الفرد من الناتج؛ أي معدل نمو الدخل الفردي، وَفْقًا لما سبق فإن النُّمو الاقتصادي يتجلى في[1]:

- زيادة الناتج الوطني الحقيقي بين فترتين.

[1] د مقدم مصطفي. مقال حول النمو الاقتصادي مجلة شبكة الالوكة www.alukah.net

- ارتفاع معدل الدخل الفردي.

كما يمكن للنمو:

- أن يكون مصاحبًا لتقدم اقتصادي إذا كان نمو الناتج الوطني أكبر من معدل نمو السكان.

- أن يكون غير مصاحب بتقدم اقتصادي إذا كان معدل نمو الناتج الوطني مساويًا لمعدل نمو السكان.

بينما إذا كان معدل نمو السكان أرفعَ من معدل نمو الناتج الوطني فإن النُّمو حينئذ يكون مصحوبًا بتراجع اقتصاد.

ويعتبر النُّمو الاقتصادي شرطًا ضروريًّا، ولكنه غير كافٍ لرفع مستوى حياة الأفراد المادية؛ فالشرط الآخر هو طريقة توزيع الزيادة المحققة على الأفراد، التي تعد موضوعًا شائكًا مرتبطًا بطبيعة النظم الاقتصادية والسياسية في كل دولة.

من جانب آخر يعرف سيمون كازنت – الحاصل على جائزة نوبل في الاقتصاد سنة 1971 – النُّمو الاقتصادي بأنه: ''ارتفاع طويل الأجل في إمكانيات عرض بضائع اقتصادية متنوعة بشكل متزايد للسكان، وتستند هذه الإمكانيات المتنامية إلى التقنية المتقدمة والتكيف المؤسسي والأيديولوجي المطلوب لها[1]

من هذا التعريف نلاحظ مجموعة من السمات، منها:

-التركيز على النُّمو طويل الأجل، وبالتالي على النُّمو المستدام وليس العابر

-ضرورة وجود تكيف مؤسسي وأيديولوجي، مما يظهر أهمية النظام المؤسساتي في عملية النُّمو.

[1]صوا ليلي صدر الدين،"النمو والتجارة الدولية في الدول النامية"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد قياسي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006، ص 46

أما جون ريف وار فيعرفه بأنه: ''التحول التدريجي للاقتصاد عن طريق الزيادة في الإنتاج أو الرفاهية، بحيث الوضعية التي يصل إليها الاقتصاد هي في اتجاه واحد نحو الزيادة لهذه الأخيرة، وبصفة أدق يمكن تعريف النُّمو بالزيادة في إجمالي الدخل الداخلي للبلد مع كل ما يحققه من زيادة في نصيب الفرد من الدخل الحقيقي.

من خلال التعاريف التي ذكرنا بعضها نجد أن:

-النمو الاقتصادي هو عملية التوسع في الإنتاج خلال فترة زمنية معينة مقارنة بفترة تسبقها الأجلين القصير والمتوسط

بالزيادة في الإنتاج الاقتصادي عبر الزمن ويعتبر المقياس الأفضل لهذا الإنتاج هو الناتج المحلي.

-الزيادة في الناتج القومي الحقيقي من قترة إلى أخرى وهو يعكس التغيرات الكمية في الطاقة الإنتاجية ومدى استغلال هذه الطاقة، فكلما ارتفعت نسبة استغلال الطاقة الإنتاجية المتاحة لجميع القطاعات الاقتصادية ازدادت معدلات نمو الناتج القومي والعكس صحيح.

عبارة عن معدل زيادة الإنتاج أو الدخل الحقيقي في دولة ما خلال فترة زمنية معينة

ويمكن أن نشير إلى نقطتين توضيحيتين لهذا المفهوم:

-النمو لاقتصادي لا يعني حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي فقط، بل لبدا أن يترتب عليه زيادة فيدخل الفرد الحقيقي أي أن معدل النمو ألاقتصادي لابد أن يفوق معدل النمو السكاني، وعلى ضوء ذلك يكون[1]

متوسط الدخل الفردي = الناتج الوطني / عدد السكان

معدل نمو الاقتصاد الوطني = معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي – معدل نمو السكان

[1] عبد القادر محمد عبد القادر عطية، " اتجاهات حديثة في التنمية"، دار الجامعية للنشر، الإسكندرية، 2003، ص 11

أن الزيادة التي تحدث فيدخل الفرد ليست زيادة نقدية فحسب، بل يتعين أن تكون حقيقية، وهذا من خلال استبعاد أثر التغير في قيمة النقود، أي استبعاد أثر التضخم. أي البد أن نأخذ بعين الاعتبار الفرق بين الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي وهو المحسوب بالأسعار الثابتة وهو الأكثر تعبيرا ومصداقية والناتج المحلي الإجمالي الجاري أي المحسوب بالأسعار الجارية والذي يحتوي أثر التضخم.وإجمالا نقول بأن النمو الاقتصادي هو عبارة ظاهرة كمية تتمثل في زيادة الناتج المحلي الإجمالي والحقيقي من فترة إلى أخرى عادة ما تكون سنة وزيادة نصيب الفرد منه.

ويأخذ معدل النمو الاقتصادي عموما ثلاث حالات:

أولا: معدل نمو ثابت، أي نمو منتظم عبر الزمن.

ثانيا: معدل نمو متزايد، أي يزداد عبر الزمن

ثالثا: معدل نمو متناقص، أي يتناقص عبر الزمن

-أنواع النمو الاقتصادي:[1]

-**النمو التلقائي** :يتحقق النمو التلقائي بفعل قوى السوق التلقائية بشكل عفوي، أي بفعل القوى الذاتية دون إتباع للتخطيط العلمي المسبق، بحيث يكون دور الدولة دورا مساعد ومكملا للسوق وليس أساسيا، ويتصف النمو التلقائي بالاستمرارية، وأنه من النوع البطيء، والتدرجي، والمتلاحق، بالرغم من مروره في بعض الأوقات بهزات عنيفة قصيرة المدى بفعل الدورات الاقتصادية .وهذا النمط هو الحالة العامة التي تتميز به معظم البلدان المتقدمة.

-النموالعابر :يحدث نتيجة لعوامل طارئة مؤقتة سرعان ما تزول، وفي الغالب ما تكون خارجية، وتزول هاته العوامل، بزوال معها هذا النمو، ويتصف هذا النمو العابر بأنه لا يملك صفة الثبات والاستمرار، وهذا النمط هو الحالة العامة التي تتميز به معظم البلدان النامية.

-**النمو المخطط** :يحدث النمو بسبب عملية تخطيط شامله للاقتصاد القومي، حيث ينمو الاقتصاد بناءً على خطة شاملة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، ويرتبط النمو ارتباطا وثيقا وبقدرة

[1]ماريف عمر. التحرير المالي والنمو الاقتصادي دراسة قياسية مقارنة الدول المغرب (الجزائر، تونس، المعرب) مذكرة ماستر العلوم الاقتصادية تخصص نقود وبنوك ومالية دولية مركز جامعي عين تموشنت 2016 ص05.

المخططين، وواقعية الخطط المطروحة، وفاعلية المتابعة والتنفيذ، ويعتبر هذا النمو أبضا ذاتي الحركة ويمتلك صفة الاستمرارية، وهذا النمط هو الحالة العامة التي تمزت بها معظم البلدان الاشتراكية السابقة، ويكون إطار هذا النمو هو سيادة الملكية الاجتماعية لوسائل الإنتاج الأساسية، والتخطيط المركزي الشامل.

المطلب الثاني: مصادر النمو الاقتصادي

يعتبر تحديد ومعرفة مصادر النمو الاقتصادي وكيفية التحكم فيها من أهم أهداف نظرية النمو الاقتصادي فالعملية الإنتاجية تعتمد على استعمال عناصر الإنتاج، ويستطيع أي مجتمع أن يزيد الناتج عن طريق زيادة الموارد المستخدمة، أو بتحسين إنتاجية هذه الموارد والتي تتحقق نتيجة لتحسين نوعية العمل واستخدام آلات أو تكنولوجيا جديدة أو نظم إدارية افضل وتطبيق سياسات حكومية أكثر مرونة وفاعلية، و حيث أننا بصدد العوامل الاقتصادية التي تعمل على إحداث النمو الاقتصادي فسنتناول أهم هذه العوامل وهي:

1-رأس المال:

ينقسم رأس المال لقسمين :رأس المال المادي والمتمثل في مخزون الآلات والمعدات والمواد المستخدمة في الإنتاج فهي تأخذ شكل رأس مال إنتاجي،ورأس المال البشري المتمثل في القوى العاملة المتدربة والماهرة التي تأخذ شكل قوة العمل فعند زيادة مخزون المجتمع من رأس المال بشقيه هذا يعني أنه قادر على زيادة التراكم الرأسمال، فعندما يخصص جزء من الدخل الحالي كادخار ليتم استثماره حتى يزيد نمو الدخل والناتج المستقبلي دون وجود فجوة بين الادخار والاستثمار،إذ أن زيادة الادخار تؤدي لزيادة الاستثمار،ومن غير الممكن تصور بقاء الأموال المدخرة عقيمة بدون استخدامها لاغراض الاستثمار،والذي يؤدي بدوره لزيادة الناتج والدخل ما يزيد في القدرة على التكوين الرأسمالي في الاقتصاد[1].

2-النمو السكاني:

يعتبر النمو السكاني أي الزيادة النهائية في قوة العمل عاملا إيجابياً لحث النمو الاقتصادي فزيادة قوة العمل تعني زيادة أكبر في عدد العمال المنتجين هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى زيادة

[1]بدرشحدةسعيد حمدان، تحليل مصادر النمو الاقتصاد فلسطيني، مذكرة الماجستير في الاقتصاد، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية جامعة الازهر، غزة 2012 ص 13

السكان تعني زيادة في الاستهلاك، وبالتالي زيادة حجم السوق، ولكن يوجد خلاف فيما إذا كان النمو السكاني المتزايد له تأثير موجب أو سالب على النمو الاقتصادي، حيث يتوقف تأثير النمو السكاني[1]

3-التقدم التقني:

يعد التقدم التقني من العناصر الهامة التي تعمل على رفع معدل النمو الاقتصادي في المجتمع والتقدم التقني عبارة عن مجموع النظم الحديثة، والتقنيات المتطورة التي تستعمل في الإنتاج والتي تهدف إلى إنتاج كمية أكبر من المنتج بنفس الكمية من المدخلات، أو إنتاج نفس الكمية من المنتج بكميات أقل من المدخلات، أي أن التقدم التقني يعمل على زيادة إنتاجية عوامل الإنتاج بالاستغلال الأمثل لكل عنصر من عناصر الإنتاج ولا يقتصر دور التقدم التقني على الاختراعات بل يشمل أيضا استحداث وسائل جديدة في الإنتاج وتحسين أداء المعدات والآلات وتحسين نظم الإدارة والتنظيم وزيادة كفاءة النقل والاتصالات.

4الموارد الطبيعية:

تُعَد قلة أو وفرة الموارد الطبيعية في المجتمع أحد المحددات الهامة لزيادة معدل النمو الاقتصادي، كتوفير المياه، والأرض الصالحة للزراعة، ومصادر الطاقة كالبترول والغاز والثروات المعدنية الأخرى، ولكن لا يعني توفر الموارد الطبيعية في دولة ما من الدول حدوث نمو اقتصادي بل تكون مرهونة بالاستغلال الأمثل لهذه الموارد الطبيعية، فسوء التوزيع والاستغلال الخاطئ المبني على سياسات اقتصادية غير سليمة كالدول النفطية العربية هو سبب تدني الوضع الاقتصادي، وفي نفس الوقت هناك دولٌ لا تتوفر فيها الموارد الطبيعية استطاعت استغلال ما لديها من موارد طبيعية، وتعويض ما يلزمها عن طريق الاستيراد، مما أدى إلى تحقيق أعلى معدلات نمو.

[1]بدرشحدةسعيد حمدان، تحليل مصادر النمو الاقتصاد فلسطيني، مذكرة الماجستير في الاقتصاد ، كلية الاقتصاد و العلوم الإدارية جامعة الازهر ، غزة 2012 ص 14

المطلب الثالث: أهمية ودوافع النمو الاقتصادي

-أهمية النمو الاقتصادي

تشير الدراسات التنموية التي أُجريت على بعض الدول النامية إلى أن النمو الاقتصادي هو أفضل طريقة للتخلص من الفقر، وتحقيق مستوى معيشي أفضل، حيثُ إن ارتفاع مستوى الدخل بنسبة 10%، يؤدي إلى انخفاض معدل الفقر بمقدار 20-30%، وللنمو الاقتصادي أهدافٌ عديدة منها ما يأتي:

1-**تقليل مستوى الفقر**: يرفع النمو الاقتصادي من معدل دخل الأفراد بشكلٍ سريع وفعال، مما يؤدي إلى تخفيض مستوى الفقر، فقد أثبتت الدراسات التي أجريت على 14 دولة في التسعينات، أن مستوى الفقر في إحدى عشرة دولة قد انخفض بنسبة 1.7% عند الزيادة في معدل دخل الفرد بنسبة1%

2-**إعادة تشكيل المجتمع**: يعزز النمو الاقتصادي من مستوى دخل الأفراد، من خلال توزيع الدخل، فكلما كان مقياس التشتت لتوزيع الدخل عالياً قلّ مستوى الفقر، مع ضرورة عدم الربط بين النمو والمساواة في الدخل

3-**خلق فرص عمل**: يعمل النمو الاقتصادي على خلق فرص وظيفية؛ من خلال ارتفاع الطلب على الأيدي العاملة، الأمر الذي يساعد على الحدّ من الفقر، كما يوازن بين عمليات الهيكلة الاقتصادية والصناعات التحويلية، والتحسين من مستوى الإنتاجية.

4-**دفع التقدم البشري**: ليس مادياً فقط، إنما بتوفير فرص معيشية أفضل للأفراد، كتحسين مستوى الصحة والتعليم، والعمل على إضافة الحوافز الاستثمارية، عن طريق زيادة الإنفاق الحكومي، وانتظار عوائد هذا الإنفاق في المستقبل.

5-تطوير الصحة والتعليم: يساعد ارتفاع مستوى الدخل الناتج عن النمو الاقتصادي على تحسين الخدمات الصحية المقدمة للأفراد، ويتأثر التعليم أيضاً بارتفاع معدل الدخل، من خلال ارتفاع أعداد الملتحقين بالمدارس والجامعات، وهذا من شأنه تعزيز مستويات الدخل.

2-دوافع النمو الاقتصادي

يعدُّ توفير الحوافز الاستثمارية المختلفة في المؤسسات في مختلف البلدان واحدة من دوافع النمو الاقتصادي، توضح من خلالها أعلى مستويات لكلٍ من الاستثمار والنمو، إضافةً إلى دوافع أخرى منها ما يأتي

1-**الابتكار**: يعد الابتكار والتطور التكنولوجي واحدا من أسباب التقدم، حيث شهد العالم تقدماً ملحوظاً في مجال التكنولوجيا على مدى 130 عاماً

2-**الظروف الأولية**: تعتبر مؤشراً مهماً لمعرفة سرعة نمو الاقتصاد في الدولة.

3-**الاستثمار**: يهدف الاستثمار إلى الوصول للاستقرار الاقتصادي، من خلال بناء المصانع، وشراء الآلات، وتطوير وتحسين كل من التعليم والصحة

4-**استقرار المؤسسات**: تسعى المؤسسات بكافة أنواعها للوصول إلى الاستقرار من خلال تطبيق أُسس الاقتصاد الكلي، ففي البلدان التي يتوفر فيها بيئة مؤسسية جيدة، ترتفع معدلات الاستثمار فيها، مما يعني ارتفاع معدل النمو الاقتصادي أيضاً.

المبحث الثاني: نظريات ونماذج النمو الاقتصادي:

يحتل موضوع النمو الاقتصادي موقعا هاما في الفكر الاقتصادي لذلك اهتمت النظريات الاقتصادية بموضوع النمو في سبيل البحث عن أساليب وأسباب النمو، وكيفية تمكين الدول المختلفة التخلص من الفقر والسير نحو التقدم والرقي، وفيما يلي ذكر بعض نظريات ونماذج النمو.

المطلب الأول: النظرية الكلاسيكية للنمو الاقتصادي

تتضمن نظرية النُّمو عند الكلاسيكي آراء كل من آدم سميث ودافيد ريكاردو المتعلقة بالنُّمو، بالإضافة إلى آراء التجاريين حول مصدر الثروة من التجارة الخارجية، ثم آراء كل من جون ستيوارت ميل حول الأسواق، وروبرت مالتوس حول السكان، ويمكن حصر عناصر النظرية فيما يلي:

سياسة الحرية الاقتصادية الحرية الفردية حرية المنافسة الكاملة.

- تراكم رأس المال.

- الربح هو الدافع للاستثمار.
- البُعد عن أي تدخل للدولة في الحياة الاقتصادية.
- التكوين الرأسمالي مفتاح التقدم كلما زاد معدل الأرباح، زاد معدل التكوين الرأسمالي والاستثمار.
- ميل الأرباح للتراجع: وذلك نظرًا لتزايد حدة المنافسة بين الرأسماليين على التراكم الرأسمالي.
- حالة السكون: اعتقد الكلاسيك بحتمية الوصول إلى حالة الاستقرار كنهاية لعملية التراكم الرأسمالي؛ ذلك أنه ما أن تبدأ الأرباح في التراجع حتى تستمر إلى أن يصل معدل الربح إلى الصفر، ويتوقف التراكم الرأسمالي، ويستقر السكان، ويصل معدل الأجور إلى مستوى الكفاف، وحسب آدم سميث فإن ندرة الموارد الطبيعية توقف النُّمو الاقتصادي، وتقُوده إلى حالة السكون أما ريكاردو ومالتوس فقد نظرا للنمو السكاني وتراجع النُّمو في رأس المال من خلال قانون تناقص الغلة، الذي يمثل بدوره عقبة أمام التنمية، في نظر الكلاسيك فإن النتيجة النهائية للتنمية هي الركود، هذا الركود ينتج عن الميل الطبيعي للأرباح نحو التراجع وما يترتب على ذلك من قيود على التراكم الرأسمالي أو يستقر عدد السكان وتسود حالة من السكون.[1]

الانتقادات الموجهة للنظرية الكلاسيكية:

- تجاهل الطبقة الوسطى.
- إهمال القطاع العام.
- إعطاء أهمية أقل للتكنولوجيا.
- القوانين غير الحقيقية: نزعة التشاؤم المؤدية لحتمية الكساد.
- خطأ النظرة للأجور والأرباح:

وللتوضيح أكثر: على افتراض أن الزيادة المتوقعة في الأرباح تقود إلى زيادة في الاستثمار، والتي تؤدي بدورها إلى إضافة جديدة في حجم رأس المال إلى تحقيق تطور تكنولوجي.

إن هذه الزيادة في تراكم رأس المال تؤدي إلى زيادة رصيد الأجور، وبالتالي إلى زيادة مستويات الأجور، ومن ثم الزيادة الطلب على المنتجات، فيشجع أصحاب الاستثمار على زيادة الإنتاج

[1] ضياء مجيد الموسوي، أسس علم الاقتصاد، مذاهب وأنظمة ونظريات اقتصادية وأسواق ديوان المطبوعات الجامعية ط 2 الجزائر 2013 ص 74 .

باستخدام وحدات إضافية من العمل ورأس المال، إلا أن انخفاض عائدات الأراضي تتسبب في ارتفاع تكلفة العمل وتكون النتيجة ارتفاع في سعر تكلفة المنتوج وارتفاع في الأجور. ويترتب على كل هذه الزيادات انخفاض في مستويات الإرباح ويؤدي الانخفاض في حجم الإرباح إلى انخفاض في حجم الاستثمارات إعاقة في عملية التطور التكنولوجي، وانخفاض في تراكم رأس المال انخفاض في وتيرة الإنتاج، وانخفاض في رصيد الأجور .ويعتبر "كينز" عن تلازم هذه العمليات فيقول" في النموذج الكلاسيكي تكون النتيجة النهائية ركود في التطور الرأسمالي، وينجم هذا الركود عن الاتجاه الطبيعي انخفاض في الأرباح، ومن ثم خنق عملية تراكم رأس المال " وعندما تحصل كل هذه التغيرات يأخذ تراكم رأس المال بالتقلص ويسود الاستقرار ويدخل الاقتصاد في حالة ركود.

المطلب الثاني: النظرية النيوكلاسكيسة

ظهر الفكر النيوكلاسيكي في السبعينيات من القرن التاسع عشر، وبمساهمات أبرز اقتصادييها: ألفريد مارشال، فيسكل وكلارك، قائمة على أساس إمكانية استمرار عملية النُّمو الاقتصادي دون حدوث ركود اقتصادي، كما أوردت النظرية الكلاسيكية، ولعل أهم أفكار النيوكلاسيك تتمثل في:

- أن النُّمو الاقتصادي عبارة عن عملية مترابطة متكاملة ومتوافقة، ذات تأثير إيجابي متبادل؛ حيث يؤدي نمو قطاع معين إلى دفع القطاعات الأخرى للنمو؛ لتبرز فكرة مارشال، المعروفة بالوافرات الخارجية، كما أن نمو الناتج القومي يؤدي إلى نمو فئات الدخل المختلفة من أجور وأرباح.
- أن النُّمو الاقتصادي يعتمد على مقدار ما يتاح من عناصر الإنتاج في المجتمع (العمل، الأرض، الموارد الطبيعية، رأس المال، التنظيم، التكنولوجيا).

- بالنسبة لعنصر العمل نجد النظرية تربط بين التغيرات السكانية وحجم القوى العاملة، مع التنويه بأهمية تناسب الزيادة في السكان أو في القوى العاملة مع حجم الموارد الطبيعية المتاحة.
- فيما يخص رأس المال اعتبر النيوكلاسيك عملية النُّمو محصلة للتفاعل بين التراكم الرأسمالي والزيادة السكانية؛ فزيادة التكوين الرأسمالي تعني زيادة عرض رأس المال، التي تؤدي إلى تخفيض سعر الفائدة، فتزيد الاستثمارات، ويزيد الإنتاج، ويتحقق النُّمو الاقتصادي، هذا مع الإشارة إلى دور الادخار في توجيه الاستثمارات، يعتبر النيوكلاسيك الادخار عادة راسخة في الدول التي تشق طريقَها نحو التقدم، لتأخذ بذلك عملية الاستثمار والنُّمو شكلاً آليًّا ميكانيكيًّا.[1]
- أما عنصر التنظيم فيرى أنصار النظرية أن المنظم يشغل التطور التكنولوجي بالصورة التي تنفي وجود أي جمود في العملية التطويرية، وهو قادر دائمًا على التجديد والابتكار.
- أن النُّمو الاقتصادي كالنُّمو العضوي – وصف مارشال – لا يتحقق فجأة، إنما تدريجيًّا، وقد استعان النيوكلاسيك في هذا الصدد بأسلوب التحليل المعتمد على فكرة التوازن الجزئي الساكن، مهتمين بالمشاكل في المجال القصير؛ حيث يرون أن كل مشروع صغير هو جزءٌ من كلٍّ ينمو في شكل تدريجي متسق متداخل، وبتأثير متبادل مع غيره من المشاريع.
- أن النُّمو الاقتصادي يتطلب التركيز على التخصص وتقسيم العمل وحرية التجارة.

نقد النظرية: أهم الانتقادات الموجهة إليها

[1] معط الله أمال مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص :الاقتصاد لكمي آثار السياسة المالية على النمو الاقتصادي دراسة قياسية لحالة الجزائر 1979-2012

- التركيز على النواحي الاقتصادية في تحقيق النُّمو والتنمية متجاهلة النواحي الأخرى التي لا تقل أهمية؛ كالنواحي الاجتماعية، والثقافية، والسياسية.
- القول بأن التنمية تتم تدريجيًّا بخلاف ما هو متفق عليه في الكتابات الاقتصادية حول أهمية وجود دفعة قوية لحدوث عملية التنمية.
- الاهتمام بالمشكلات الاقتصادية في المدى القصير بدون الإشارة إلى ما قد يحدث على المدى الطويل.
- افتراض حرية التجارة الخارجية أمرٌ لم يسهل تطبيقه بعد ذلك مع وجود التدخل الحكومي والحواجز التجارية، خاصة بعد الثلاثينيات من القرن العشرين.

المطلب الثالث:النظرية الحديثة للنمو الاقتصادي:

ركزت هذه النظرية على النُّمو الاقتصادي في الأجل الطويل، نتيجة استمرار الفجوة التنموية بين البلدان الصناعية المتقدمة والبلدان النامية، منها: نموذج بول رومر وروبرت لوكاس سنة 1986، التي تمحورت حول تطوير الإطار التاريخي لتحقيق تحول نوعي ذاتي في مجال المعرفة والتقدم التقني، أما الأساتذة غريك مانكي، ديفيد رومر وديفيد ويل (1992) فقد استندت أبحاثهم على الصياغة الجديدة لدالة الإنتاج بالترابط مع السلاسل الزمنية وإحصاءات النُّمو في البلدان النامية، التي ترتكز على أهمية التقدم التقني في النُّمو الاقتصادي من خلال الاكتشافات والاختراعات والابتكارات، وفي نفس الوقت فإن مثل هذه الدالة لا تفسح المجال لرأس المال البشري لتوسيع مساهمته في العملية الإنتاجية؛ لكون مجموع معاملات المرونة للعناصر الثلاثة مساويًا للواحد الصحيح، وبالتالي تنفرد هذه النظريات السابقة بأنها قسمت رأس المال إلى جزأين، هما: رأس المال المادي، ورأس المال البشري، في ظل هذه النظرية ينسجم مع مفهوم معدلات النُّمو اللازمة لصالح الفقراء؛ حيث يتم مناقشة المضامين الأساسية لتطوير حياة السكان، خاصة الفقراء الذين يعيشون تحت خط الفقر، وذلك لا

يتحقق إلا من خلال تطوير المستويات التعليمية والصحية والخدمات الأساسية، وكل ما يتعلق بزيادة مساهمة العنصر البشري في العملية الإنتاجية

-النظرية الكينزية

شكلت النظرية الكننرية قاعدة هامة من حيث المفاهيم و أدوات التحليل التي استغلت من طرف العديد من الاقتصاديين في تحليلهم لعملية النمو الاقتصادي، حيث يعتبر التحليل على المستوى الكلي من أهم ما جاء به التحليل الكينزي .

يرى كينز أن من أهم عوامل النمو الاقتصادي الطلب، والذي هو ذلك الجزء من الدخل الوطني الذي ينفق على الاستهلاك والتراكم، وحدد من خلال تحليله هذه العلاقة بين زيادة الاستثمارات ونمو الدخل الوطني، وأطلق على هذه العلاقة بالمضاعف والذي يقيس اثر الاستثمار في الدخل الوطني، و حدد هذه العلاقة بالصيغة التالية:[1]

$$M = \frac{1}{1 - MPC} = \frac{1}{MPS} \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(1)$$

Mالمضاعف.

MPCالميل الحدي للاستهلاك.

MPSالميل الحدي للادخار.

ومن خلال هذه المعدلة (1)نجد أن:

$$MPS = 1 - MPC \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(2)$$

$$M = \frac{1}{MPS} \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(3)$$

من خلال المعادلة (2)و(3) نجد ان:

$$MPC = 1 - \frac{1}{M}$$

[1] نادية معلالة , مليكة درويش مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية تخصص تمويل التنمية تحت عنوان اثر البرامج التنموية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2001-2014 ص 40

وتتلخص أفكار كينز فيما يلي:

كان اهتمام كينز بالاقتصاد الكلي عكس(الكلاسيكيين) الذين اهتموا بالاقتصاد الجزئي يرى كينز أن مستوى الطلب يمكن أن يحدث عند أي مستوى من استخدام العمل والدخل وليس بالضرورة عند مستوى الاستخدام الكامل، منتقدا بذلك النظرية الكلاسيكية.

-يرى كينز أن المشكلة التي مر بها النظام الرأسمالي، ليس بسبب العرض من السلع و الخدمات، بل تكمن في طلب الفعال و الذي عرفه على أنه "الجزء من الدخل الوطني أو الفردي ينفق على الاستهلاك و التراكم

". حسب كينز الادخار و من ثم دالة الاستهلاك على الدخل على عكس سابقيه، الذين اعتبروا أن الادخار دالة في معدل الفائدة أولا و في مستوى الدخل ثانيا، أما المستوى التوازني للدخل حسبه فإنه يتحدد وفق الطلب على الاستثمار، الذي يتوقف بدوره على معدل الفائدة السائدة في السوق من خلال "مضاعف الاستثمار وفق المعادلة التالية :[1]

$$\Delta Y = \Delta I \times K$$

ΔYالتغير في الدخل

K المضاعف

ΔI الزيادة في الاستثمار

فالزيادة في الإنفاق على الاستثمار يؤدي إلى زيادة مقدار الدخل الوطني بمقدار المضاعف

- .لقد نادي كينز بضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي لزيادة الطلب الكلي الفعال، من خلال سياسات اقتصادية نشطة تعيد الاقتصاد إلى التوازن

لم يقدر كينز نموذج خاص بالنمو الاقتصادي، بل قدم تحليل ساكن في الأجل القصير حيث يعتبر أن العنصر المحرك للنشاط الاقتصادي هو الاستثمار، و لذلك قدم نظرية حول

[1]نادية معلالة , مليكة درويش مرجع سبق ذكره

الاستثمار معتبرا أن مستواه يتحدد من خلال معدل الفائدة و معدل العائد الاستثماري، و لم يتعرض لحقيقة أن الاستثمار قد ينشأ عن زيادة الطاقة الإنتاجية، حيث يعتبر أن الادخار دالة في الدخل فقط دون سواه، و أن المستوى التوازني للدخل القومي يحدث عندما يتعادل الادخار مع الاستثمار.

– نماذج النمو الاقتصادي:

1- نموذج الساكن ل سولو:[1]

يستند النموذج الساكن ل سولو على عدد من الافتراضات:

- متغير الزمن مستمر.
- ما ينتجه الاقتصاد هو سلعة واحدة، وتقنية ثابتة.
- الاقتصاد مغلق ومن غير حكومة.
- عوامل الإنتاج موظفة بالكامل.
- قوة العمل تنمو بمعدل ثابت
- القيم الابتدائية لقوة العمل ورأس المال معروفة

تأخذ دالة الإنتاج (الكلي) الشكل التالي:

$$Y(t) = F[K(t).L(t)] = AL^{\alpha} K^{\beta} \ , \ \alpha + \beta = 1$$

$Y(t)$: الدخل (قيمة الإنتاج)

$F[K(t).L(t)]$:دالة الانتاج (المجردة)

$AL^{\alpha} K^{\beta}$:وصف دالة الإنتاج

$\alpha + \beta = 1$: العائد على الحجم

[1] حداشي حكيم مذكرة مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص: اقتصاد دولي بعنوان اثر النفقات العمومية على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر 1990 – 2010 ص78

حصة العامل من الإنتاج

نحصل عليها كما يلي:

$$\frac{Y}{\mathrm{L}} = \frac{F(L,K)}{L} = \frac{AL^{\alpha}K^{\beta}}{L} = \mathrm{A}\frac{K^{\beta}}{LL^{-\alpha}} = \mathrm{A}\frac{K^{\beta}}{L^{1-\alpha}}$$

فان العلاقة تصبح وبما ان $\beta + \alpha = 1$

$$\frac{Y}{\mathrm{L}} = \mathrm{A}\frac{K^{\beta}}{L^{\beta}}$$

للاختصار

$\mathrm{q} = \frac{Y}{\mathrm{L}}$ نفرض ان

$k = \frac{K^{\beta}}{L^{\beta}}$ و

$$\mathrm{q} = \mathrm{A}\frac{K^{\beta}}{L^{\beta}} = \mathrm{A}k^{\beta}$$

معدل الادخار ومعدل الاهتلاك

بفرض أن الآلة الاقتصادية(الاقتصاد) تتعرض إلى اهتلاك في رأس مالها (s).وانها تدخر من الانتاج بمعدل مقداره (γ) بمعدل مقداره

(γk) ما يعني بان مقدار الاهتلاك هو

(sq) وان مقدار الادخار هو

تصل الآلة الاقتصادية إلى أعظم إنتاج ممكن،إذا آخذنا بعين الاعتبار

إنها تتعرض إلى اهتلاك معدله γ وادخار معدله s وهاته الحالة التي أطلق عليها سولو بالحالة الثابتة حيث:

النقطة التي يتساوى عندها مقدار الاهتلاك مع مقدار الادخار

$$sq = \gamma k$$

ويمكن أن نبينها بيانيا بالشكل التالي:

الشكل رقم(2-01) نموذج الساكن ل سولو

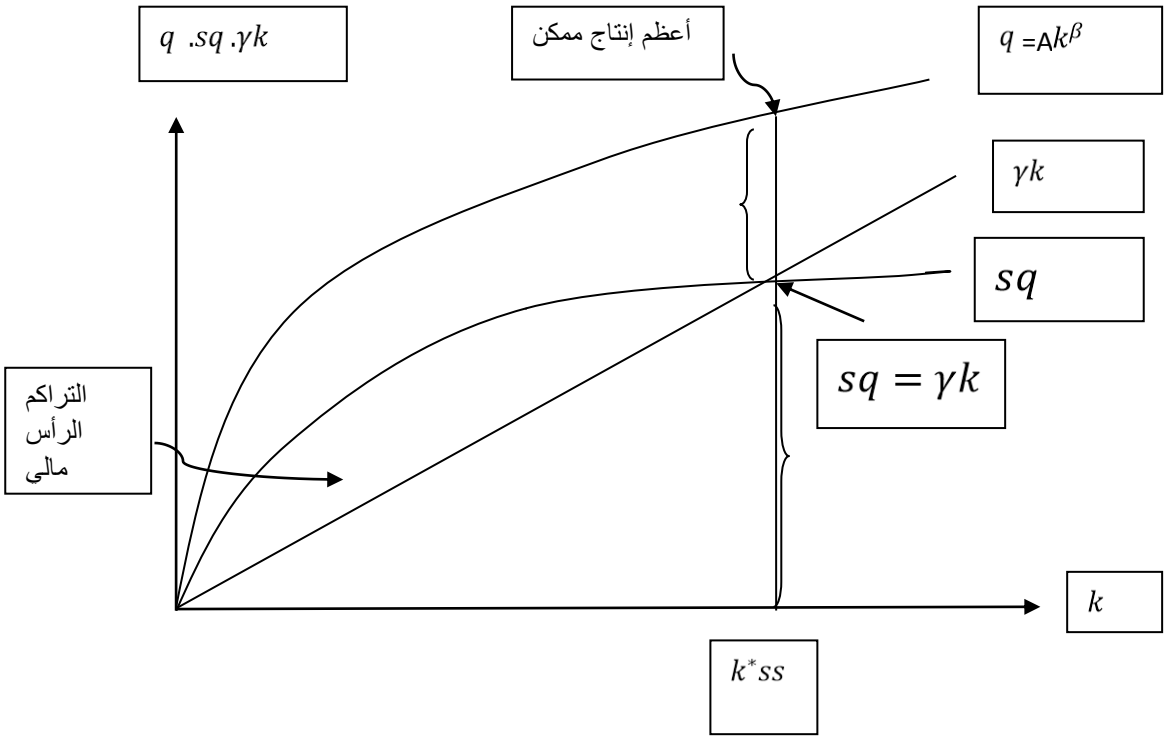

المصدر: ضيف احمد أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص :نقود ومالية بعنوان: أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر 1989-2012 ص32

وما دونها إلى نقطة 0 k^*ssالتراكم الرأس مالي يحدث عند النقطة

q =A($\frac{K^{\beta}}{L^{\beta}}$)= A$k^{\beta}$نكتب دالة الإنتاج لكل عامل على الشكل

قانون حركة رأس المال [1]

يكونk^*ssقانون الحركة عند الحالة الثابتة

$$\Delta k = sq - \gamma k = 0$$

[1]حداشي حكيم مذكرة مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص :اقتصاد دولي بعنوان اثر النفقات العمومية على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر 1990 – 2010 ص80

بما يعني

$$\Delta k = sAk^{\beta} - \gamma k = 0$$

ومنه

$$sAk^{\beta} = \gamma k$$

$$\frac{k}{k^{\beta}} = \frac{sA}{\gamma} \rightarrow k^{1-\beta} = \frac{sA}{\gamma}$$

$$(k^{1-\beta})^{\frac{1}{1-\beta}} = \left(\frac{sA}{\gamma}\right)^{\frac{1}{1-\beta}} \rightarrow k^{*}ss = \left(\frac{sA}{\gamma}\right)^{\frac{1}{1-\beta}}$$ رأس المال عند الحالة

الثابتة

القاعدة الذهبية عند سولو[1] :

تعرف القاعدة الذهبية بأنها مخزون رأس المال الذي يجعل استهلاك الفرد أعظم ما يمكن وتشتق كما ياتي:

$$c = q - sq = Ak^{\beta} - \gamma k$$

ونسويها بالصفر k *نسبة الى راس المال* c نشتق الاستهلاك

$$\frac{dc}{dk} = \beta Ak^{\beta-1} - \gamma = 0 \rightarrow \frac{\beta A}{k^{\beta-1}} = \frac{\beta A}{\gamma} \rightarrow k^{\beta-1} = \gamma$$ نحصل

وهي القاعدة الذهبية عند سولو $k_{gr}^{**} = \left(\frac{\beta A}{\gamma}\right)^{\frac{1}{1-\beta}} = (k_{gr}^{\beta-1})^{\frac{1}{1-\beta}}$

2 نموذج كالدور:

حيث تمثل $Y = W + \pi$ لدينا دالة الدخل الكلي

[1] ا.أ د عبد الرزاق بني هاني–قسم الاقتصاد – جامعة اليرموك الأردن نموذج سولو الساكن والقاعدة الذهبية للتراكم الرأسمالي

Y:الدخل الكلي

W:الأجور

π:الأرباح

بفرض إن الميل الحدي للاستهلاك للعمال مرتفع (ينفق معظم الأجر على السلع الاستهلاكية لا يوجد ادخار)

وهذا ما يتضمن الميل الحدي للادخار للأجور منخفض جدا أو = 0

وانه مرتفع جدا أو = 1 لدى الأرباح

يتكون على النحو التالي Sالادخار

$$S = \alpha w + \beta \pi$$

الافتراضات الأساسية لنموذج كالدو

(k)رأس المال(L)*هناك عنصران من عناصر الإنتاج العمالة*

(w)يحصل عنصر العمل على حصته من الإنتاج على شكل أجور

يحصل عنصر رأس المال على حصته من الإنتاج على شكل فائض في πالربح

بفرض أن :

. الميل الحدي للاستهلاك لدى العمالة > الميل الحدي للاستهلاك لدى الراسمالي

–توظيف كامل للموارد

$\frac{I}{Y}$نسبة الاستثمار إلى الدخل

عرض غير محدود من العمل نسبة رأس المال إلى الدخل $\frac{\pi}{Y}$ تتزايد باستمرار

يذهب في قناة واحدة هي الاستثمار *(i)* يفترض نموذج كالدو بان الادخار *(s)*

$$I = S$$

$$I = \alpha w + \beta\pi = \alpha(Y - \pi) + \beta\pi$$

$$I = \alpha Y - \alpha\pi + \beta\pi = \alpha Y + (\beta - \alpha)\pi$$

نحصل على Y بقسمة طرفي المعادلة على

$$\frac{I}{Y} = \frac{\alpha Y}{Y} + \frac{(\beta - \alpha)\pi}{Y} = \alpha + \frac{(\beta - \alpha)\pi}{Y}$$

ما يعني ان $\beta \cong 1, \alpha \cong 0$ لو افترضنا حسب كالدور بان

نسبة الاستثمار اى الدخل $\left\{\frac{I}{Y} = \frac{\pi}{Y}\right\}$ نسبة الأرباح إلى الدخل

هذا يعني أن الاستثمار و النمو الاقتصادي يعتمد على معدل الربح الذي يجنيه رأس المال و إعادة ضخه في الإنتاج.

3 نموذج (Rebelo) "AK" 1991: المبدأ الأساسي لنموذج النمو الداخلي هو غياب المردودية المتناقصة لرأس المال،الذي يتميز بخاصية التراكم التلقائي من طرف الأعوان الاقتصاديين، وبالتالي فمن اجل الحصول على نمو مستقر ذاتي ألا يجب كبح الرغبة في الحصول على التراكم بالوقوع تحت مبدأ المردودية المتناقصة[1].

إن الشكل المبسط لنموذج AK المعطى من طرف Rebelo يكون كما يلي:

$Y = AK$ .... (1)

باعتبار أن حجم السكان ثابت،وأن تراكم رأس المال يكتب على الشكل التالي:

[1]ضيف احمد أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص :نقود ومالية بعنوان: أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر 2012-1989 ص 61

$$\dot{K} = sY - \delta K \quad (2)$$

بحيث أن: Y،الإنتاج، K رأس المال، s نسبةالادخار، A ثابت موجب يعكس المستوى التكنولوجي، هذه الخصوصية تسمح إذن بالحصول على إنتاجية حدية لرأس المال غير منعدمة على المدى الطويل، فهي ثابتة وتساوي إلى A.

يمكن إعطاء شكل توضيحي لنموذج AK كما يلي:

الشكل رقم(2-02):لنموذج AK

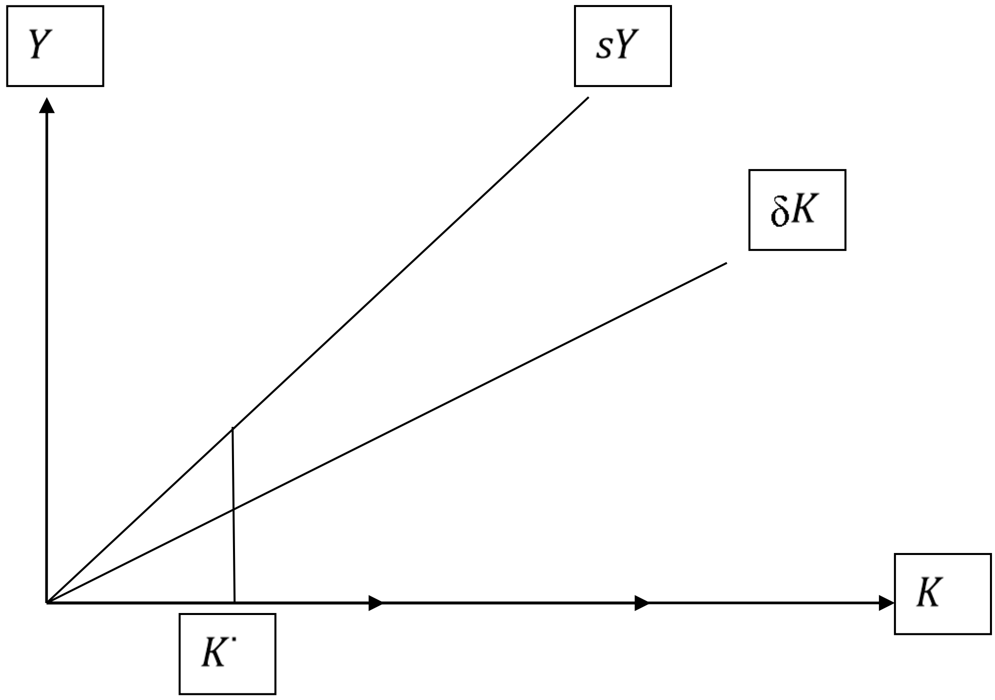

المصدر :إبراهيم بالقلة، آليات تنويع وتنمية الصادرات خارج المحروقات وأثرها على النمو الاقتصادي "دراسة حالة الجزائر"،مذكرة ماجستير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2009،ص75 :

إن خط δK يبين مبلغ الاستثمار اللازم لتعويض رأس المال المهتلك، أما المنحنى sY فيعطينا الاستثمار بدلالة مخزون رأس المال، وبما أن Y في هذاالنموذج خطي في K فهذا المنحنى يكون عبارة عن خط مستقيم وهي أحد خصائص نموذج "AK"

يمكن استخراج معادلة النمو الاقتصادي كما يلي:

باعتبار أن A متغيرة ثابتة، فإنه يمكن التعبير عن معدل نمو الدخل بما يلي :

$$Y^{\cdot} = AK^{\cdot} \Rightarrow Y^{\cdot} = A(SY - \delta K) \Rightarrow \frac{Y^{\cdot}}{Y} = As - \frac{\delta AK}{Y} \Rightarrow \frac{Y^{\cdot}}{Y} = As - \delta \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(3)$$

-أما معدل نمور أس المال، فيمكن التعبير عنها انطلاقا من قسمة المعادلة (2) على K وذلك كما يلي:

$$\frac{K^{\cdot}}{K} = \frac{sAK}{K} - \frac{\delta K}{K} \Rightarrow \frac{K^{\cdot}}{K} = sA - \delta \cdots\cdots\cdots\cdots\cdots\cdots\cdots\cdots\cdots\cdots(4)$$

من خلال المعادلتين (3) و (4)نستنتج أن:

$$\frac{Y^{\cdot}}{Y} = \frac{K^{\cdot}}{K} = As - \delta = g^{1}$$

من خلال هذه المعادلة يتبين لنا أن معدل نمو رأس المال يساوي معدل نمو الإنتاج وأن معدل النمو دالة.

متزايدة في معدل الادخار.

وهكذا فإسهام نموذجAK هو محتوى لداخلية نسبية النمو الاقتصادي في المدى الطويل، وعلى علاقته وهكذا مع نسبة الادخار، فهذا النموذج يبين أن رأس المال يتراكم بمردودية ثابتة، أي أن الإنتاجية الحدية لرأس المال ثابتة، فالنمو مستواه محدد من طرف معدل الادخار، ومنه انطلاقا من (نسبة الادخار) الدولة يمكنها التدخل عن طريق المساعدة بوسائل موافقة للسياسة الاقتصادية.

فالنمو مستواه محدد من طرف معدل الادخار،

مع أن نموذج AK سجل موقفا واضحا إزاء نموذج Solow، وخاصة للحصول على النمو في المدى الطويل،فهو يمثل بعض المحدودية التي نلخصها فيما يلي:

نتيجة المردودية الثابتة إزاء رأس المال المتواصل إليها تتلقى مشكل حقيقي متعلق بقواعد الاقتصاد الجزئي لدالة الاقتصاد الكلي، فعلى مستوى الاقتصاد الجزئي فإن دالة الإنتاج للمؤسسة هي ذات مردودية متغيرة، ارتفاع نمو ثم انخفض (تدني)، أما المردودية الثابتة فتفرض حالة الاستقرار.

إن المدافعين عن هذا النموذج تقدموا بالحجة

على أن هذا الأخير (نموذج AK) هو كذلك محدد للتوازن، ومنه أي نظير لهذه الحجة لا يأخذ أي مسار إذا أدخلت هذه الدالة كل عوامل الإنتاج. في هذه الحالة يظهر مشكل والذي يمثل العوامل الأخرى الغير مجمعة مثل العمل، الأرض، المواد الأولية، التي لا نستطيع أن ندمجها في

[1]إبراهيم بالقلة، آليات تنويع وتنمية الصادرات خارج المحروقات وأثرها على النمو الاقتصادي " دراسة حالة الجزائر"، مذكرة ماجستير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2009،ص :78

مفهوم العمل الموسع، والتي بدورها تلغي فرضية المردودية الثابتة المقترحة من هذا الأخير، فلابد أن نكون واضحين أن

إضافة هذه العوامل تغير من شكل دالة الإنتاج إلى دالة مردودية متزايدة، في هذه الدالة ارتفاع العوامل ينشط ارتفاع غير متناسب للإنتاج هذا ما يتعاكس مع قواعد الاقتصاد الجزئي للنموذج.[1]

المبحث الثالث: واقع النمو الاقتصادي في الجزائر

المطلب الأول: النمو الاقتصادي واهم مكوناته في الجزائر

يعتبر النمو الاقتصادي إحدى التحديات الكبرى لتطور الدول النامية والتخلص من التخلف لتحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي المنشود، وفي سبيل ذلك رسمت البيانات والخطط والبرامج على اختلاف فلسفتها وتوجهها لجميع الموارد لتحقيق ذلك.

-ففي الجزائر و لتدارك ذلك التأخر الحادث في النمو الموروث على الأزمة الاقتصادية و المالية و السياسية و كذا الأمنية التي مرت بها البلاد.

وقد اعتمدت الجزائر سياسة الإنعاش الاقتصادي وكذلك عبر برامج تنموية انطلقت مع برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، مرور بالبرنامج التكميلي لدعم النمو، وأخر ا البرنامج الخماسي،وسنتطرق إلى واقع النمو الاقتصادي والبرامج التنموية، نعين فيه أثر البرامج التنموية على النمو الاقتصادي.

1 أساسيات حول النمو الاقتصادي في الجزائر

لقد عرفت الجزائر تطورات هامة وعديدة طرأت على اقتصادها من مرحلة الاقتصاد المخطط إلى الانتقال نحو اقتصاد السوق، حيث أن عملية الانتقال هذه ميزتها جملة من الإصلاحات وهي:

[1] ضيف احمد مصدر سبق ذكره ص 64

1 مرحلة التصنيع والنمو الاقتصادي من1962 – 1988[1]

– مرحلة الانتظار :1962 –1966 عرفت الجزائر نمو متدني لأنها كانت حديثة الاستقلال كما اتسمت بضعف مقومتها المالية، وكذا تدمير البنية التحتية الضرورية لانطلاق النمو الاقتصادي، وسرعان ما ارتفعت نسبة تأميم الأراضي المعمرين سنة 1963 حيث تميزت هذه الفترة باستقلال الجزائر وفراغ في النظرية الاقتصادية والنموذج المراد إتباعه.

–مرحلة التصنع من 1967–1988 :في هذه المرحلة في هذه شهدت تذبذبات حادة في معدل النمو الاقتصادي الحقيقي يمكن تفسيرها بالتقلبات الحادة في أسعار النفط و الأزمات المالية العالمية العديدة التي بدورها تؤثر على الطلب العالمي للطاقة ، حيث نلاحظ ارتفاعات لمعدل النمو الحقيقي في عام 1974 الذي قدر ب(49,47 %) يمكن تفسيره بتداعيات الحرب العربية الإسرائيلية و ما صاحبها من ارتفاعات حادة في أسعار النفط ، وفي عام 1980 انخفض إلى7,90% ولكن هذه الأسعار انهارت خلال أزمة 1986المالية مما انعكس على معدل النمو بانحدار شديد إلى مستويات متدنية.

2– مرحلة الإصلاحات و التعديلات الهيكلية 1989–2000:

– مرحلة الإصلاحات المحتشمة: نتيجة لانتعاش أسعار النفط خلال حرب الخليج الثانية حيث وصل معدل النمو عام 1989 إلى 4.4%

–مرحلة التردد و التراجع في الإصلاح من 1992 – 1993 خلال هذه الفترة طبع مسار الاصطلاح بطابع التردد و الارتخاء بخصوص السياسة الاقتصادية ، في وقت الذي عادت الاختلالات الاقتصادية في الظهور من جديد و لذلك تباطأت خطى الإصلاح الاقتصادي نتيجة انخفاض قيمة العملة و زيادة الاختلالات ، إذ زاد الاستهلاك الحكومي الذي وصل إلى 2% من الإجمالي الناتج المحلي و هبط الاستثمار بأكثر من 10 % من

[1]كرباني بغداد ، " نظرة عامة على التحولات الاقتصادية في الجزائر" مجلة العلوم الإنسانية ، جامعة محمد خضير بسكرة ، العدد الثامن ، جانفي 2005

الناتج المحلي أما بالنسبة للاختلال المالي فقد عرفت الميزانية العامة عجز بسبب عدم تعديل سعر الصرف الذي قلص الإيرادات من الصادرات البترولية و كذا انتشار الدعم الحكومي للسلع الاستهلاكية التي شكلت 5 % من الناتج سنة 1992 – 1993 ، زيادة على تراجع السلطات قليلا عن سياسة الشد المالي مما أثر على التطورات النقدية و نتيجة لتفاقم الأزمة الاقتصادية و الاجتماعي ة و الأمنية و انهيار أسعار النفط انعكس هذا سلبا على النمو الاقتصادي حيث بلغ سنة1993 (1.2%) .[1]

–مرحلة الإصلاحات الاقتصادية المتسارعة1994. 2000تمكنت الجزائر من العودة إلى النمو الاقتصادي الايجابي بعد سلسلة المعدلات السلبية من1987إلى 1994 ، باستثناء سنة 1989 بنمو قدره 4.4 % و نمو بمعدل 5.1%سنة 1998 وان كان النمو غير كافي ولا يسمح بالقضاء على المخلفات السلبية لعملية الإصلاح من حيث ارتفاع البطالة وانتشار الفقر وبعدها عاود انخفاض مجددا سنتي 1999 و 2000 إلى مستوى 3.2% و 2.2 % على التوالي

1–**مرحلة الإنعاش الاقتصادي 2001–2018**: تم استغلال هذه الفترة في بعث النشاط الاقتصادي من خلال سياسة مالية تنموية، عبر عنها ارتفاع حجم الإنفاق العام ضمن ما يسمى بمخطط دعم الإنعاش الاقتصادي بحيث ارتفعت نسبة الإنفاق العمومي من الناتج المحلي الخام 28.31 % سنة 2003 وكان معدل النمو الاقتصادي هو 6.8 % وبالنسبة لمرحلة 2009–2005 فان معدلات النم وتراجعات وكذا في مرحلة من 2010 – 2018 حيث وصل إلى 1.4%

خصائص النمو الاقتصادي في الجزائر:

يتميز النمو الاقتصادي في الجزائر بالخصائص التالية

[1]كرباني بغداد ، " نظرة عامة على التحولات الاقتصادية في الجزائر" مجلة العلوم الإنسانية ، جامعة محمد خضير بسكرة ، العدد الثامن ، جانفي 2005

- مستوى نمو غير كاف
- ضعف نمو الإنتاجية

مكونات النمو الاقتصادي في الجزائر:

-قطاع المحروقات: وهو المصدر الأساسي للنمو الاقتصادي في الجزائر حيث يرتفع وينخفض مستوى النمو الاقتصادي حسب ارتفاع وانخفاض أسعار المحروقات.

-القطاع ألفلاحي: شهد تطور كبير في منتوج الحبوب يليه الخضر الطازجة بكمية وصلت إلى مستوى لا باس به ، بينما البقول الجافة كانت ضعيفة نوعا ما إلا انه تذبذب في التسويق وعدم التوازن في الإنتاج.

-الصيد البحري والموارد المالية: إن الواجهة البحرية الهامة التي تملكها الجزائر تجعل من قطاع الصيد البحري من أهم القطاعات المنتجة وموردا هاما للثروة إلا أنه لم يحظى بالاهتمام الكافي

-إن إدراج هذا القطاع ضمن برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي يرمي إلى:

تخصيص موارد للصندوق الوطني المساعد في الصيد التقليدي والصيد البحري ويعتبر الوسيلة المفضلة لتشغيل وتنفيذ البرنامج؛أنشاء مؤسسة للقرض من أجل الصيد وتربية المائيات، بفتح فرع التعاون ألفلاحي لدى الصندوق الذي يتمتع بشبكة صناديق الواقعة على مستوى مراكز وتربية المائيات؛ إدخال الإجراءات الجبائية و الجمركية رامية إلى دعم نشاط المتعاملين؛ معالجة ديوان المهنيين المتعاقدين من طرف المستفيدين:التنمية المحلية والبشرية التنمية المحلية التشغيل والحماية الاجتماعية.

المطلب الثاني: تطور إجمالي الناتج المحلي سنويا في الجزائر:

جدول رقم(**01.2**) تطور إجمالي الناتج المحلي سنويا في الجزائر

السنوات	إجمالي الناتج المحلي سنويا %	السنوات	إجمالي الناتج المحلي سنويا%
1990	0,8	**2005**	5,9
1991	-1,2	**2006**	1,7
1992	1,8	**2007**	3,4
1993	-2,1	**2008**	2,4
1994	-0,9	**2009**	1,6
1995	3,8	**2010**	3,6
1996	4,1	**2011**	2,9
1997	1,1	**2012**	3,4
1998	5,1	**2013**	2,8
1999	3,2	**2014**	3,8
2000	3,8	**2015**	3,7
2001	3	**2016**	3,2
2002	5,6	**2017**	1,3
2003	7,2	**2018**	1,4
2004	4,3	**2019**	0,8

المصدر : https://www.bank-of-algeria.dz/

الشكل رقم(2-03) تطور معدلات النمو إجمالي الناتج المحلي في الجزائر خلال الفترة1990-2018.

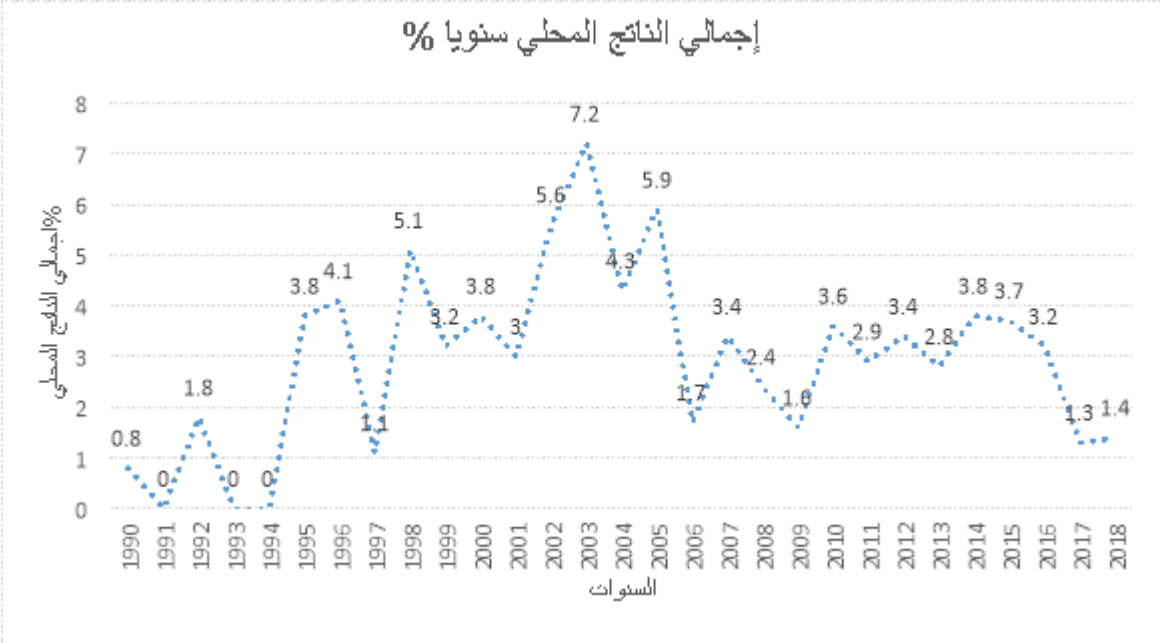

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على بيانات البنك الجزائر.

يبين الجدول والمنحنى الواردين أعلاه تطور معدلات نمو إجمالي الناتج المحلي سنويا(%) في الجزائر خلال الفترة (1990-2018) حيث نلاحظ أنه حقق خلال الفترة(1990-1994) متوسط معدل نمو تراجع وهذا راجع إلى الفترة العصيبة التي مرت بها الجزائر من الجانب الاقتصادي (انخفاض سعر المحروقات) والوضعية الأمنية للبلاد أما خلال الفترة 1995 . 2000 فقد تحسن معدل النمو قليلا وحقق نمو يقدر ب 3,5 بالمائة وهو معدل أحسن من المعدل المحقق في الفترة السابقة وهذا راجع لبداية التحسن في أسعار البترول بداية من 1995 وزيادة حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة إلى الجزائر خاصة العربية منها، أما الفترة (2001-2005) فقد تمكن النمو الجزائري من تحقيق معدلات مرتفعة بمتوسط نمو قدره 5,2%، وهذا راجع إلى انتعاش أداء المؤسسات القطاع العام والخاص، أما الفترة (2006-2010) لم يتمكن الاقتصاد الجزائري خلال هذه الفترة من تحقيق معدلات نمو كتلك التي حققها خلال الفترة السابقة

فقد تراجع خلال كل السنوات تقريبا ليحقق خلال هذه الفترة، متوسط نمو قدره 2,61% وهو أقل من المعدل المسجل خلال الفترة

2000-2018 وهذا بسبب التراجع النسبي في أسعار البترول بالإضافة إلى تداعيات لازمة المالية العالمية 2008

والتي إن لم تؤثر بصورة مباشرة وكبيرة على الاقتصاد الجزائري لنقص ارتباطه بالمنظومة الاقتصادية العالمية باستثناء أسعار البترول إلا أنها أثرت بصورة غير مباشرة بسبب تباطؤ وتيرة نمو الاقتصاد العالمي الذي أدى إلى تراجع الطلب العالمي على البترول. وخلال الفترة اللاحقة لألزمه فقد قدر معدل نمو ب3,35% ورغم التحسن الطفيف في معدل النمو إلا أنه يعتبر منخفض بالنظر إلى الإمكانيات المسخرة خلال هذه الفترة ويمكن إيعاز ذلك إلى انخفاض أسعار البترول بداية من النصف الثاني من سنة 2014 وتطبيق الجزائر لسياسة التقشف.

وخلال الفترة 2016 -2018 زاد انخفاض معدل النمو نظرا لانخفاض أسعار المحروقات والمنظومة السياسية المتهالكة والتي لم تكن تخدم الاقتصاد الوطني رغم الإمكانيات الطبيعية والبشرية المتوفرة.

خلاصة الفصل:

عند الاعتماد على مصادر قليلة يجعل من الاقتصاد هش ومعرضة لمشاكل وعراقيل عدة، ولتفادي هذه الأخطار وجب على الدول النفطية ولاسيما النامية منها التي تدور في حلقة مفرغة ألا وهي حلقة النفط التقليل من الاعتماد المفرط على النفط،حيث تطرقت الدراسة إلى الجوانب النظرية لكل من التنويع الاقتصادي والنمو الاقتصادي في محاولة إيجاد العلاقة بينهم، خاصة بعدما شهدت الأسواق الانخفاض الحاد لأسعار البترول، مما جعل حتمية التوجه إلى سياسات التنويع لمواجهة الأزمات، و إلقاء نظرة على العوامل التي ساعدت الدول غير النفطية على النجاح في عملية تنويع مصادر دخلها و الاستفادة منها و محاولة تطبيقها في الجزائر،و بالتالي لن تستطيع الجزائر النجاح في عملية التنويع إلا بانتهاج سياسات فاعلة بالاعتماد على تجارب البلدان الناجحة.

الفصل الثالث:

دراسة قياسية لفساد الإداري والمالي وأثره على النمو الاقتصادي الجزائر

تمهيد:

بعد التحليل النظري للموضوع، سنحاول في هذا الفصل القيام بالتحليل القياسي لهذه الظاهرة وذلك بإتباع خطوات التحليل الاقتصاد القياسي، ويتضمن هذا الفصل التطبيقي محاولة تهدف إلى تحديد تأثير الفساد الإداري والمالي النمو الاقتصادي معتمدا بذلك على استخدام الطرق القياسية والاحصائية التي تعتبر وسيلة وأداة هامة في فهم الظاهرة الاقتصادية بالاعتماد على العلاقات السببية بين مختلف المتغيرات، وفي هذا السياق يتم دراسة استقراريه المتغيرات والعلاقة السببية التي تحدد أو تكشف عن تأثير الفساد الإداري والمالي النمو الاقتصادي، وصياغة النموذج وتقديره ثم الدراسة الاقتصادية والاحصائية .وأخيرا يتم تحليل نتائج تقدير النموذج القياسي خلال الفترة الممتدة من (1990 -2018).

المبحث الأول: النظريات المفسرة لعلاقة الفساد الإداري والمالي بالنمو الاقتصادي

المطلب الأول: نظرية الوكالة

لقد نشأت نظرية الوكالة /الوكيل كمحاولة لحل مشكلة تعارض المصالح وذلك من خلال نظرتها إلى الشركة على أنها سلسلة من التعاقدات الاختيارية بين الأطراف المختلفة في الشركة، من شأنها الحد من سلوك الإدارة بتفضيل مصالحها الشخصية على مصالح الأطراف الأخرى .ولقد أحلت نظرية الوكالة في الفكر الاقتصادي شكلها الرسمي في بداية التسعينيات من القرن الماضي.

تعتمد هذه النظرية على فكرة طرفين هما المالك او صاحب الحق الذي يمثل مؤسسة من مؤسسات الدولة، او مرفقا عموميا، او شركة، او مصلحة من مصالح الدولة (الضرائب، الجمارك ...) والوكيل هو المسؤول او الموظف الذي كلفه الموكل بعملية أداء مهام نيابة عنه في إطار قواعد محددة ومعينة (القوانين. تنظيمات).[1]

ويصبح الوكيل فاسدا بصورة شخصية إذا ما قام عن قصد بالعمل لخدمة مصالحه الخاصة على حساب مصالح المالك، ويصبح الوكيل فاسدا بصورة رسمية إذا ما قام عن عمد خلال خدمته لمصالح المالك بخرق أي قاعدة او قانون، وهو ما يعني انتهاك العلاقة التعاقدية التي تجمعهما، والتالي يصبح الفساد في هذه

[1]: أسماء محمد عزت محمد كمال. اشكالية الفساد والنمو الاقتصادي دراسة تطبيقية على الدول النامية. رسالة ماجستير. كلية الاقتصاد والعلوم السياسية. جامعة القاهرة. مصر 2011. ص22.

النظرية هو الاضرار بمصالح الموكل على حساب الوكيل، وفي الوقت نفسه مخالفة القواعد التعاقدية التي تربطهما.

الشكل رقم (01.3): نظرية الوكالة

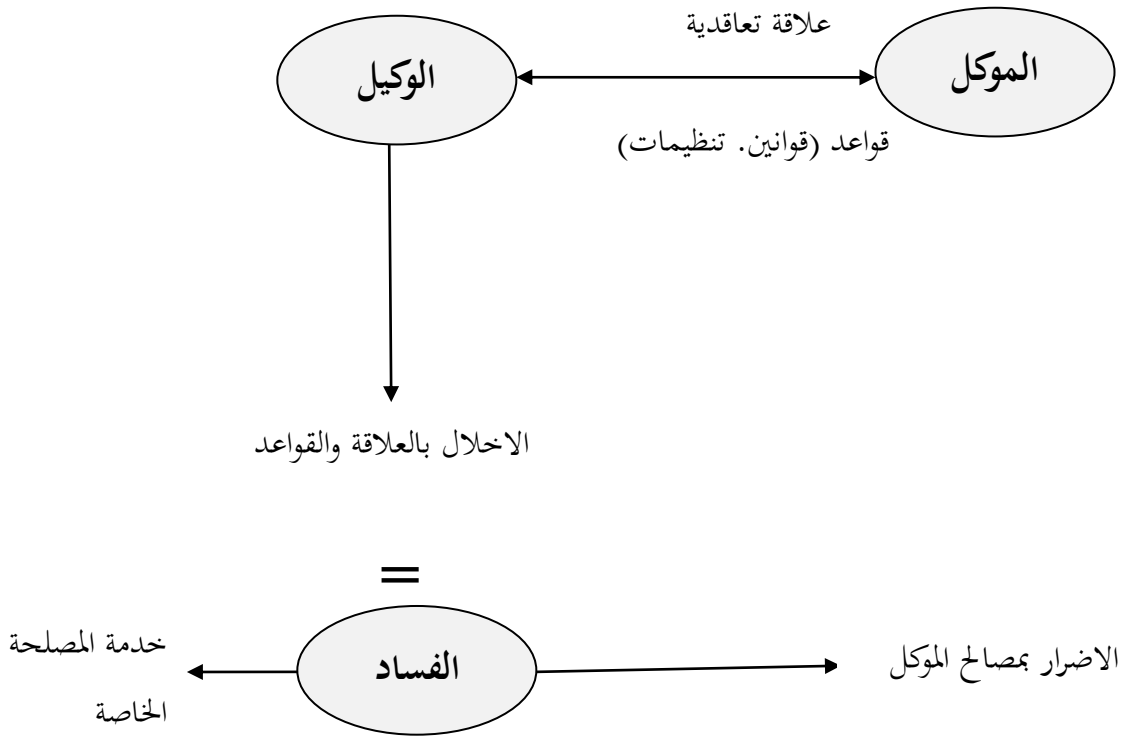

المصدر: نورالدين كناي. اثار الفساد الاقتصادي على الاقتصاد الوطني سبل الوقاية والعلاج. رسالة ماجستير العلوم الاقتصادية فرع تحليل اقتصادي جامعة الجزائر03. 2013 ص 23.

المطلب الثاني: نظرية البحث عن الريع

تعتبر هذه النظرية من اهم نظريات المرتبطة بتحليل ممارسات الفساد واثاره على الاقتصادية، ومفادها ان هناك ميلا لدي الأطراف الاقتصادية للبحث عن الأنشطة الريعية عوضا عن الأنشطة الإنتاجية، بحيث يحاول الافراد الحصول على امتيازات و ريوع سواء في إطار منظم او في إطار غير مشروع.

فالريع في يد الدولة يصبح مصدرا للتصادم والص ا رع بين العديد من الجماعات أو المتعاملين فالدولة الريعية يمكن أن تحدد على أنها الدولة تسيطر عليها السلوك القائم على الريع، لا ترتبط بالإنتاج، وتنتج سلوكيات ريعية غير ملائمة للتوجه الإنتاجي، فدولة الريع هي نقيض دولة الإنتاج وهي كذلك لا تهتم بالتنمية وتنويع الاقتصاد عكس وضعية الدولة المتطورة التي تقوم بتعبئة الموارد الضرورية التي تؤدي إلى تنويع الاقتصاد الوطني .من جهة أخرى فإن الرشوة، تبذير المسؤولين، استبداد الأنظمة، اعتبرت كخصائص للدولة الريعية وهي عناصر مفسرة للأداء السيء في مجال التنمية والنمو بالنسبة لبعض الدول كما أن في الثمانيات تم التركيز على السلوكيات الناتجة عن الاستحواذ على الريع كانتشار الفساد المالي والسياسي[1].

ويمثل الفساد كسائر أنشطة البحث عن الريع طريقة للهروب من اليات السوق والتأثير على السياسات لتحقيق مصالح شخصية، بحث يسعى الموظف العمومي مثلا الى وضع العراقيل امام طالب الخدمة، او السلعة لإجباره على تقديم رشوة او عمولة لقاء تسريع الإجراءات، او من اجل الموافقة للحصول على ترخيص او قرض او ما شابه ذلك، وهناك علاقة بين سلطة الموظف ومستوى الريع الذي يحصل عليه، فكلما قويت سلطته ارتفع ريعه، وكلما احتكرت الحكومة النشاط الاقتصادي كلما عمدت الأطراف التي ترغب في الاستفادة من هذه الريع من خلال التنافس غير الشريف و المتمثل في دفع العمولات و الرشاوي للحصول على معاملات تفضيلية .

المطلب الثالث: تكاليف المعاملات

كلما تعرضت أي معاملة لفساد كلما ارتفعت تكاليفها عن غيرها من معاملات الشفافة غير الملطخة بالفساد ولذلك فان الصفقات الفاسدة تتطلب تكاليف بمعاملات مرتفعة بسبب سرية هذه الصفقات، وعدم اليات القانونية لتنفيذ العقود وفض النازعات.[2]

ان مرتكبي الفساد يسعون في كل الأحوال الى تحقيق منافع مادية، او تجنب دفع نفقات تفرضها قواعد التعامل، فكلما كانت المنافع المحققة من وراء الفساد أكبر من تكلفة المترتبة عليها لجأت الأطراف الى التعاملات الفاسدة.

[1] مروي محمود عمر، الفساد بين الفكر الاقتصادي والتطبيق، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، كلية التجارة وادارة الأعمال، جامعة حلوان مصر. ص. 143-144.

[2] نورالدين كناي. اثار الفساد الاقتصادي على الاقتصاد الوطني سبل الوقاية والعلاج. رسالة ماجستير العلوم الاقتصادية فرع تحليل اقتصادي جامعة الجزائر03. 2013 ص 23

ومن أكثر مظاهر الفساد شيوعا في هذا المجال هو البحث عن تقليل فاتورة التكاليف الي الحد الأدنى، وتجنب اية نفقات باستثناء ما يقدم للعون المكلف بتسهيل المعاملة من عمولة او رشوة، ولا يهم بعد ذلك ما تتكبد خزينة الدولة من خسائر نتيجة عدم دفع الرسوم الجمركية او الضريبة المتطلبة.

إذا كان العون المكلف بتقديم الخدمة قد عمد الى احترام ما يفرضه من رسوم وضرائب وطبقها على الطرف المعني ولكنه في سبيل تسريع الإجراءات وتسهيلها، قد طالب برشوة او عمولة، نكون في هذه الحالة امام وضعية يسميها العض " الفساد بدون سرقة "، اما إذا كان الامر مرتبطا برشوة او عمولة مع اعفاء الطرف المعني من كل رسم او ضريبة، او تخفيف الى الحدود الدنيا نكون امام حالة الفساد مصحوبة بالسرقة، وعادة ما يلاحظ تفضيل الطرف المعني لحالة الفساد المصحوب بالسرقة.

المبحث الثاني: مفاهيم حول السلاسل الزمنية

المطلب الأول: مفهوم السلسلة الزمنية

1-تعريف سلسلة الزمنية:

السلسلة الزمنية هي مجموعة من القيم لمؤشر إحصائي معين مرتبة حسب تسلسل زمني، بحيث كل فترة زمنية يقابلها قيمة عددية للمؤشر تسمى مستوى السلسلة. وبمعنى .آخر هي مجموعة من المعطيات ممثلة عبر الزمن المرتب ترتيبا تصاعديا.

عند بناء السلسلة الزمنية، وقبل استخدامها في التحليل أو التنبؤ، لا بد من التأكد أن مستوياتها قابلة للمقارنة فيما بينها، وهو شرط أساسي لصحة أي تحليل وأي تقدير وأي توقع .يشترط أن تكون جميع مستويات السلسلة خاصة بمكان معين، سواء أ كان إقليما أو ولاية أو مؤسسة وأن تكون وحدة القياس لجميع مستويات السلسلة الزمنية موحدة. تجدر الإشارة إلى أن السلاسل الزمنية عادة ما لا تعطى جاهزة وقابلة للتحليل مباشرة، حيث يتطلب الأمر في أغلب الأحيان إجراء بعض التعديلات لجعل المستويات قابلة للمقارنة[1].

[1]شخي محمد. طرق الاقتصاد القياسي محاضرات وتطبيقات. دار الحامد.الجزائر.ط01 .2011 ص 195.

2-الهدف من دراسة السلسلة الزمنية: ان الهدف من دراسة السلسلة الزمنية لظاهرة معينة هو:

- الحرص على وصف دقيق للسلسلة الزمنية وانشاء نموذج رياضي للمشاهدات (إيجاد توزيع للمشاهدات).
- التعرف على تغيرات التي تطرأ على السلسلة الزمنية.
- التعرف على أسباب ونتائج هذه التغيرات.
- التعرف على العلاقة وطبيعتها بين الظاهرة ومختلفة السلاسل الزمنية الأخرى.
- التنبؤ بقيمة الظاهرة غير الموجودة في السلسلة الزمنية.

3-مركبات السلسلة الزمنية

يقصد بها العناصر المكونة للسلسلة الزمنية، وهذا بهدف معرفة سلوك السلسلة الزمنية وتحديد مقدار تغيراتها وإدراك طبيعتها واتجاهها حتى يصبح بالإمكان القيام بالتقديرات اللازمة والتنبؤات

-الاتجاه العام:

هو النمو الطبيعي للظاهرة، حيث يعبر عن تطور متغير ما عبر الزمن، سواء أ كان هذا التطور بميل موجب أو سالب، الا أن هذا التطور إلا يلاحظ في الفترات القصيرة، بينما تكون مشاهدات السلسلة الزمنية، يكون واضحا في الفترات الطويلة ويرمز له بالرمز $\mathbf{T_t}$ تابعة للزمن الذي يحدد خاصيتها أو سمتها الرئيسية، وهذه العلاقة الزمنية قد تأخذ أشكالا مختلفة.

-التغيرات الموسمية

هي التغيرات التي تحدث بانتظام في وحدات زمنية متعاقبة والتي تنجم من تأثير عوامل خارجية، أو هي تقلبات قصيرة المدى تتكرر على نفس الوتيرة كل سنة، ويرمز لها بـ $\mathbf{S_t}$.

-التغيرات الدورية

تنعكس هذه المركبة في السلاسل الزمنية طويلة المدى، والتي تبرز انتقال أثر الأحوال الاقتصادية مثلا، وهي تغيرات تشبه التغيرات الموسمية إلا أنها تتم في فترات أطول نسبيا من الفترات الموسمية، وبالمقارنة بالتغيرات الموسمية فإن طول الفترة الزمنية غير معلوم وإنما يتراوح عادة بين ثلاث سنوات إلى عشر سنوات، وبالتالي يصعب التعرف على التقلبات الدورية ومقاديرها لأنها تختلف اختلافا كبيرا من دورة لأخرى سواء من حيث طول الفترة الزمنية للدورة أو اتساع تقلباتها ومداها، ونرمز لها بالرمز $\mathbf{C_t}$.

-التغيرات العشوائية

وهي تعبر عن تلك التذبذبات غير المنتظمة، وبمعنى أخر هي تلك التغيرات الشاذة التي تنجم عن ظروف طارئة لا يمكن التنبؤ بوقوعها أو تحديد نطاق تأثيرها، حيث تنشأ عن أسباب عارضة لم تكن في الحسبان مثل الزلازل، إضراب العمال...الخ، يرمز لها بـ ε_t .

المطلب الثاني: استقرارية السلاسل الزمنية

تعتبر السلسلة الزمنية مجموعة من المشاهدات لمؤشر إحصائي معين وفق ترتيب زمني بحيث كل فترة زمنية تقابلها قيمة عددية للمؤشر، وتعد استقرارية السلاسل الزمنية شرطا أساسيا في دراسة علاقة التكامل المتزامن، فغياب الاستقرارية يؤدي إلى مشاكل قياسية مثل مشكلة الانحدار الزائف والتي تجعل معظم الاختبارات الإحصائية مضللة، ومن أجل ذلك وجب دراسة استقرارية السلاسل الزمنية المراد دراستها من أجل تفادي كل هذه المشاكل.

قبل الشروع في دراسة تقلبات أي ظاهرة اقتصادية لا بد من التأكد أولا من وجود اتجاه في السلسلة الزمنية، وحسب طبيعة نمو السلسلة يمكننا أن نميز بين سلاسل زمنية مستقرةStationary Time Séries ، وسلاسل زمنية غير مستقرةNon Stationary Time .

1-الاستقرارية: بكون السلسلة العشوائية مستقرة، إذا تذبذبت حول وسط الحسابي ثابت، مع تباين وتباين مشترك ليس لهم علاقة بالزمن أي ان:

-ثبات متوسط القيم عبر الزمن أي $E(Y_t)$ مستقل عن الزمن (t). $E(Y_t)= E(Y_{t+k}) =\mu$

-ثبات تباين عبر الزمن أي $VAR(Y_t)$ مستقل عن الزمن (t)

$$VAR(Y_t)= E(Y_t- \mu)^2= \delta^2$$

-ان يكون التغاير بين أي قيمتين لنفس المتغير معتمد على الفجوة الزمنية بين القيمتين وليس القيمة الفعلية للزمن عند التغاير أي مستقل عن الزمن (t).

$$OV(Y_t, Y_k)= COV(Y_{t+k}, Y_{t+k+S})$$

وخلاصة الامر ان السلسلة تكون مستقرة إذا كانت كل الخصائص الثلاث مستقلة عن الزمن t.[1]

2-غير الاستقرارية: سلاسل غير مستقرة :وهي السلاسل التي يتغير متوسطها باستمرار بالزيادة، أو النقصان تحتوي (جذر الوحدة)

أسباب عدم استقرار السلاسل الزمنية:

- وجود مركبة الفصلية (الموسمية) في بيانات السلسلة تعود أسباب وجودها الى العوامل المرتبطة بالظروف مم يجعل السلسلة تعرف انخفاضات وارتفاعات منتظمة.
- وجود مركبة الاتجاه العام في البيانات يرجع سبب عدم استقرار السلسلة الزمنية الي عامل الاتجاه الذي يعكس ظروفا معينة تؤثر على جميع المتغيرات فتجعلها تتغير بنفس الاتجاه بالرغم من عدم وجود علاقة حقيقية تربط بينها، تدفع مركبة الاتجاه العام السلسلة نحو الأعلى إذا كان ميلها موجبا، او الى الأسفل إذا كان مليها سالبا.
- تغير تباين السلسلة عبر الزمن: ان ثبات تباين يعتبر خاصية من خصائص سكون السلسلة الزمنية، وبالتالي فان اختلاف من مجموعة قيم لأخرى في نفس السلسلة يجعل متوسط القيم ذات التباين الأعلى أضعف من متوسط ذات قيم الأقل في التنبؤ.

المطلب الثالث: اختبارات الجذر الوحدة لاستقرارية السلسلة الزمنية

إن اختبارات الجذر الوحدة لا تعمل فقط على كشف مركبة الاتجاه العام، بل إنها تساعد على تحديد الطريقة المناسبة لجعل السلسلة مستقرة، ومن أجل فهم هذه الاختبارات لا بد من التفريق بين نوعين من النماذج غير المستقرة:

1-النموذج Trend Stationary TS :

هذه النماذج غير مستقرة، وتبرز عدم استقرارية تحديدية وتأخذ الشكل $Y_t=f(t)+\varepsilon_t$ حيث $f(t)$ دالة كثير حدود للزمن، و ε_t تشويش ابيض وأكثر هذه النماذج انتشارا تأخذ شكل كثير حدود من الدرجة الأول و يكتب $Y_t=a_0+ a_1t+_0\varepsilon_t$، هذا النموذج غير مستقر، لان متوسطه مرتبط بالزمن، لكن يصبح

[1] خالدمحمد السواعي ، اساسيات الاقتصاد القياسي باستخدام Eviews؛ دار الكتاب الثقافي، الأردن ، 2012 ص 180.

مستقرا بتقدير معالم a_0،a_1 بطريقة الربعات الصغرى العادية وطرح المقدار $a_0+ a_1t$ من Y_t أي a_1t Y_t-a_0+.

2-النموذج Difference Stationary DS:

هذه النماذج غير مستقرة، وتبرز عدم استقرارية عشوائية، وتأخذ الشكل $Y_t= Y_{t-1} +\beta+\varepsilon_t$ ويمكن جعلها مستقرة باستعمال الفروقات أي: $\nabla^d Y_t=\beta+ \varepsilon_t$ حيث β ثابت حقيقي، وd درجة الفروقات، وغالبا تستعمل الفروقات من درجة الأولى في هذه النماذج $d=1$ وتكتب من الشكل $\nabla Y_t=\beta+ \varepsilon_t$ وتأخذ هذه النماذج شكلين:

- إذا كانت $\beta=0$: يسمى النموذج SD بدون مشتقة، ويكتب من الشكل: $Y_t= Y_{t-1} +\varepsilon_t$ وبما ان ε_t تشويش ابيض، فان هذه النموذج يسمى نموذج سير العشوائي وهو كثير الاستعمال في دراسة الأسواق المالية.
- إذا كانت $\beta\neq0$: يسمى النموذج SD بالمشتقة، ويكتب من الشكل: $Y_t= Y_{t-1} +\beta+\varepsilon_t$

2-اختبار ديكي فولار البسيط 1979 (Dikey Fuller)

تعمل اختبارات ديكي فولار على البحث في الاستقرارية أو عدمها لسلسلة زمنية ما وذلك بتحديد مركبة الإتجاه العام سواء كانت تحديدية أو عشوائية. لنعتبر نموذج الانحدار الذاتي من الدرجة الأولى من الشكل AR (1) فقط لسلسلة أحادية، فيها ثلاث حالات حسب قيم (ø).[1]

حيث $\lambda=(ø-1)$

- نموذج الانحدار الذاتي $\Delta y_t= \lambda y_{t-1} + \varepsilon_t$.....(1)
- نموذج الانحدار الذاتي مع وجود ثابت $\Delta y_t= \lambda y_{t-1}+\beta + \varepsilon_t$.....(2)
- نموذج الانحدار الذاتي مع وجود الاتجاه العام $\Delta y_t= \lambda y_{t-1}+b_t +c+ \varepsilon_t$.....(3)

يقترح ديكي فولار فرضيات التالية:

الفرضية العدم $H_0 : \lambda=0 \quad (ø=1)$

الفرضية البديلة $H_1 : \lambda\neq0 \quad (ø\neq1)$

[1] شخي محمد. طرق الاقتصاد القياسي محاضرات وتطبيقات. دار الحامد.الجزائر.ط01 .2011 ص 195

إن مبدأ هذا الاختبار بسيط هو:

- اذا كانت T_C المحسوبة > T_t المجدولة: نرفض فرضية العدم $H_0: \emptyset=1$ او $\lambda=0$ ونقبل الفرضية البديلة $H_1: \emptyset=1$او $\lambda\neq0$ و بالتالي تكون السلسلة مستقرة .
- اذا كانت T_C المحسوبة > T_t المجدولة: نقبل فرضية العدم $H_0: \emptyset=1$ او $\lambda=0$ ونرفض الفرضية البديلة $H_1: \emptyset=1$او $\lambda\neq0$ و بالتالي تكون السلسلة غير مستقرة .

T الجدولية نبحث عنها في جدول مخصص من ظرف Dicky- Fuller.

3 اختبار ديكي فولار المطور 1981 (Dikey Fuller Augmentes)

جاء هذا الاختبار لسد بعض النقائص التي ظهرت في اختبار DF البسيط، اختبار DFA يقوم على أساس الفرضية البديلة $|\emptyset|<1$ وعلى التقدير بواسطة المربعات الصغرى ويعتمد على النماذج الثلاث:[1]

$$\begin{cases} \Delta y_t = \lambda\gamma_{t-1} - \sum_{j=2}^{p} \phi_j \Delta y_{t-j+1} + \mu_t \ldots\ldots\ldots\ldots(4) \\ \Delta y_t = \lambda\gamma_{t-1} - \sum_{j=2}^{p} \phi_j \Delta y_{t-j+1} + c + \mu_t \ldots\ldots\ldots\ldots(5) \\ \Delta y_t = \lambda\gamma_{t-1} - \sum_{j=2}^{p} \phi_j \Delta y_{t-j+1} + c + bt + \mu_t \ldots\ldots\ldots\ldots(6) \end{cases}$$

نستطيع ان نحدد القيمة p (فترة الابطاء) حسب معيارAkaike او معيار Schwarz

4-التكامل المشترك:

وتقوم فكرة التكامل المشترك على المفهوم الاقتصادي للخصائص الإحصائية للسلاسل الزمنية، وقد تم الربط بين مفهوم التكامل المشرك ومفهوم النظرية الاقتصادية خاصة فيما يتعلق بالعلاقة التوازنية في الأجل الطويل، حيث ينص نموذج التكامل المشرك على أن المتغيرات الاقتصادية التي تفرض النظرية الاقتصادية وجود علاقة توازنية بينها في الأجل الطويل إمكانية أن تتباعد عن التوازن في الأجل القصير ويصحح هذا التباعد عن التوازن بقوى اقتصادية بإعادة هذه المتغيرات الاقتصادية للتحرك نحو التوازن في الأجل الطويل.

[1] شخي محمد. طرق الاقتصاد القياسي محاضرات وتطبيقات. دار الحامد.الجزائر.ط01 .2011 ص 195

- ويعرف التكامل المشترك على أنه تصاحب بين سلسلتين زمنيتين وأكثر بحيث تؤدي التقلبات في إحداهما لإلغاء التقلبات في الأخرى بطريقة تجعل النسبة بين قيمتهما ثابتة عبر الزمن.

- ويعرف التكامل المشترك أيضا بأنه :ربط مجموعة من المتغيرات من نفس الدرجة أو من درجات مختلفة بحيث يؤدي هذا الربط إلى تشكيل تركيبة خطية برتبة أقل أو تساوي أصغر رتبة للمتغيرات المستعملة.

ولقد قدمت هذه الطريقة من طرف أنجل وغرانجر سنة (1987)، ثم بعد ذلك اعتمدت كمفهوم جديد ومهم في الاقتصاد القياسي من طرف العديد من الاقتصاديين.

بإدخال مفهوم التكامل المشترك وإنشاء قاعدة موحدة لتحليل نموذج تصحيح الأخطاء للسلاسل الزمنية التي تمنح فيها المتغيرات توجها مشركا، وقد أثبت كل منهما أن السلاسل الزمنية المتكاملة زمنيا يمكن تمثيلها بنموذج تصحيح الخطأ، وفي نفس الوقت فإن هذه النماذج تنتج سلاسل زمنية تربط بينهما علاقة تكامل مشرك.

تقضي طريقة التكامل المشترك (المتزامن) انه إذا كان لدينا متغيرين (y.x) متكاملان من الدرجة الأولى أي مستقرين بعد تفاضلهما من الدرجة الأولى، إذا كانت هناك معادلة خطية وحيدة من الشكل:

$$y_t=\alpha+\beta x_t+\varepsilon_t$$

شروط التكامل المشترك:

تكون السلسلتان الزمنيتان X_t Y_t متكاملتان زمنيا إذا تحقق الشرطان التاليان

1-ان تكون السلسلتين متكاملتان من نفس الدرجة.

2-ان تكون سلسلة البواقي ε_t تشكل سلسلة مستقرة من درجة اقل.

-اختبار التكامل المشترك باستخدام طريقة Granger –Engel

السلاسل الزمنية التي تربط بينها علاقة تكامل مشترك يمكن تمثيلها بنموذج تصحيح الأخطاء، وفي نفس الوقت فإن هذه النماذج تنتج سلاسل زمنية تربط بينهما علاقة تكامل مشرك، وفي سنة1986 بتقديم طريقة granger وسع لتقدير واختبار المتغيرات التي تربط بينهما علاقة تكامل مشرك، وتتم مراحل اختبار التكام ل المتزامن وفق مرحلتين أساسيتين هما:

المرحلة الأولى :اختبار درجة تكامل المتغيرات

إن تكامل السلاسل من نفس الدرجة يعتبر شرطا مهما لاختبار ال تكامل المشترك، فإذا كانت السلاسل الزمنية غير متكاملة من نفس الدرجة فلا يمكن أن تكون هناك علاقة تكامل متزامن بين هاتين السلسلتين، ويتم تحديد درجة تكامل كل سلسلة باستعمال اختبار PP .و DF، ADF

المرحلة الثانية :تقدير العلاقة في المدى الطويل

بعد تحقق الشرط الأول والمتمثل في الاسقرارية، نقوم بتقدير المتغيرين في المدى الطويل باستعمال طريقة المربعات الصغرى العادية(OLS)، ولكي تتحقق علاقة التكامل المشترك بين المتغيرين X_t Y_t يجب ان تكون بواقي هذا الانحدار مستقرة أي: $\varepsilon_t = y_t - \beta x_t - \alpha$

1-التحقق من تكون السلاسل الزمنية للمتغيرات باستخدام أي نوع من اختبارات جذر الوحدة، فإذا كانت السلاسل ساكنة في مستواها الأصلي فهذا يعني أن المتغيرات متكاملة تكاملا مشركا، وفي حالة العكس فالمتغيرات متكاملة من درجات مختلفة ومنه عدم وجود تكامل مشرك بين المتغيرات، ومن ثم يجب استخدام الأساليب الإحصائية والاقتصادية الحديثة للحصول على الاستدلالات المطلوبة .اختبار الجذر الأحادي على بواقي علاقة التكامل المشركε_t الذي يقدر العلاقة بين المتغيرين في المدى الطويل عن طريق المربعات الصغرى العادية وبعدها يطبق اختبار PP او اختبار ADF بوضع

- الفرضية العدم: السلسلة ε_t لها جذر وحدة وبالتالي لا يوجد تكامل مشترك بين المتغيرات.
- الفرضية البديلة: السلسلة ε_t مستقرة بالتالي يوجد تكامل مشرك بين المتغيرين، وبعد ذلك يتم مقارنة Ø المقدرة بالقيم الجدولية، باستعمال اختبار Granger –Engel في حالة متغيرين فقط هذا يعد من أحد عيوب الاختبار، او استعمال اختبار جوهانسون.

5-نموذج الانحدار الذاتي Vectorial AutoRegressive (VAR)

قام باقتراح هذا النموذجSims في عام 1980، كان يرى أن الطريقة التقليدية في بناء النماذج القياسية الآنية تعتمد وجهة النظر التفسيرية، اذ تتضمن كثيراً من الفرضيات غير المختبرة مثل استبعاد بعض المتغيرات من بعض المعادلات من أجل الوصول إلى تشخيص مقبول للنموذج، وشكل توزيع فترات الإبطاء الزمني.[1]

عندما لا نكون واثقين ان المتغير في النموذج يوصف انه خارجي، كل متغير يجب ان يعامل متناظر، مثالا على ذلك السلسلة الزمنية y_tالتي تتأثر بالمتغيرات الحالية والمتغيرات السابقة لـx_t وآنيا السلسة الزمنية

1. شخي محمد. طرق الاقتصاد القياسي محاضرات وتطبيقات. دار الحامد.الجزائر.ط01 .2011 ص 276

x_t تكون سلسلة تتأثر بالقيمة الحالية والقيم المحددة سابقا للسلة الزمنية y_t في هذه الحالة النموذج البسيط ثنائي المتغير يكون كالتالي:

$$y_t = \beta_{10} + \beta_{12}x_t + \gamma_{11}y_{t-1} + \gamma_{12}x_{t-1} + u_{yt} \qquad 1$$

$$x_t = \beta_{20} + \beta_{21}y_t + \gamma_{21}y_{t-1} + \gamma_{22}x_{t-1} + u_{xt} \qquad 2$$

حيث نفترض y_t, x_t مستقرة، u_{yt}, u_{xt} حد الخطأ الغير مرتبطة ذاتيا ,وتتصف بانها ذات ضجيج ابيض. المعادلتين 2.1، تشكل نموذج متجه الانحدار الذاتي من الدرجة الأولى لأن اطول متباطئة هي واحدة. هذه المعادلات ليست معادلات ذات شكل مخفض حيث ان y_tلها تأثير مباشر على x_t معطى بالمعاملβ_{21}و x_t لها تأثير مباشر على y_t معطى β_{12}.

إن بناء النموذجVAR يتطلب :

1-أن تكون السلاسل الزمنية المستخدمة مستقرة، أي لا تحوي جذر الوحدة.

2-تحديد عدد مدد الإبطاء الزمني التي ستُعَتمد في النموذج.

3-دراسة علاقة السببية بين المتغيرات.

6-اختبار السببية:

يعتبر مشكل السببية من أهم المحاور في تحديد صيغ النماذج الاقتصادية، إذ يهدف إلى البحث عن أسباب الظواهر الاقتصادية وفهمها للتمييز بين الظاهرة التابعة من الظواهر المستقلة ٱلمُفسِرة لها

-اختبار السببية وفق Granger:

اقترح Granger (1969) معيار تحديد العلاقة السببية التي ترتكز على العلاقة الديناميكية الموجودة بين السلاسل الزمنية، حيث إذا كانت$X_t.Y_t$ سلسلتين زمنيتين تعبران عن تطور ظاهرتين اقتصاديتين مختلفتين عبر الزمنt، وكانت السلسلةY_t تحتوي على معلومات التي من خلالها يمكن تحسين التوقعات بالنسبة للسلسلة X_t ،في هذه الحالة نقول ان Y_tتسببX_t ،اذن المتغيرة انه سببية إذا كانت تحتوي على معلومات تساعد على تحسين التوقع لمتغيرة أخرى[1].

يستخدم اختبار Granger في التأكد من مدى وجود علاقة تغذية مرتدة أو استرجاعية أو علاقة تبادلية بين متغيرين، وذلك في حالة وجود بيانات سلسلة زمنية.

[1]المرجع السابق

ومن المشاكل التي توجد في هذه الحالة أن بيانات السلسلة الزمنية لمتغير ما كثيرا ما تكون مرتبطة، أي يوجد ارتباط ذاتي بين قيم المتغير الواحد عبر الزمن، ولاستبعاد أثر هذا الارتباط الذاتي إن وجد، يتم إدراج قيم نفس المتغير التابع لعدد من الفجوات الزمنية كمتغيرات تفسيرية في علاقة السببية المراد قياسها، يضاف إلى ذلك إدراج قيم المتغير التفسيري الآخر لعدد من الفجوات الزمنية كمتغيرات تفسيرية أيضا، وذلك باعتبار أن السبب يسبق النتيجة في الزمن.

تحدد فرضية العدم الفرضية البديلة:

$$H_0: \quad \sum_{i=1}^{n} \beta_i = 0 \ or \ x_t \ does \ not \ cause \ y_t$$

$$H_1: \quad \sum_{i=1}^{n} \beta_i \neq 0 \ or \ x_t \ does \ \ cause \ y_t$$

المبحث الثالث: منهجية دراسة القياسية

من خلال هذا المبحث سندرس ما إذا كانت هناك علاقة بين الفساد الإداري والمالي والنمو الاقتصادي، وهذا باستخدام عدة اختبارات لتحديد العلاقة بين هذه المتغيرات منها دراسة الاستقرارية، اختبار التكامل المشترك والنموذج الانحدار الذاتي باستخدام EVIEWS 10

المطلب الأول :دراسة الاستقرارية

ان نموذج الانحدار في حالة السلاسل الزمنية قد تعطي نتائج مضللة وهو ما يعرف بالانحدار الزائف في هذا المطلب سنقوم بالاختبار التالية

-تحديد فترة الابطاء حسب معيارAkaike او معيار Schwarz لـ (gdp.c corp).

- دراسة الاستقرارية السلاسل الزمنية بواسطة (اختبار ديكي فولار المطورADF).

1-التعريف بالمتغيرات:

المتغير التابع: النمو الاقتصادي في الجزائر معبر عنه بالناتج المحلي الإجمالي gdp هو القيمة النقدية (السوقية) لجميع السلع والخدمات النهائية المنتجة في اقتصاد ما خلال فترة معينة عادة تكون سنة.

المتغير المستقل: الفساد (نسبة مئوية مؤشر ضبط الفساد الإداري والمالي) ccorp وهو صادر عن البنك الدولي، ويعرفه استخدام الوظيفة لتحقيق مصالح خاصة، او استغلال السيء للوظيفة العامة او الرسمية من اجل تحقيق المصلحة الخاصة.

ملاحظة: بيانات مؤشر ضبط الفساد لبنك الدولي تحتوي على بعض البيانات المفقودة 1990الي غاية 1995 وأيضا 1997 ،1999، 2001، لذا الفترة التي تتم عليها الدراسة القياسية من 1996 الى 2018 مع معالجة البيانات المفقودة 1997 1999 2001 بـ .Eviews ،و هذا من اجل تفادي نتائج رائفة .

1-تحديد فترة الابطاء حسب معيارAkaike او معيار Schwarz لـ (lgdp.c corp).

قبل القيام باختبار الاستقرارية لسلاسل الزمنية لابد من تحديد فترة الإبطاء حسب معيارAkaike او معيار Schwarz لـ (gdp.c corp).

جدول رقم (01.3) تحديد فترة الابطاء لـ ccorrp

VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenous variables: CCORRP
Exogenous variables: C
Date: 09/16/20 Time: 13:48
Sample: 1996 2018
Included observations: 17

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-49.71668	NA	22.84945	5.966668	6.015681	5.971540
1	-45.18536	7.996449*	15.09610*	5.551219*	5.649244*	5.560962*
2	-45.15505	0.049911	16.96508	5.665301	5.812338	5.679916
3	-44.53815	0.943493	17.84064	5.710371	5.906421	5.729859
4	-44.44663	0.129207	20.03087	5.817251	6.062314	5.841611
5	-44.27441	0.222877	22.38690	5.914637	6.208712	5.943868
6	-44.14215	0.155605	25.29952	6.016723	6.359811	6.050827

* indicates lag order selected by the criterion
LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)
FPE: Final prediction error
AIC: Akaike information criterion
SC: Schwarz information criterion
HQ: Hannan-Quinn information criterion

المصدر: من اعداد الطالبين باعتماد على مخرجات eviews10

من خلال جدول رقم 01 نلاحظ ان فترة الابطاء حسب معيار Akaike او معيار Schwarz لـ (ccorrp) هي (01) لان قيمة المعيارين هي اقل وتقابل فترة (01).

جدول رقم (02.3) تحديد فترة الابطاء لـ gdp

VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenous variables: GDP
Exogenous variables: C
Date: 09/13/20 Time: 14:23
Sample: 1996 2018
Included observations: 17

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-286.1078	NA	2.73e+13	33.77739	33.82641	33.78227
1	-256.5567	52.14911*	9.52e+11*	30.41843*	30.51646*	30.42818*
2	-256.5420	0.024199	1.07e+12	30.53435	30.68139	30.54897
3	-256.3200	0.339460	1.18e+12	30.62589	30.82194	30.64537
4	-255.8743	0.629270	1.27e+12	30.69109	30.93616	30.71545
5	-255.3268	0.708537	1.36e+12	30.74433	31.03840	30.77356
6	-255.0819	0.288131	1.52e+12	30.83316	31.17625	30.86727

* indicates lag order selected by the criterion
LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)
FPE: Final prediction error
AIC: Akaike information criterion
SC: Schwarz information criterion
HQ: Hannan-Quinn information criterion

المصدر: من اعداد الطالبين باعتماد على مخرجات eviews10

من خلال جدول رقم 01 نلاحظ ان فترة الابطاء حسب معيار عيارAkaike او معيار Schwarz لـ (gdp) هي (01) لان قيمة المعيارين هي اقل وتقابل فترة (01).

2-اختبار ديكي فولار المطورADF:

- من اجل دراسة استقرارية السلسلتين نعتمد على اختبار ديكي فولار المطورADF:

الفرضية العدم: غير مستقرة $H_0 : \lambda=0 \quad (\phi=1)$

الفرضية البديلة: مستقرة $H_1 : \lambda\neq0 \quad (\phi\neq1)$

مقارنة T المحسوبة مع T الجدولية

مقارنة القيمة الاحتمال مع مستوى المعنوية.

جدول رقم(03.3): نتائج اختبار جذر الوحدة اختبار ديكي فولار المطورADF

المتغيرات	البيان		القيمة المحسوبة	الاحتمال عند 5%	القيمة المجدولة	النتائج
ccorrp	في المستوى	مع ثابت	-1.603357	0.4642	-3.004861	غير مستقرة
		مع ثابت واتجاه	-1.913278	0.6137	-3.632896	غير مستقرة
		بدون ثابت واتجاه	-0.557316	0.4641	-1.957204	غير مستقرة
ccorrp	في الفرق الاولى	مع ثابت	-4.482901	0.0022	-3.012363	مستقرة(1)I
		مع ثابت واتجاه	-4.352675	0.0126	-3.644963	مستقرة(1)I
		بدون ثابت واتجاه	-4.603206	0.0001	-1.958088	مستقرة(1)I
gdp	في المستوى	مع ثابت	0.786239	0.9913	-3.004861	غير مستقرة
		مع ثابت واتجاه	-2.471317	0.3372	-3.632896	غير مستقرة
		بدون ثابت واتجاه	4.123062	0.9999	-1.957204	غير مستقرة
gdp	في الفرق الاولى	مع ثابت	-3.918968	0.0075	-3.012363	مستقرة(1)I
		مع ثابت واتجاه	-4.018138	0.0245	-3.644963	مستقرة(1)I
		بدون ثابت واتجاه	-2.213109	0.0290	-1.958088	مستقرة(1)I

المصدر: من اعداد الطالبين باعتماد على مخرجات eviews10

الجدول أعلاه يلخص نتائج اختبار ديكي فولار المطورADF، حيث ان السلسلتين lgdpو ccorrp غير مستقرة في المستوي حسب النماذج الثلاثة وذلك لوجد جذر الوحدة عند عن مستوى المعنوية 5%

وهذا حسب مقارنة بين T_C المحسوبة وTt المجدولة او مقارنة بين القيمة الاحتمالية ومستوى المعنوية أي نقبل الفرضية العدم H_0 ونرفض الفرضية البديلة H_1.

لذلك تم اخذ الفرق الأول، أصبحت مستقرة عند مستوى المعنوية 5% ونتيجة استقرار (lgdp.c corp) عند الفرق الأول أي نقبل فرضية البديلة H_1 منه متكامل من دراجة $I(1)$، وعليه نمر الى دراسة التكامل المشترك بين المتغربين.

المطلب الثاني: اختبار التكامل المشترك باستخدام طريقة Granger –Engel

التكامل المشترك هو علاقة طويلة الأجل بين سلسلتين زمنتين أو أكثر، ويتطلب حدوث التكامل المشترك في أن تكون السلاسل متكاملة من الدرجة نفسها، وأن تكون البواقي الناجمة عن تقدير العلاقة بينهما متكاملة من الدرجة من اقل لتكامل السلسلتين، حيث (gdp.ccorrp) متكاملتين من درجة الأول $I(1)$ لانهما مستقرتين بعد الفرق الأول.

1–تقدير العلاقة في المدى الطويل (النموذج باستعمال طريقة):

بعد اثبات إستقرارية السلسلتين وتكاملهما من نفس الدرجة$I(1)$ ، في هذه المرحلة يتم تقدير العلاقة في المدى الطويل، باستخدام طريقة المربعات الصغرى CCR أي معادلة

جدول رقم (04.3): نتائج تقدير النموذج بطريقةCCR

Dependent Variable: GDP
Method: Canonical Cointegrating Regression (CCR)
Date: 09/16/20 Time: 14:00
Sample (adjusted): 1997 2018
Included observations: 22 after adjustments
Cointegrating equation deterministics: C
Long-run covariance estimate (Bartlett kernel, Newey-West fixed bandwidth = 3.0000)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
CCORRP	574702.1	262003.3	2.193492	0.0403
C	-7091098.	8163239.	-0.868662	0.3953

R-squared	0.254656	Mean dependent var	10421850
Adjusted R-squared	0.217389	S.D. dependent var	5898401.
S.E. of regression	5218040.	Sum squared resid	5.45E+14
Long-run variance	6.11E+13		

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد علىeviews10

نستطيع كتابة النموذج من خلال نتائج الجدول:

GDP = 574702.081371*CCORRP – 7091098.44327

2-استقرارية البواقي عن طريق اختبار ديكي فولار المطور:

بعد ذلك نستخرج البواقي من خلال النموذج من اجل دراسة استقراريتها عن طريق اختبار ديكي فولار المطورADF

الجدول رقم (05.3): نتائج استقرارية البواقي عن طريق اختبار ديكي فولار المطور

المتغيرات	البيان		القيمة المحسوبة	الاحتمال عند 5%	القيمة المجدولة	النتائج
resid01	في المستوى	مع ثابت	-0.282515	0.9122	-3.012363	غير مستقرة
		مع ثابت واتجاه	-1.294422	0.8610	-3.644963	غير مستقرة
		بدون ثابت واتجاه	-0.395578	0.3946	-1.958088	غير مستقرة

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات eviews10

من خلال نتائج اختبار ديكي فولار المطور نلاحظ ان البواقي غير مستقرة في المستوي أي عند مستوى المعنوية 5% حسب النماذج الثلاثة $T_C>Tt$ أي نقبل الفرضية العدم H_0 ونرفض الفرضية البديلة H_1.السلسلتين لا يوجد التكامل المشترك بينهما .

المطلب الثالث: نموذج متجه الانحدار الذاتي VAR

السلسلتين (gdp, corp) لا يوجد تكامل المشترك بينهما بالتالي نعتمد نموذج متجه الانحدار الذاتي var

1-تحديد درجة التأخير لنموذج الدراسة:

يستدعي أوًلا قبل تقدير النموذج وفقًا لمنهجية VARإلى تحديد درجة التأخير المناسبة له، وذلك بالاعتماد على مجموعة من المعايير من أهمها معياري SCو AICالجدول التالي بوضح ذلك

الجدول رقم (06.3): تحديد درجة التأخير الموافقة لنموذجVAR

VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenous variables: GDP CCORRP
Exogenous variables: C
Date: 09/16/20 Time: 14:10
Sample: 1996 2018
Included observations: 18

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-358.0083	NA	8.08e+14	40.00092	40.09985	40.01456
1	-317.7685	67.06634*	1.45e+13*	35.97428	36.27107*	36.01520
2	-316.3674	2.023807	1.98e+13	36.26305	36.75770	36.33125
3	-314.7994	1.916488	2.75e+13	36.53326	37.22577	36.62875
4	-312.7448	2.054620	3.81e+13	36.74942	37.63979	36.87219
5	-300.7412	9.336106	1.91e+13	35.86013*	36.94836	36.01018*

* indicates lag order selected by the criterion
LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)
FPE: Final prediction error
AIC: Akaike information criterion
SC: Schwarz information criterion
HQ: Hannan-Quinn information criterion

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على eviews10

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ ان فترة التأخير هي 5 حسب معيارAkaike ، وهو اقل من قيمة معيار Schwarz.

2-تقدير نموذج الانحدار الذاتي VAR:

الجدول رقم (07.3) تقدير نموذج الانحدار الذاتي

Vector Autoregression Estimates
Date: 09/16/20 Time: 14:23
Sample (adjusted): 2001 2018
Included observations: 18 after adjustments
Standard errors in ( ) & t-statistics in [ ]

	GDP	CCORRP
GDP(-1)	0.596898	-3.93E-07
	(0.25541)	(1.5E-06)
	[2.33702]	[-0.26089]
GDP(-2)	-0.226170	1.08E-07
	(0.29798)	(1.8E-06)
	[-0.75901]	[0.06159]

GDP(-3)	0.033452	-1.15E-06
	(0.29769)	(1.8E-06)
	[0.11237]	[-0.65562]
GDP(-4)	0.044347	-1.36E-06
	(0.32123)	(1.9E-06)
	[0.13805]	[-0.71562]
GDP(-5)	0.503662	2.69E-06
	(0.28069)	(1.7E-06)
	[1.79436]	[1.62454]
CCORRP(-1)	133236.6	0.503311
	(56006.1)	(0.33024)
	[2.37897]	[1.52409]
CCORRP(-2)	77230.96	0.468280
	(66117.8)	(0.38986)
	[1.16808]	[1.20115]
CCORRP(-3)	-11966.23	-0.052518
	(60242.1)	(0.35521)
	[-0.19864]	[-0.14785]
CCORRP(-4)	-113644.5	0.080186
	(60435.9)	(0.35636)
	[-1.88041]	[0.22502]
CCORRP(-5)	129372.9	-0.145306
	(49450.4)	(0.29158)
	[2.61621]	[-0.49834]
C	-3656209.	10.03442
	(1613761)	(9.51543)
	[-2.26564]	[1.05454]
R-squared	0.992388	0.732573
Adj. R-squared	0.981514	0.350536
Sum sq. resids	3.63E+12	126.3686
S.E. equation	720578.3	4.248841
F-statistic	91.26381	1.917541
Log likelihood	-259.8213	-43.08037
Akaike AIC	30.09126	6.008930
Schwarz SC	30.63537	6.553046
Mean dependent	12017133	31.96993
S.D. dependent	5299869.	5.272211
Determinant resid covariance (dof adj.)		7.37E+12
Determinant resid covariance		1.12E+12
Log likelihood		-300.7412
Akaike information criterion		35.86013
Schwarz criterion		36.94836
Number of coefficients		22

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على eviews10

GDP = 0.596897655202***GDP**(**–1**) – 0.226169599432***GDP**(**–2**) + 0.0334516050272***GDP**(**–3**) + 0.0443467653813***GDP**(**–4**) + 0.503662313197***GDP**(**–5**) + 133236.588039***CCORRP**(**–1**) + 77230.9619452***CCORRP**(**–2**) – 11966.233187***CCORRP**(**–3**) – 113644.516345***CCORRP**(**–4**) + 129372.933258***CCORRP**(**–5**) – 3656208.68584

CCORRP = – 3.92904314768e-07***GDP**(**–1**) + 1.08211344796e-07***GDP**(**–2**) – 1.15082251289e-06***GDP**(**–3**) – 1.35547749797e-06***GDP**(**–4**) + 2.6887382226e-06***GDP**(**–5**) + 0.503310552852***CCORRP**(**–1**) + 0.468280335855***CCORRP**(**–2**) – 0.0525175617919***CCORRP**(**–3**) + 0.0801859016415***CCORRP**(**–4**) – 0.145306016373***CCORRP**(**–5**) + 10.0344173415

3–التقييم الإحصائي:

–معامل الجودة R^2 = 0.992388 يدل على قوة التفسيرية للنموذج اي99.23%، اما الباقي 0.77%مفسرة من طرف عوامل أخرى غير مدرجة ضمن النموذج.

–إحصائية فيشر المحسوبة91.26381 =F أكبر من القيمة المجدولة مما يدل على المعنوية الكلية للنموذج عند مستوى معنوية 5%.

4–دراسة صلاحية النموذج:

–اختبار التوزيع الاحتمالي للبواقي:

من خلال نتائج اختبار jarque-bera تظهر القيمة الاحتمالية لإحصائية J-B ضمن الجدول رقم (07.3)، التي تساوي (0.7558) في المعادلة الأول و تساوي (0.8099) في المعادلة الثانية وهي أكبر من مستوى معنوية 0.05، لذا فإننا لا نستطيع رفض الفرضية الصفرية، أي البواقي تتوزع توزيعًا طبيعيًا عند مستوى معنوية5%.

الجدول رقم (08.3) اختبار التوزيع الاحتمالي للبواقي

VAR Residual Normality Tests
Orthogonalization: Cholesky (Lutkepohl)
Null Hypothesis: Residuals are multivariate normal
Date: 09/16/20 Time: 15:03
Sample: 1996 2018
Included observations: 18

Component	Skewness	Chi-sq	df	Prob.*
1	-0.373036	0.417468	1	0.5182
2	0.241974	0.175654	1	0.6751
Joint		0.593122	2	0.7434

Component	Kurtosis	Chi-sq	df	Prob.
1	2.564046	0.142542	1	0.7058
2	2.427234	0.246046	1	0.6199
Joint		0.388588	2	0.8234

Component	Jarque-Bera	df	Prob.
1	0.560010	2	0.7558
2	0.421700	2	0.8099
Joint	0.981710	4	0.9126

*Approximate p-values do not account for coefficient estimation

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على eviews10

- اختبار الارتباط الذاتي للبواقي:

من خلال نتائج اختبار LMضمن الجدول رقم (08.3) فإنه يتم قبول الفرضية بغياب الارتباط الذاتي لأخطاء النموذج لأن القيمة الاحتمالية أكبر من مستوى معنوية 5% .

الجدول رقم (09.3) اختبار LMالارتباط الذاتي للبواقي

VAR Residual Serial Correlation LM Tests
Date: 09/16/20 Time: 15:24
Sample: 1996 2018
Included observations: 18

Null hypothesis: No serial correlation at lag h

Lag	LRE* stat	df	Prob.	Rao F-stat	df	Prob.
1	7.002350	4	0.1358	2.354397	(4, 8.0)	0.1408
2	1.112799	4	0.8922	0.263227	(4, 8.0)	0.8935
3	2.042166	4	0.7280	0.509427	(4, 8.0)	0.7311
4	7.650417	4	0.1053	2.679511	(4, 8.0)	0.1098
5	1.256315	4	0.8687	0.299606	(4, 8.0)	0.8703

Null hypothesis: No serial correlation at lags 1 to h

Lag	LRE* stat	df	Prob.	Rao F-stat	df	Prob.
1	7.002350	4	0.1358	2.354397	(4, 8.0)	0.1408
2	6.658259	8	0.5739	0.794381	(8, 4.0)	0.6389
3	NA	12	NA	NA	(12, NA)	NA
4	NA	16	NA	NA	(16, NA)	NA
5	NA	20	NA	NA	(20, NA)	NA

*Edgeworth expansion corrected likelihood ratio statistic.

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على eviews10

اختبار استقرارية النموذج:

للتأكد من استقرارية النموذج VARباستخدام اختبار L'inverse de racine associées (partie.AR)، من خلال الجدول رقم (09.3) يبين أن كل الجذور العكسية"inverse roots" لكثير الحدود المرافق لجزء الانحدار الذاتي هي قيمة اقل 1ن الواحد الصحيح، بحيث نلاحظ أنها تقع كلها داخل دائرة الوحدة حسب الشكل رقم(02.3)، وبالتالي فإن النموذج VAR المقدر يحقق شروط الاستقرار.

الجدول رقم (10.3): اختبار استقرارية النموذج VAR

Roots of Characteristic Polynomial
Endogenous variables: GDP CCORRP
Exogenous variables: C
Lag specification: 1 5
Date: 09/16/20 Time: 17:53

Root	Modulus
0.980320	0.980320
0.531806 - 0.787321i	0.950101
0.531806 + 0.787321i	0.950101
-0.918392	0.918392
-0.125424 - 0.901539i	0.910222
-0.125424 + 0.901539i	0.910222
-0.701274 - 0.571332i	0.904547
-0.701274 + 0.571332i	0.904547
0.814032 - 0.318725i	0.874205
0.814032 + 0.318725i	0.874205

No root lies outside the unit circle.
VAR satisfies the stability condition.

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على eviews10

الشكل رقم (02.3): استقرارية النموذج VAR (AR Roots Graph)

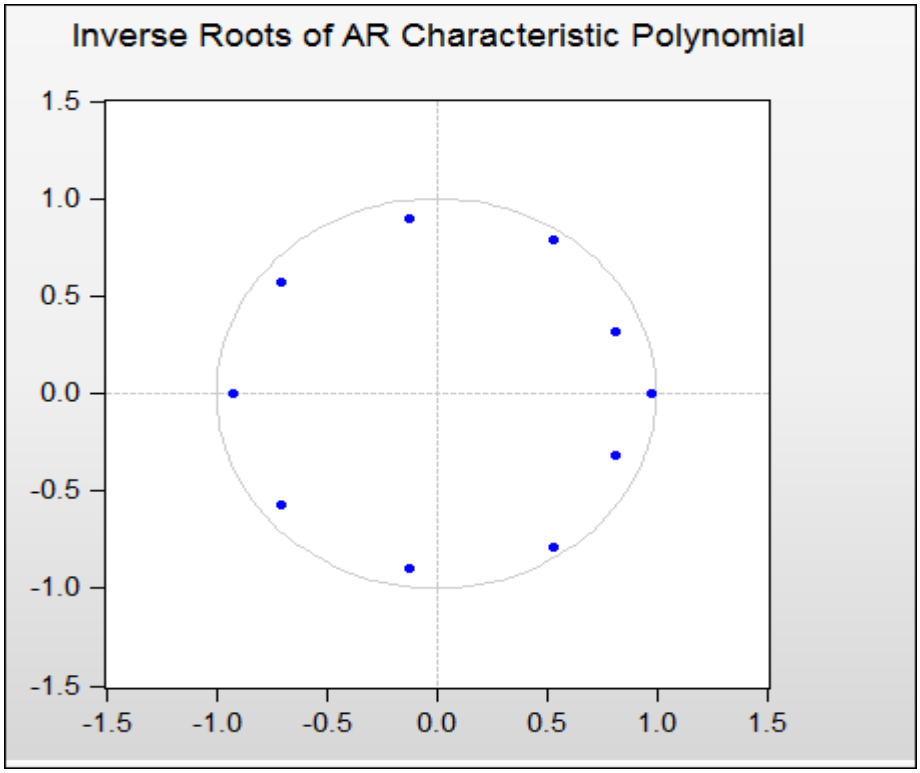

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على eviews10

5-اختبار السببية

اختبار السببية (لجرانجر)تقدير نموذج انحدار ذاتي VAR الذي يصف سلوك المتغيرين (gdp.ccorrp) حسب الفرضية العدم والفرضية البديلة:

$$H_0: \quad \beta_i = 0 \quad \text{او} \quad \boldsymbol{gdp} \text{ لايسبب } \boldsymbol{ccorrp}$$

$$H_1: \quad \beta_i \neq 0 \quad \text{او} \quad \boldsymbol{gdp} \text{ يسبب } \boldsymbol{ccorrp}$$

الجدول رقم (11.3): اختبار السببيةGranger Causality

VAR Granger Causality/Block Exogeneity Wald Tests
Date: 09/16/20 Time: 20:28
Sample: 1996 2018
Included observations: 18

Dependent variable: GDP

Excluded	Chi-sq	df	Prob.
CCORRP	16.27636	5	0.0061
All	16.27636	5	0.0061

Dependent variable: CCORRP

Excluded	Chi-sq	df	Prob.
GDP	3.511431	5	0.6217
All	3.511431	5	0.6217

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على eviews10

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن هناك:

-وجود علاقة سببية في اتجاه واحد من ccorrpالي gdp، لان القيمة الاحتمالية اقل من المستوي المعنوية 5% (0.05>0.0061) ، نرفض الفرضية العدم H_0 ونقبل الفرضية البديلة H_1 هي علاقة طويلة الاجل.

- لا يوجد علاقة سببية من gdpالي ccorrp، لان القيمة الاحتمالية أكبر من المستوي المعنوية 5% (0.05<0.6217) نقبل الفرضية العدم H_0 ونرفض الفرضية البديلة H_1.

خلاصة الفصل:

من خلال تطرقنا في هذا الفصل إلى علاقة الفساد الإداري والمالي والنمو الاقتصادي حسب النظريات المفسرة له، ومن خلال الدراسة القياسية وتطبيق الاختبارات السابقة بينت صلاحية النموذج لاستخدامه في وتفسير العلاقة بين النمو الاقتصادي (الناتج الداخلي الخام) والإداري والمالي (نسبة مئوية لمؤشر ضبط الفساد) كما بين النموذج الانحدار الذاتي قوة التفسيرية لعلاقة الفساد الإداري والمالي والنمو الاقتصادي ومعنوية إحصائيا بينهما ، و اثبات وجود علاقة السببية بين المتغيرين ، أي الفساد الإداري و المالي يؤثر في النمو الاقتصادي للجزائر خلال الفترة من 1996 الى غاية 2018 .

خاتمة

خاتمة العامة:

على ضوء ما سبق يتضح لنا أنّ ظاهرة الفساد الاداري والمالي من الظواهر الخطير، تقف حجز للوصول إلى التنمية وفي مقدمتها النمو الاقتصادي، بالأخص الدول النامية فهو يستنزف بالدرجة الأولى المواردها وخدمة لمصالح خاصة، حيث هذه الأخيرة مست جميع جوانب الأنشطة الاقتصادية، السياسية والاجتماعية ومن نتائج الفساد الإداري والمالي هو هدر المال العام والخاص وقضاء على اخلاقيات العمل وقيم المجتمع، مما يؤدي الى أضعف المؤسسات الحكومية وتراجع اداؤها تجمع المؤسسات المحلية والدولية على هذه الظاهرة أكبر مشاكل باعتبارها العقبة الرئيسية امام الإصلاحات والتنمية والاستثمار، اما على مستوى الاقتصاد الجزائر امر خطير نظرا لقضايا الفساد الإداري والمالي التي أصبحت حديث الساعة وتمت دراسة هذا الموضوع بهدف التعرف على كل من الفسادالاداري والمالي والنمو الاقتصادي من الناحية النظرية مع معرفة علاقة بينهما وتحديد آثارها .بالنظر لواقع الاقتصاد الجزائري، وذلك من خلال الإجابة على الإشكالية التي تمحورت حول " **ما مدى إثر الفساد الإداري والمالي على النمو الاقتصاديالجزائر خلال الفترة 1990–2018؟**"

وقد تم الإجابة على الإشكالية من خلال ثلاثة فصول تم التطرق في الفصل الأول والثاني إلى الإطار النظري لمتغيرات الدراسة ممثلة في كل من الفسادالاداري والمالي والنمو الاقتصادي أما الفصل الثالث تم تناول الدراسة القياسية لأثر الفسادالاداري والمالي والنمو الاقتصادي الجزائر خلال الفترة 1990-2018.

نتائج البحث:

كان من بين أهم النتائج المتوصل لها ما يلي:

– الفساد الإداري والمالي تحقيق المصلحة الخاصة على حساب المنفعة العامة، وتختلف الأسباب المؤدية إلى نموه وانتشاره في البلدان المتقدمة عنها في البلدان النامية إلا أن طرق ممارساته متشابهة إلى حد كبير كما أنه من غير الممكن قياس مدى إنتشاره بصورة دقيقة، وانما يتم بصورة تقريبية، فمعظم أعمال الفساد الإداري والمالي تتم بصورة سرية.

– أي دولة تهدف الي تحقيق النمو الاقتصادي باعتباره مؤشر يعكس الأداء الحقيقي للاقتصاد ويبرز وضعية الاقتصادية لها، فهو يعتبر عامل مهم حيث عالجت مختلف النظريات الاقتصادية النمو الاقتصادي من جوانب كثيرة، مع كل تفسير بغرض إعطاء المنهج السليم الذي يمكن الاعتماد ليسير عليه النمو الاقتصادي، مع محاولة بعض الدول اسقاط هذه النظريات على اقتصادياتها من اجل لتقييم اداءها الاقتصادي.

-وقع الفساد الإداري والمالي في الجزائر حسب المؤشر مدركات الفساد لمنظمة الشفافية ومؤشر ضبط الفساد لبنك الدولي نجد انها مصنفة ضمن الدول المتأخرة وهذا راجع إلى الظروف التي مرت بها الجزائر منها الأزمة الأمنية من جهة والفترة الانتقالية من جهة أخرى حيث تعد من أصعب وأعقد المراحل التي مرت بها الجزائر منذ الاستقلال حيث هذه تقارير تعكس الوضع نتيجة الى حجم قضايا الفساد وتجاهل الدولة للمعطيات الدولية وافتقارها للإرادة الحقيقية في مكافحة الفساد من خلال اجراءات صارمة من أجل الإصلاح واحتواء بؤر الفساد.

- للفسادالاداري والمالي أثر سلبي في معدلات النمو الاقتصادي وفي العدالة التوزيعية للدخل القومي، فيعرقل الاستثمار ويعمل على تخفيض الموارد الاقتصادية للمجتمع.

- صلاحية النموذج لاستخدامه في تفسير العلاقة بين الفساد الإداري والمالي والنمو الاقتصادي.

نتائج اختبار الفرضيات:

بعد دراسة هذا البحث ومحاولة التوسع في مختلف الجوانب التي تمسها، تمكنا من القيام باختبار الفرضيات كالآتي:

- بالنسبة للفرضية الأولى: تتضح ظاهرة الفسادالاداري والمالي من خلال مظاهرها هي عديدة ومن بينها الرشوة، الاختلاس، التهرب الضريبي، وكذلك من خلال مختلف عوامل ظهورها الاقتصادية والسياسية والدولية، نشير هنا فقط، أنه في الدول التي تعاني الفسادالاداري والمالي لا يمكن أن نقرر سيطرة عامل على آخر فكل العوامل مجتمعة يكون لها تأثير كبير على تفاقم الظاهرة (**وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الأولى**)

- بالنسبة للفرضية الثانية: كما بينت المعادلة النموذج وجود علاقة معنوية إحصائيا بين الفساد الإداري والمالي والنمو الاقتصادي، من خلال قوة التفسيرية للنموذج اي99.23%. (**وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الأولى**)

- بالنسبة للفرضية الثالثة: من خلال الدراسة القياسية وعن طريق تطبيق مختلف الاختبارات أثبتت النتائج وجود السببية بين المتغيرين الفساد الإداري والمالي (ccorrp)والناتج الداخلي الخام (gdp)وفي الاتجاه واحد (**وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الأولى**)

-اقتراحات

- ضرورة التعاون بين عمل الدولة ومؤسساتها والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني، في مكافحة الفساد لتحقيق النمو الاقتصادي.

-عدم إهمال دور الإعلام والمجتمع المدني في التصدي للانحرافات عامة والفساد خاصة وهذا بالوعي الشامل لمدى خطورة ذلك على الأمن والاستقرار الاجتماعي والاقتصادي.

-العمل على تهيئة البيئة المناسبة من إنعاش الاقتصاد الوطني وتشجيع الاستثمار من خلال دراسة العوامل الحقيقية التي تعرقل ذلك،

آفاق البحث:

من خلال معالجتنا لموضوع الفساد وعلاقته بالنمو الاقتصاد تبين وجود بعض لم واضيع تحتاج الى دراسة وتعمق منها:

-بناء نماذج قياسية تعتمد على مؤشرات أخرى لم يتم استخدامها في هذه الدراسة.

-إدخال متغيرات كيفية ودراسة علاقتها بالنمو الاقتصادي باستخدام نماذج أخرى.

- قياس الفساد بكل أنواعه من خلال البيانات الرسمية خاصة بالجزائر.

الملاحق

الملحق رقم 01: بيانات الدراسة

annee	GDP	C Corp
1990	555 800 002 600,00	
1991	844 499 976 200,00	
1992	1 048 200 020 000,00	
1993	1 165 999 996 900,00	
1994	1 491 500 007 400,00	
1995	1 990 600 032 300,00	
1996	2 570 000 007 200,00	33,33
1997	2 780 199 911 400,00	
1998	2 830 500 102 100,00	22,16
1999	3 238 200 000 000,00	
2000	4 123 400 000 000,00	18,78
2001	4 227 200 000 000,00	
2002	4 522 800 000 000,00	23,23
2003	5 252 400 000 000,00	28,79
2004	6 149 100 000 000,00	27,80
2005	7 562 000 000 000,00	40,00
2006	8 501 500 000 000,00	36,59
2007	9 352 900 000 000,00	34,47
2008	11 043 700 000 000,00	33,01
2009	9 968 000 000 000,00	33,49
2010	11 991 600 000 000,00	36,67
2011	14 589 000 000 000,00	35,07
2012	16 209 700 000 000,00	37,44
2013	16 647 900 000 000,00	39,34
2014	17 228 500 000 000,00	32,21
2015	16 712 700 000 000,00	29,81
2016	17 514 600 000 000,00	27,88
2017	18 575 700 000 000,00	30,29
2018	20 259 100 000 000,00	28,37

-مؤشر ضبط الفساد c corp -الناتج المحلي الإجمالي gdp المصدر : البنك الدولي

الملحق رقم02: نماذج دراسة الاستقرارية لسلسلة الزمنية ccorrp " اختبار ADF " في المستوى

النموذج الأول

Null Hypothesis: CCORRP has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=1)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-0.557316	0.4641
Test critical values:	1% level	-2.674290	
	5% level	-1.957204	
	10% level	-1.608175	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(CCORRP)
Method: Least Squares
Date: 09/25/20 Time: 23:58
Sample (adjusted): 1997 2018
Included observations: 22 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
CCORRP(-1)	-0.015915	0.028557	-0.557316	0.5832

R-squared	0.011567	Mean dependent var	-0.225816
Adjusted R-squared	0.011567	S.D. dependent var	4.183160
S.E. of regression	4.158897	Akaike info criterion	5.732766
Sum squared resid	363.2249	Schwarz criterion	5.782359
Log likelihood	-62.06042	Hannan-Quinn criter.	5.744448
Durbin-Watson stat	1.881515		

النموذج الثاني

Null Hypothesis: CCORRP has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=1)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.603357	0.4642
Test critical values:	1% level	-3.769597	
	5% level	-3.004861	
	10% level	-2.642242	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(CCORRP)

Method: Least Squares
Date: 09/25/20 Time: 23:58
Sample (adjusted): 1997 2018
Included observations: 22 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
CCORRP(-1)	-0.224600	0.140081	-1.603357	0.1245
C	6.610157	4.349460	1.519765	0.1442

R-squared	0.113898	Mean dependent var	-0.225816
Adjusted R-squared	0.069592	S.D. dependent var	4.183160
S.E. of regression	4.034977	Akaike info criterion	5.714386
Sum squared resid	325.6208	Schwarz criterion	5.813572
Log likelihood	-60.85825	Hannan-Quinn criter.	5.737751
F-statistic	2.570754	Durbin-Watson stat	1.692136
Prob(F-statistic)	0.124532		

نموذج الثالث

Null Hypothesis: CCORRP has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=1)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.913278	0.6137
Test critical values:	1% level	-4.440739	
	5% level	-3.632896	
	10% level	-3.254671	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(CCORRP)
Method: Least Squares
Date: 09/25/20 Time: 23:30
Sample (adjusted): 1997 2018
Included observations: 22 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
CCORRP(-1)	-0.309102	0.161556	-1.913278	0.0709
C	7.306263	4.390947	1.663938	0.1125
@TREND("1996")	0.163112	0.156383	1.043029	0.3100

R-squared	0.161887	Mean dependent var	-0.225816
Adjusted R-squared	0.073664	S.D. dependent var	4.183160
S.E. of regression	4.026138	Akaike info criterion	5.749616
Sum squared resid	307.9860	Schwarz criterion	5.898395
Log likelihood	-60.24578	Hannan-Quinn criter.	5.784664
F-statistic	1.834982	Durbin-Watson stat	1.643215
Prob(F-statistic)	0.186800		

الملحق 03: نماذج دراسة الاستقرارية لسلسلة الزمنية ccorrp " اختبار ADF " في الفرق الأول

النموذج الأول

Null Hypothesis: D(CCORRP) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=1)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.603206	0.0001
Test critical values:	1% level	-2.679735	
	5% level	-1.958088	
	10% level	-1.607830	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(CCORRP,2)
Method: Least Squares
Date: 09/25/20 Time: 23:59
Sample (adjusted): 1998 2018
Included observations: 21 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(CCORRP(-1))	-0.989728	0.215008	-4.603206	0.0002

R-squared	0.513993	Mean dependent var	0.174339
Adjusted R-squared	0.513993	S.D. dependent var	5.891426
S.E. of regression	4.107161	Akaike info criterion	5.709789
Sum squared resid	337.3754	Schwarz criterion	5.759528
Log likelihood	-58.95279	Hannan-Quinn criter.	5.720584
Durbin-Watson stat	2.084824		

النموذج الثاني

Null Hypothesis: D(CCORRP) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=1)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.482901	0.0022
Test critical values:	1% level	-3.788030	
	5% level	-3.012363	
	10% level	-2.646119	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation

Dependent Variable: D(CCORRP,2)
Method: Least Squares
Date: 09/26/20 Time: 00:00
Sample (adjusted): 1998 2018
Included observations: 21 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(CCORRP(-1))	-0.989470	0.220721	-4.482901	0.0003
C	0.030872	0.920069	0.033554	0.9736

R-squared	0.514022	Mean dependent var	0.174339
Adjusted R-squared	0.488444	S.D. dependent var	5.891426
S.E. of regression	4.213734	Akaike info criterion	5.804968
Sum squared resid	337.3555	Schwarz criterion	5.904446
Log likelihood	-58.95216	Hannan-Quinn criter.	5.826557
F-statistic	20.09640	Durbin-Watson stat	2.085589
Prob(F-statistic)	0.000255		

النموذج الثالث

Null Hypothesis: D(CCORRP) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=1)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.352675	0.0126
Test critical values:	1% level	-4.467895	
	5% level	-3.644963	
	10% level	-3.261452	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(CCORRP,2)
Method: Least Squares
Date: 09/26/20 Time: 00:00
Sample (adjusted): 1998 2018
Included observations: 21 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(CCORRP(-1))	-0.984314	0.226140	-4.352675	0.0004
C	0.777217	2.092432	0.371442	0.7146
@TREND("1996")	-0.062133	0.155581	-0.399363	0.6943

R-squared	0.518290	Mean dependent var	0.174339
Adjusted R-squared	0.464767	S.D. dependent var	5.891426
S.E. of regression	4.310147	Akaike info criterion	5.891385
Sum squared resid	334.3925	Schwarz criterion	6.040602
Log likelihood	-58.85954	Hannan-Quinn criter.	5.923769
F-statistic	9.683439	Durbin-Watson stat	2.118617
Prob(F-statistic)	0.001397		

الملحق رقم 04: نماذج دراسة الاستقرارية لسلسلة الزمنية gdp " اختبار ADF " في المستوى

النموذج الأول

Null Hypothesis: GDP has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=1)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		4.123062	0.9999
Test critical values:	1% level	-2.674290	
	5% level	-1.957204	
	10% level	-1.608175	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(GDP)
Method: Least Squares
Date: 09/13/20 Time: 21:22
Sample (adjusted): 1997 2018
Included observations: 22 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
GDP(-1)	0.069011	0.016738	4.123062	0.0005

R-squared	-0.087557	Mean dependent var	804050.0
Adjusted R-squared	-0.087557	S.D. dependent var	836488.9
S.E. of regression	872340.8	Akaike info criterion	30.24014
Sum squared resid	1.60E+13	Schwarz criterion	30.28973
Log likelihood	-331.6415	Hannan-Quinn criter.	30.25182
Durbin-Watson stat	1.721719		

النموذج الثاني

Null Hypothesis: GDP has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=1)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		0.786239	0.9913
Test critical values:	1% level	-3.769597	
	5% level	-3.004861	
	10% level	-2.642242	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(GDP)
Method: Least Squares

Date: 09/13/20 Time: 21:24
Sample (adjusted): 1997 2018
Included observations: 22 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
GDP(-1)	0.025430	0.032343	0.786239	0.4409
C	559473.4	359388.0	1.556739	0.1352

R-squared	0.029982	Mean dependent var	804050.0
Adjusted R-squared	-0.018519	S.D. dependent var	836488.9
S.E. of regression	844198.8	Akaike info criterion	30.21667
Sum squared resid	1.43E+13	Schwarz criterion	30.31586
Log likelihood	-330.3834	Hannan-Quinn criter.	30.24004
F-statistic	0.618171	Durbin-Watson stat	1.852449
Prob(F-statistic)	0.440944		

النموذج الثالث

Null Hypothesis: GDP has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=1)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.471317	0.3372
Test critical values:	1% level	-4.440739	
	5% level	-3.632896	
	10% level	-3.254671	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(GDP)
Method: Least Squares
Date: 09/13/20 Time: 21:26
Sample (adjusted): 1997 2018
Included observations: 22 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
GDP(-1)	-0.364667	0.147560	-2.471317	0.0231
C	302381.9	327875.2	0.922247	0.3680
@TREND("1996")	348605.3	129429.6	2.693397	0.0144

R-squared	0.298009	Mean dependent var	804050.0
Adjusted R-squared	0.224115	S.D. dependent var	836488.9
S.E. of regression	736815.6	Akaike info criterion	29.98419
Sum squared resid	1.03E+13	Schwarz criterion	30.13297
Log likelihood	-326.8261	Hannan-Quinn criter.	30.01923
F-statistic	4.032937	Durbin-Watson stat	1.777405
Prob(F-statistic)	0.034686		

الملحق رقم 05:نماذج دراسة الاستقرارية لسلسلة الزمنية lgdp " اختبار ADF " في الفرق الأول

النموذج الأول

Null Hypothesis: D(GDP) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=1)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.213109	0.0290
Test critical values:	1% level	-2.679735	
	5% level	-1.958088	
	10% level	-1.607830	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(GDP,2)
Method: Least Squares
Date: 09/13/20 Time: 21:35
Sample (adjusted): 1998 2018
Included observations: 21 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(GDP(-1))	-0.441130	0.199326	-2.213109	0.0387

R-squared	0.193487	Mean dependent var	70152.43
Adjusted R-squared	0.193487	S.D. dependent var	1133542.
S.E. of regression	1017989.	Akaike info criterion	30.55101
Sum squared resid	2.07E+13	Schwarz criterion	30.60074
Log likelihood	-319.7856	Hannan-Quinn criter.	30.56180
Durbin-Watson stat	2.178558		

النموذج الثاني

Null Hypothesis: D(GDP) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=1)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.918968	0.0075
Test critical values:	1% level	-3.788030	
	5% level	-3.012363	
	10% level	-2.646119	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(GDP,2)
Method: Least Squares
Date: 09/13/20 Time: 21:29

Sample (adjusted): 1998 2018
Included observations: 21 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(GDP(-1))	-0.909605	0.232103	-3.918968	0.0009
C	763431.4	258672.7	2.951341	0.0082

R-squared	0.447004	Mean dependent var	70152.43
Adjusted R-squared	0.417899	S.D. dependent var	1133542.
S.E. of regression	864842.0	Akaike info criterion	30.26887
Sum squared resid	1.42E+13	Schwarz criterion	30.36835
Log likelihood	-315.8232	Hannan-Quinn criter.	30.29046
F-statistic	15.35831	Durbin-Watson stat	1.958613
Prob(F-statistic)	0.000922		

النموذج الثالث

Null Hypothesis: D(GDP) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=1)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.018138	0.0245
Test critical values:	1% level	-4.467895	
	5% level	-3.644963	
	10% level	-3.261452	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(GDP,2)
Method: Least Squares
Date: 09/13/20 Time: 21:32
Sample (adjusted): 1998 2018
Included observations: 21 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(GDP(-1))	-0.955223	0.237728	-4.018138	0.0008
C	436474.1	432643.3	1.008854	0.3264
@TREND("1996")	30143.85	31922.01	0.944297	0.3575

R-squared	0.473106	Mean dependent var	70152.43
Adjusted R-squared	0.414562	S.D. dependent var	1133542.
S.E. of regression	867317.5	Akaike info criterion	30.31576
Sum squared resid	1.35E+13	Schwarz criterion	30.46498
Log likelihood	-315.3155	Hannan-Quinn criter.	30.34815
F-statistic	8.081231	Durbin-Watson stat	1.969350
Prob(F-statistic)	0.003130		

الملحق رقم 06 :نماذج دراسة الاستقرارية البواقي عن طريق اختبار ديكي فولار المطور في المستوى

النموذج الأول

Null Hypothesis: RESID01 has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=1)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-0.715469	0.3946
Test critical values:	1% level	-2.679735	
	5% level	-1.958088	
	10% level	-1.607830	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(RESID01)
Method: Least Squares
Date: 09/13/20 Time: 22:03
Sample (adjusted): 1998 2018
Included observations: 21 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
RESID01(-1)	-0.089436	0.125003	-0.715469	0.4826

R-squared	-0.075920	Mean dependent var	716867.6
Adjusted R-squared	-0.075920	S.D. dependent var	2283761.
S.E. of regression	2368868.	Akaike info criterion	32.24017
Sum squared resid	1.12E+14	Schwarz criterion	32.28991
Log likelihood	-337.5218	Hannan-Quinn criter.	32.25096
Durbin-Watson stat	1.626278		

النموذج الثاني

Null Hypothesis: RESID01 has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=1)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-0.608346	0.8487
Test critical values:	1% level	-3.788030	
	5% level	-3.012363	
	10% level	-2.646119	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(RESID01)

Method: Least Squares
Date: 09/13/20 Time: 21:53
Sample (adjusted): 1998 2018
Included observations: 21 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
RESID01(-1)	-0.074784	0.122931	-0.608346	0.5502
C	689700.4	508361.4	1.356713	0.1908

R-squared	0.019106	Mean dependent var	716867.6
Adjusted R-squared	-0.032520	S.D. dependent var	2283761.
S.E. of regression	2320598.	Akaike info criterion	32.24294
Sum squared resid	1.02E+14	Schwarz criterion	32.34242
Log likelihood	-336.5509	Hannan-Quinn criter.	32.26453
F-statistic	0.370084	Durbin-Watson stat	1.811845
Prob(F-statistic)	0.550162		

النموذج الثالث

Null Hypothesis: RESID01 has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=1)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.256748	0.8706
Test critical values:	1% level	-4.467895	
	5% level	-3.644963	
	10% level	-3.261452	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(RESID01)
Method: Least Squares
Date: 09/13/20 Time: 21:55
Sample (adjusted): 1998 2018
Included observations: 21 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
RESID01(-1)	-0.197183	0.156899	-1.256748	0.2249
C	-930187.0	1409292.	-0.660039	0.5176
@TREND("1996")	131285.3	106736.7	1.229992	0.2345

R-squared	0.095157	Mean dependent var	716867.6
Adjusted R-squared	-0.005381	S.D. dependent var	2283761.
S.E. of regression	2289898.	Akaike info criterion	32.25748
Sum squared resid	9.44E+13	Schwarz criterion	32.40669
Log likelihood	-335.7035	Hannan-Quinn criter.	32.28986
F-statistic	0.946477	Durbin-Watson stat	1.727435
Prob(F-statistic)	0.406592		

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية:

الكتب:

1-سمير التنير، الفقر والفساد في العالم العربي، لبنان، دار الساقي،2009.

2-مدحت محمد أبو النصر. الحوكمة الراشيدة فن إدارة المؤسسات عالية الجودة. المجموعة العربية للتدريب والنشر. ط 01. القاهرة .2015

3-يوسف يوسف حسن، الفساد الاداري والاقتصادي والكسب الغير مشروع وطرق مكافحته، دار التعليم الجامعي، ط1، الاسكندرية، 2014.

4-مصطفى بوسف كاني. الاعلام والفساد الاداري والمالي وتداعياته على العمل الحكومي الاردن دار حامد لنشر والتوزيع 2016.

5-محمد صادق، الفساد الاداري في العالم العربي مفهومه وابعاده المختلفة، المجموعة العربية للتدريب والنشر ط1 القاهرة، مصر،2014،

6-صلاح الدين فهمي محمود، الفساد الاداري كمعوق لعمليات التنميةالاجتماعيةوالاقتصادية www.kotobarabia.com

7-كايد كريم الركبيات، الفساد الاداري والمالي " مفهومه واثاره وطق مكافحته" لاحام للنشر والتوزيع، عمان، الاردن،2015.

8-عبد القادر محمد عبد القادر عطية، " اتجاهات حديثة في التنمية"، دار الجامعية للنشر، الإسكندرية، 2003.

9-ضياء مجيد الموسوي، أسس علم الاقتصاد، مذاهب وأنظمة ونظريات اقتصادية وأسواق ديوان المطبوعات الجامعية ط 2 الجزائر 2013.

10-شخي محمد. طرق الاقتصاد القياسي محاضرات وتطبيقات. دار الحامد.الجزائر.ط01.

11-خالد محمد السواعي، اساسيات الاقتصاد القياسي باستخدام Eviews؛ دار الكتاب الثقافي، الأردن، 2012.

12-عنترة بن مرزوق، عبدو مصطفى، معضلة الفساد في الجزائر،(دراسة الجذور والأسباب .والحلول) ، دار النشر جيلطي، الجزائر2000.

الملتقيات:

1-نقماري سفيان، مداخلة بعنوان "الاطار الفلسفي و التنظيمي للفساد الاداري و المالي" ملتقى وطني حول حكومة الشركات كاليه للحد من الفساد الاداري والمالي، الجزائر، جامعة البليدة 6-7 ماي 2012.

المذكرات:

1-باديس بوسعيود.ماسسة مكافحة الفساد في الجزائر 1999-2012 مذكرة ماجيستير العلوم السياسية تخصص التنظيم والسياسات العامة. جامعة مولود معمري. تيزي وزو 2015

2-مصطفى عبدو، تأثير الفساد السياسي في التنمية المستدامة "حالة الجزائر 1995-2006" مفكرة ماجستير في العلوم السياسية تخصص تنظيمات سياسية وادارية، جامعة باتنة كلية الحقوق والعلوم السياسية :2008.

3-بن عودة حورية، الفساد واليات مكافحته في إطار اتفاقيات الدولية وقانون الجزائر: دكتوراه في القانون الدولي والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية قسم العلوم القانونية، جامعة جيلالي اليابس سيدي بلعباس،2016،
4-كنزة سعدون، اثر الفساد على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1995-2015، مذكرة ماستر جامعة العربي بن مهدي العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد قياسي، الجزائر.2015
5-صوا ليلي صدر الدين،"النمو والتجارة الدولية في الدول النامية"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد قياسي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006،
6-بدر شحدة سعيد حمدان، تحليل مصادر النمو الاقتصاد فلسطيني، مذكرة الماجستير في الاقتصاد، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية جامعة الازهر، غزة 2012.
7-معط الله أمال مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص :الاقتصاد لكمي آثار السياسة المالية على النمو الاقتصادي دراسة قياسية لحالة الجزائر 1979-.2012
8-نادية معلالة، مليكة درويش مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية تخصص تمويل التنمية تحت عنوان إثر البرامج التنموية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2001-.2014
9-حداشي حكيم مذكرة مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص: اقتصاد دولي بعنوان اثر النفقات العمومية على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر 1990 – .2010
10-ضيف احمد أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص :نقود ومالية بعنوان: أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر1989 -2012.
11-إبراهيم بالقلة، آليات تنويع وتنمية الصادرات خارج المحروقات وأثرها على النمو الاقتصادي " دراسة حالة الجزائر"، مذكرة ماجستير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف،2009.
12-أسماء محمد عزت محمد كمال. اشكالية الفساد والنمو الاقتصادي دراسة تطبيقية على الدول النامية. رسالة ماجستير. كلية الاقتصاد والعلوم السياسية. جامعة القاهرة. مصر 2011.
13-نورالدين كناي. اثار الفساد الاقتصادي على الاقتصاد الوطني سبل الوقاية والعلاج. رسالة ماجستير العلوم الاقتصادية فرع تحليل اقتصادي جامعة الجزائر03. .2013
14-مروي محمود عمر، الفساد بين الفكر الاقتصادي والتطبيق، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، كلية التجارة وادارة الأعمال، جامعة حلوان مصر.

المجلات:

1-مصدي عبد القادر حبيش، مؤشرات قياس الفساد الاقتصادي واثاره الاقتصادية والاجتماعية، مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي، جامعة المسيلة، العدد، سبتمبر2017.
2-سارة بوسعيود عقون شراف: واقع الفساد في الجزائر واليات مكافحته. مجلة البحوث الاقتصادية والمالية. جامعة ام البواقي. المخلد الخامس العدد 01. جوان2018.

3-كرباني بغداد، " نظرة عامة على التحولات الاقتصادية في الجزائر" مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خضير بسكرة، العدد الثامن، جانفي 2005.

4- د مقدم مصطفي. مقال حول النمو الاقتصادي مجلة شبكة الالوكةwww.alukah.net

الجرائد الرسمية والمنشورات:

1- فضيلة بوطورة. نوفل سمايلي: تأثير ظاهرة الفساد الاداري على حقوق الانسان والتنمية البشرية في الجزائر مع إشارة لأهم الوسائل القانونية لمكافحته. على الرابط https://doi.org/10.5339/rolacc.2019.2

2-مصطفى عبد السلام، الجزائر .موعد متجدد مع الفساد، جريدة العربي الجديد، على الرابط https://www.alaraby.co.uk/economy/2017/3/27/

المواقع الالكترونية:

1-قناة الحياة الجزائرية، القصة الكاملة ل 7 قناطير من الكوكايين،2018 / 07 / 28 ، على الرابط التشعبي : https://www.youtube.com/watch?v=z97gEWb0NgE

2-http://www.transparency.org/news/feature/ coppuption_perceptions_index

3-http://www.worldbank.org

4-https://www.bank-of-algeria.dz

5-http://www.transparency.org

6-www.alukah.net

7-أ د عبد الرزاق بني هاني-قسم الاقتصاد – جامعة اليرموك الأردن نموذج سولو الساكن والقاعدة الذهبية للتراكم الرأسماليhttps://www.youtube.com/watch?v=Low86A8rfUA&t=5s

الملخص:

ان الفساد الإداري والمالي ليس ظاهرة حديثة النشأة، ولا هو مقتصر على البلدان النامية دون المتقدمة منها، وتختلف الأسباب والعوامل التي تؤدي إلى نموه وانتشاره، إلا أن طرق ممارسة الفساد متشابهة إلى حد ما كما أنه من غير الممكن قياس مدى انتشاره بصورة دقيقة في دولة وانما يتم ذلك في الغالب بصورة تقريبية، فمعظم أعمال الفساد الإداري والمالي تتم بسرية (مبدأ السرية والتواطؤ) ، ونادرا ما يتم الكشف مثل هذه العمليات وخاصة منها تلك التي تتم في الأوساط الرسمية العليا، فأتساع دائرته ليصبح جزء أساسي في المعاملات اليومية وتشابك حلقاته وغموض الوسائل والأساليب التي يتم أتباعها من قبل الفاسدين قد أدى الى أن أصبح أحد التهديدات الرئيسة لمسيرة التطور و النهوض بالاقتصاد الجزائر حيث يودي الى تحفيض الموارد الاقتصادية مما يؤثر على النمو الاقتصادي،وعرقلت الاستثمار المحلي و الدولي ، باعتماد على نموذج الانحدار الذاتي VAR المناسب لهذ الدراسة الذي يفسر علاقة الفساد الإداري والماي بالنمو الاقتصادي ب99.23% ، وهناك علاقة سببية في اتجاه واحد أي الفساد الإداري و المالي يؤثر في النمو الاقتصادي .

الكلمات المفتاحية: الفساد الإداري والمالي، النمو الاقتصادي، نموذج الانحدار الذاتي VAR.

Abstract:

Administrative and financial corruption is not a recent phenomenon, nor is it confined to developing countries without developed ones, and the reasons and factors that lead to its growth and spread are different, but the methods of practicing corruption are somewhat similar, and it is not possible to accurately measure the extent of its spread in a country. This is mostly done in an approximate manner, as most acts of administrative and financial corruption are carried out in secrecy (the principle of secrecy and collusion), and such operations are rarely revealed, especially those that take place in the higher official circles, so the expansion of his circle becomes an essential part in the daily transactions and the intertwining of its circles and the ambiguity of means and methods. Which is followed by the corrupt has led to becoming one of the main threats to the process of development and advancement of the Algerian economy, which leads to a reduction of economic resources, which affects economic growth, and hindered local and international investment, relying on the self-regression model suitable for this study, which explains the relationship of Administrative and financial corruption and economic growth is 99.77%, and there is a causal relationship in one direction, i.e. administrative and financial corruption that affects economic growth.

Key words: administrative and financial corruption, economic growth,

Vector AutoRegressiveVAR.